الاردن الجديد

ان كل من يهمهم الاطلاع الدائم على مجلة « *الاردن الجديد* » يمكنهم ضمان وصولها اليهم بانتظام عن طريق الاشتراك بالمجلة . وفق الأسعار المبينة أدناه . أرفق شيكا مصرفيا بقيمة الاشتراك مع القسيمة المرفقة على عنوان المجلة .

ارغب بالاشتراك في مجلة « الاردن الجديد » لمدة سنة . تدفع قيمة الاشتراكات مقدما حسب القائمة المبينة أدناه بواسطة

١ ـ شيك لحساب « الاردن الجديد » .
T. H. O. (Publishers) Co. Ltd
New Jordan P O. Box 4856
Nicosia - Cyprus

٢ ـ أو بحوالة الى الحساب رقم :
0110 - 02 - 018308
Bank of Cyprus
Nicosia - Cyprus

قسيمة اشتراك *

الاسم الكامل : ـ .....
المهنة (للأفراد) : ـ .....
العنوان : ـ .....

الاشتراك السنوي في مجلة «الاردن الجديد »*
(بالدولار الامريكي او ما يعادله)

	للافراد	للمؤسسات
اقطار المشرق العربي (عدا دول الخليج)	٢٠ دولار	٤٠ دولار
اقطار الخليج العربي	٢٥ دولار	٦٠ دولار
اقطار المغرب العربي واوروبا الغربية	٢٥ دولار	٦٠ دولار
البلدان الاشتراكية	٢٠ دولار	٤٠ دولار
الولايات المتحدة واستراليا	٣٥ دولار	٨٠ دولار

* يتضمن الارسال بالبريد الجوي

ترحب المجلة بالاشتراك المؤازر وبزك تقدير قيمته للمشترك . وتمنح المجلة خصما قدره ٢٠٪ من قيمة الاشتراك السنوي للعمال والطلاب .

التغيير الديمقراطية والانقاذ والاصلاح الوطني الشامل، تلك المنجزات والمكتسبات الهامة التي انتزعتها بانتفاضتها الباسلة وحركتها السياسية المتواصلة، وفي مقدمتها التزام الحكم باجراء انتخابات نيابية عامة جديدة في أواخر هذا العام.

ومن الطبيعي ان يتركز الجدل والنقاش، سواء في إطار قوى الحركة الوطنية المنظمة، او في إطار مختلف القطاعات الجماهيرية وقواها الحية الجديدة التي اطلقتها انتفاضة نيسان، حول الخط النضالي العام الذي يكفل صيانة مكتسبات هذه الانتفاضة المجيدة ويطورها ويرتقي بها، بما يفسح المجال امام انطلاق مسيرة التحول الديمقراطي بخطى سريعة وثابتة ويوفر الضمانات الموضوعية لتحقيق المشاركة الشعبية واحياء المؤسسات الدستورية واصلاح النظام السياسي والاقتصادي وتوفير المناخ الديمقراطي اللازم لتعبئة طاقات البلاد من اجل اخراجها من ازمتها الاقتصادية المستعصية واطلاق تنميتها الانتاجية المستقلة.

ان القراءة التالية لمعالم المنعطف الحالي في حياة البلاد، والذي ارسته انتفاضة نيسان، هي محاولة في هذا الاطار؛ فهي اذ تتوقف سريعاً عند خلفيات ودوافع الانفجار الجماهيري الواسع في نيسان الماضي، لا تستهدف من ذلك سوى افساح المجال لاستقراء عوامله الموضوعية والكشف عن دلالاته ودروسه الراهنة والمستقبلية، واستشراف آفاق حالة النهوض العامة التي ولّدها هذا الانفجار الجماهيري، وبالتالي العمل على تحديد المهمات العاجلة التي من شأنها ان تعزز مواقع الحركة الجماهيرية والوطنية وقوى التغيير عموماً، وتراكم نجاحاتها ومكتسباتها عن طريق الوفاء الفعلي بالاستحقاقات المؤجلة: الديمقراطية والمشاركة الشعبية والاصلاحات العميقة، السياسية والاقتصادية ـ الاجتماعية، والتي بدونها لا سبيل لاخراج البلاد من ازمتها الخانقة الحالية او لتحرير جماهير الشعب من ضغوطها المتعاظمة على معيشتها ومصالحها الحيوية.

فما هي خلفيات انتفاضة نيسان ومقدماتها الموضوعية وما هي مكتسباتها والدروس التي كشفت عنها وما الذي تمليه على الحركة الوطنية من مهمات جديدة، خاصة في ضوء النهوض الجماهيري والسياسي الراهن وعلى ابواب معركة الانتخابات النيابية المقبلة؟!

أولاً: خلفيات الانتفاضة: دوافعها وأسبابها العميقة

قد لا نأتي بجديد اذا قلنا ان انفجار نيسان لم يكن وليد عوامل طارئة او ظروف آنية، وانما جاء على خلفية تفاقم طويل المدى للازمة الاقتصادية ـ الاجتماعية والسياسية. وبهذا المعنى فان الانفجار الجماهيري الواسع الذي شهدته البلاد في نيسان الماضي وما ولده من استنهاض لمختلف قوى وقطاعات الشعب ما كان يجب أنْ يفاجىء السلطات الحاكمة او يثير استغرابها.

ليس في نيتنا ان نستعيد، هنا، عرض عناصر وجذور هذه الازمة المركبة؛ السياسية منها والاقتصادية ـ الاجتماعية، ولا التوقف مجدداً امام طبيعتها الهيكلية العميقة، وانما سوف نكتفي بالاشارة الى أبرز عوامل احتدامها ونضوجها في السنوات الاخيرة الى الحد الذي اوصل البلاد الى ذروة احتقانها الاجتماعي والسياسي وافضى الى انفجار نيسان.

أ ـ الطور الاخير من الازمة الاقتصادية: «الحلول الرسمية» تعجل بانفجارها

ليس من المبالغة ان نشدد هنا على ان نمط تصدي الحكم، وبخاصة خلال عهد حكومة زيد الرفاعي (١٩٨٥/١٩٨٩)، لمعالجة الازمة الاقتصادية، قد انطوى بحد ذاته على عناصر التعجيل بانفجارها المدوي والواسع النطاق.

فقد تجاهلت الحكومات المتعاقبة الطبيعة الهيكلية المزمنة لهذه الأزمة، اي التشوه والاختلال التاريخي لتكوين الاقتصاد الاردني بفعل سياسات الحكم القائمة على السير في طريق التبعية والاعتماد المفرط على المساعدات والقروض من المصادر الامبريالية والرجعية. ولقد كان واضحاً ان الازمة الاقتصادية الحادة التي انفجرت منذ اواخر ١٩٨٢ واستمرت حتى الان ليست مجرد أزمة ركود عابرة يمكن التصدي لها بالوسائل ذاتها المعتمدة في البلدان الرأسمالية المتطورة، التي لا تعاني من التشوهات والاختلالات الهيكلية العميقة التي يعاني منها الاقتصاد الاردني، والتي تمتلك العمق والمرونة والسعة الكافية لقطاعاتها الانتاجية مما يؤهلها لامتصاص الازمة واجراء التكيف اللازم معها وحتى تصدير اعبائها الى البلدان المتخلفة والتابعة.

اذ بينما كان يتحتم على البلاد ان يكون المدخل الحقيقي «لتكيفها» مع الازمة الطاحنة هو بالعمل الفوري والسريع على حماية موارد البلاد الشحيحة وتعبئتها من اجل الشروع في اعادة البناء والاصلاح الهيكلي وتقليم الاطراف النافرة للتشوهات الهيكلية وتقليص مفعولها المدمر، فان الحكومات المتعاقبة تغافلت عن الطبيعة الهيكلية المزمنة والعميقة للازمة واصرت على التعاطي معها على اعتبار انها ازمة ركود عابرة لا تقتضي مراجعة جذرية للسياسات الاقتصادية والمالية والنقدية والضريبية ولا تصحيحاً عميقاً للنظام الاقتصادي والمناخ الاقتصادي. والاخطر من هذا كله ان الحكم، في ظل سياسة حكومة زيد الرفاعي، انتهج سياسة ليبرالية متطرفة في رعاية وبالاحرى رشوة الرأسمال الكبير وفي تشريع ابواب البلاد على عرضها امام المؤسسات الامبريالية التي اخذت تمعن في رسم وتوجيه سياسة البلاد الاقتصادية واحكام تبعيتها وارتهانها للاحتكارات المصرفية العالمية والدول الغربية الدائنة تحت ستار برامج التصحيح والتكيف التي تعهدت حكومة الرفاعي بالالتزام بها.

وهكذا انطوت سياسة الحكم، في عهد وزارة الرفاعي، على عناصر كان من المحتم ان تفاقم الازمة وتعجل بانفجارها. ولعل أبرز هذه العناصر:

أولاً: الشره الشديد لاستجلاب الموارد عن طريق الاقتراض من المصادر الخاصة، المحلية والاجنبية على حد سواء، ومقابل شروط سداد صعبة وفوائد مرتفعة ومهل سداد قصيرة، الامر الذي أدى الى مضاعفة حجم الدين الداخلي والخارجي الى عدة اضعاف حجمه السابق في غضون سنوات قليلة. وهكذا فان مديونية الاردن الخارجية وضعته في مقدمة البلدان النامية الاكثر مديونية في العالم من حيث حصة الفرد من الديون. فقد بلغت حصة الفرد في الاردن من الديون الخارجية في العام الاخير حوالي ٢٨٠٠ دولار (وربما تكون قد بلغت أكثر من ٣٥٠٠ دولار اذا ثبت ان حجم المديونية الخارجية للاردن قد بلغ ١١ مليار دولار، كما تشير المصادر شبه الرسمية) في حين بلغت

حصة الفرد في اكثر البلدان مديونية في العالم على النحو التالي: فنزويلا ١٩٦٦ دولاراً، الارجنتين ١٩٢٣، جمايكا ١٨٧٥، تشيلي ١٧٠٥، وبلغت بالنسبة للبلدان العربية الاكثر مديونية: موريتانيا ١٠٧١ دولاراً، مصر ٨٢٠، الصومال ٤٥٠.

اما اذا احتسبنا ثقل المديونية بمقارنتها بحجم الناتج القومي الاجمالي للاردن فاننا نجد ان بلادنا تتصدر أيضاً قائمة الدول الاكثر مديونية. فالمديونية الخارجية للاردن تعادل اكثر من ٣٦٠٪ من اجمالي الناتج القومي في حين تبلغ هذه النسبة: ٤٨٪ في البرازيل، ٨٢٪ في الارجنتين، ٢٢٣٪ في جمايكا، و ٣٥٦٪ في زامبيا. ويظل الاردن في طليعة الدول النامية الاكثر مديونية بمعيار عبء خدمة الديون سواء بالنسبة الى الصادرات السلعية او الى الناتج المحلي الاجمالي. فقد ارتفع عبء خدمة الديون الى اكثر من ٩٠٠ مليون دولار خلال ١٩٨٨، وكان من المقدر ان يبلغ ١,٢ مليار دولار عام ١٩٨٩، قبل ابرام اتفاقية جدولة الديون الخارجية مع صندوق النقد الدولي. اي ان اعباء خدمة الدين باتت تعادل ٥٠٪ من الناتج المحلي الاجمالي واكثر من ضعف صادرات الاردن السلعية.

وهكذا فان البلاد دخلت فعلاً الحلقة المفرغة للديون الخارجية، ونعني بذلك اضطرارها للاقدام على المزيد من الاستدانة الخارجية لمجرد خدمة الدين المتراكم على شكل اقساط وفوائد مستحقة. ولقد جاء الاتفاق الاخير مع صندوق النقد الدولي ليبرهن على خطورة الانزلاق اكثر فأكثر في فخ الديون الخارجية والاستسلام لشروط الاطراف الدائنة.

من ناحية اخرى تصاعد خلال السنوات الاخيرة حجم الدين الداخلي بوتائر عالية، الى ان تجاوز المليار دينار اردني (وبشكل أدق ٩٦١,٨ مليون دينار حتى آذار ١٩٨٩). ولقد جاء هذا التصاعد بفعل الافراط في اصدار الأذونات والسندات الحكومية التي ارتفع رصيدها من ٢٤١,٢ مليون دينار في نهاية ١٩٨٥ الى ٤٦٩,٧ مليون دينار في اذار ١٩٨٩، وكذلك بفعل اتساع نطاق اللجوء الى السلف العادية وغير العادية من البنك المركزي لتمويل الانفاق الحكومي، الامر الذي رفع رصيد السلف غير المسدد من ١٢٩,٢ مليون دينار في نهاية ١٩٨٥ الى ٤٩٢,٢ مليون دينار في اذار ١٩٨٩.

اما ثاني عناصر سياسة الحكم الاقتصادية المعجّلة بتفاقم الازمة ودفعها الى الانفجار السريع فيتمثل في سوء التصرف المفجع والهدر المسف للموارد المالية الهائلة التي تحصلت من الاقتراض الداخلي والخارجي بأكلاف باهظة، وكذلك للموارد المتحصلة من الايرادات الداخلية للموازنة، التي تنوعت وتعددت وسائل اعتصارها من الطبقات الكادحة والشعبية والفئات الوسطى.

فبدلاً من خفض مستوى الانفاق الحكومي خفضاً جدياً وترشيد استخدامات موارد الدولة المالية فان الحكم جنح في السنوات الاخيرة، ولا سيما في عهد حكومة الرفاعي الى نهج التوسع الانفاقي، الامر الذي افضى الى تعاظم العجز المالي والى التوسع في الاقتراض الداخلي والخارجي لتغطية العجز المتراكم والى اعتصار المزيد من الضرائب والرسوم من المواطنين، لا سيما من الطبقات الكادحة والمحدودة الدخل.

وهكذا فقد استفحلت الاتجاهات السلبية في الموازنة الحكومية واتخذت ابعاداً خطيرة للغاية:

■ فالانفاق الاجمالي للحكومة المركزية ارتفع بوتائر سريعة رغم تراجع الموارد الخارجية للموازنة، اذ ارتفع هذا الانفاق من ٦٩٤ مليون دينار عام ١٩٨٢ الى ٨٠٦ عام ١٩٨٥ ثم الى ١٠٤٦ عام ١٩٨٨. اي ان الانفاق

الحكومي تضاعف تماماً خلال فترة الازمة مقارنة بفترة الانتعاش (١٠٤٦ مليون دينار ١٩٨٨ مقابل ٥١٥ لعام ١٩٧٩)!

■ وفي اطار هذا التوسع الانفاقي حافظت النفقات الجارية على حصتها الرئيسية من اجمالي الانفاق. فقد ارتفعت من ٤٤٣ مليون دينار عام ١٩٨٢ الى ٥٤٣ مليوناً عام ١٩٨٥ ثم الى ٦٦١ مليون دينار عام ١٩٨٨. وهي عملياً تضاعفت خلال عشر سنوات (٦٦١ مليون دينار لعام ١٩٨٨ مقابل ٣٢١ مليوناً عام ١٩٧٩)، والاخطر من هذا ان الانفاق الرأسمالي وجه اساساً لتوسيع البنية التحتية توسيعاً مفرطاً لا يتناسب مع مستوى الانفاق على المرافق الانتاجية، فضلاً عن كون حصة هامة من هذا الانفاق قد بددت على أوجه مظهرية وترفية.

لقد شكل هذا التنامي السريع للانفاق في ظروف الازمة، وانحسار الموارد الخارجية التقليدية للموازنة (المساعدات) ضغطاً هائلاً على الموارد المحلية. ولقد تفاقم وتصاعد هذا الضغط بفعل اقتران التوسع الانفاقي لجهاز الدولة مع استشراء الفساد والنهب وسوء استعمال الادارة الحكومية لموارد الدولة وتكريسها لرشوة الطبقات العليا وتنفيع المحاسيب، ناهيك عن اختلال اولويات الانفاق الحكومي لصالح تغليب ابواب الصرف الجاري على حساب ابواب الانفاق الاستثماري والانمائي، واختلال اولويات الانفاق الاستثماري نفسه، التي كانت تتقرر وفقاً لصالح الطغم الحاكمة والشرائح الطبقية التي تمثلها.

ان العنصرين المارين يدحضان المزاعم الرسمية التي تعزو مسؤولية انفجار الازمة الاقتصادية والمالية الخانقة الى انحسار المساعدات المالية العربية للخزينة، والتي كانت تدفع بموجب مقررات قمة بغداد (١٩٧٨)، او التي تبرر تفاقم المديونية بسبب تراجع هذه المساعدات وكذلك الموارد الاخرى من المصادر الخارجية والمحلية.

مما لا شك فيه ان حصيلة المساعدات الخارجية للموازنة قد تراجعت خلال السنوات الاخيرة من الازمة. حيث انخفضت هذه المساعدات من متوسط سنوي قدره ٢٠٦,٢ مليون دينار خلال ١٩٨٢/٧٩ الى معدل سنوي قدره ١٦٠,٣ مليون دينار خلال ١٩٨٥/٨٣ ثم الى معدل سنوي يقدر بـ ١٤٥,٣ مليون دينار خلال ١٩٨٨/٨٦. الا ان الحقيقة التي تتغافل عنها الاوساط الحاكمة هي ان مسؤولية انخفاض المساعدات الحكومية عن تفاقم العجز المالي في الموازنة لا تقارن بمسؤولية التوسع الانفاقي والتبذيري للحكم. وبكلمات اخرى فانه حتى لو ثبت خجم المساعدات الخارجية عند ٢٠٦ مليون دينار، كما كان الحال خلال ١٩٨٢/٧٩، فان العجز المالي سيظل يتصاعد بفعل التوسع الانفاقي غير المبرر الذي وقع خلال السنوات الماضية.

ومن ناحية اخرى فان حصيلة الايرادات المحلية للموازنة واصلت، حتى في ظروف الازمة الخانقة، ارتفاعها بنسب عالية نسبياً، فقد ارتفعت حصيلة الايرادات المحلية من ٣٦٢ مليون دينار عام ١٩٨٢ الى ٤٤١ مليون دينار عام ١٩٨٥ ثم الى ٥٤١ مليون دينار عام ١٩٨٨. وعموماً فان حصيلة الواردات المحلية عام ١٩٨٨ بلغت نحو ثلاثة امثال هذه الحصيلة في ذروة مرحلة الانتعاش الاقتصادي، أي عام ١٩٧٩، حين كانت لا تتعدى ١٨٨ مليون دينار. ومن ذلك نخلص الى حقيقة ساطعة الا وهي مسؤولية الانفاق التوسعي عن تفاقم العجز في الموازنات الحكومية والذي بلغ حجماً خيالياً في السنوات الاخيرة: ٥٠٥ مليون دينار عام ١٩٨٨ (أي اكثر من نصف الحجم الاجمالي للموازنة).

والى جانب هذين العنصرين النافرين في سياسة الحكم الاقتصادية لابد من الاشارة السريعة الى مسؤولية سياسة

الباب المفتوح على مصراعيه امام التجارة الخارجية والعمالة الوافدة، وامام انماط الاستهلاك والانفاق الخاص المسف التي بددت ما تبقى لدى البلاد من موارد وموجودات من العملات الصعبة. فبدلاً من ضبط الاستيراد وترشيده عاد للارتفاع ثانية في السنوات الاخيرة، ورفعت الحماية الاغلاقية عن الصناعة المحلية وحررت التجارة الخارجية حتى من الضوابط المحدودة الموضوعة سابقاً، واستمر استنزاف موجودات البلاد من العملات الصعبة واحتياطي البنك المركزي في تمويل الانفاق الاستهلاكي والترفي في الخارج، كالسياحة والسفر والتعليم والعلاج في الخارج، وتواصل الاعتماد على الخبرات والاستشارات والعمالة الاجنبية التي كانت تبدد حصة هامة من ارصدة العملات الصعبة وتوسع نطاق البطالة في صفوف القوى العاملة المحلية..

هكذا، وعلى ارضية هذا النمط من السياسات الاقتصادية المذمرة، كان من المحتم ان تتفاقم الأزمة وان تتخذ ابعاداً خطيرة لم تصلها من قبل:

■ **فعلى الصعيد الاقتصادي** لم تعد البلاد تعاني من مجرد ركود او انكماش اقتصادي، وانما اخذت تشهد تراجعاً متزايداً في مستوى الاداء الاقتصادي. وهكذا انخفض حجم الناتج القومي الاجمالي بالاسعار الجارية وبالاسعار الثابتة منذ عام ١٩٨٧. ورغم الانفاق الحكومي التوسعي والتسهيلات والاعفاءات الحكومية للقطاع الخاص فان وتائر الاستثمار الاجمالية سجلت تراجعاً متواصلاً، كما تراجعت قدرة القطاعين العام والخاص على توليد فرص عمل جديدة مما اسهم في توسيع نطاق البطالة التي باتت تشمل نحو ٢٥٪ من القوى العاملة المحلية. وفي الوقت نفسه فان السياسات الاقتصادية ـ المالية والنقدية التي اعتمدت في السنوات الاخيرة عمقت الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد الاردني، فقد تراجعت مساهمة قطاعات الانتاج المادي (السلعي) في الناتج المحلي الاجمالي، لصالح القطاعات الخدمية التي تعزز وزنها فوق ما كانت عليه في مطلع الثمانينات، وعاد العجز في الميزان التجاري للنمو منذ عام ١٩٨٧ وبمعدلات سريعة، بفعل تزايد وتائر الاستيراد الخارجي. وبالمثل فقد تواصل العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات وبمعدلات متصاعدة، خاصة بفعل التوسع الانفاقي العام واستمرار انماط الاستهلاك المتطرفة. ورغم ضخامة الموارد المالية المتحصلة في السنوات الاخيرة عن طريق الاقتراض من المصادر الداخلية والخارجية ومن تحويلات العاملين في الخارج، فقد كانت وتائر انفاقها اسرع، مما أدى الى تسرب موجودات البلاد من العملات الاجنبية والى تآكل احتياطي المملكة من الارصدة النقدية والذهب؛ وهو ما تسبب في وقوع سلسلة الانهيارات الدرامية لاسعار صرف الدينار الاردني ازاء العملات الاجنبية وفي اطلاق موجات سريعة من التضخم والغلاء منذ ايار ١٩٨٨ وحتى الآن. وكما هو معروف فقد افضت هذه السياسات الى نتيجة خطيرة اخرى هي تشديد تبعية البلاد وربطها اكثر فأكثر بقيود المديونية والاعتماد المطلق على المساعدات والقروض الخارجية والى اخضاعها لوصاية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وغيرهما من الاجهزة الممثلة لمصالح الاحتكارات العالمية والاستعمار الجديد.

■ **اما على الصعيد الاجتماعي**: فقد أدت سياسات الحكم الاقتصادية الى تعميق الهوة الطبقية في المجتمع، والى اثراء القلة المثرية وافقار الغالبية الساحقة من الشعب والى تدهور دخول الفئات الوسطى وتراجع مستوى معيشتها.

لقد تراجع متوسط الدخل الفردي للمواطن (أو حصة الفرد من الناتج القومي الاجمالي) من ١٨٠٠ دولار في مطلع الثمانينات الى اقل من ١٢٠٠ دولار في عام ١٩٨٨، ثم هبط بصورة جذرية في السنة الاخيرة جراء انهيار

القدرة الشرائية الحقيقية للدينار الاردني، الى اقل من ٧٥٠ دولاراً. لكن الفوارق بين دخول مختلف الطبقات والشرائح تعاظمت على نحو أشد في السنوات الاخيرة. فهناك ٥٪ من السكان العاملين يحصلون على نحو ٣٠٪ من الدخل القومي مقابل ١٥٪ يحصلون على ١٢٪ من الدخل بينما يحصل ٤٠٪ من السكان العاملين على ١٥٪ من اجمالي الدخل القومي. وجراء هذا النمط من التفاوت الشديد في مستوى الدخول فان الغالبية الساحقة من الاسر باتت تعيش دون مستوى الفقر او في مستوى الكفاف.

وغني عن البيان ان سكان الريف والمناطق الطرفية في البلاد هم الادنى دخولاً والاكثر معاناة من التفاوت الطبقي والفوارق الهائلة بين مستويات الدخول، وهم الاقل قدرة على مجابهة ضغوط الازمة الاقتصادية وما يرافقها من استغلال متطرف للجماهير الريفية سواء بصفتها منتجة أو مستهلكة.

ب ـ تفشي نهج التسلط والعداء للحريات يعمق عزلة الحكم ويوسع القاعدة الاجتماعية للنضال الديمقراطي

على المستوى السياسي كانت الازمة تنضج نضوجاً سريعاً بالتوازي مع نضوج الازمة الاقتصادية. واذا كان بعض معالم نضوج الازمة السياسية للحكم مرئياً وواضحاً بفعل اتصاله الوثيق بعامل الصراع العربي ـ الاسرائيلي والقضية الفلسطينية، الا ان عناصر وعوامل اخرى لا تقل اهمية عن ذلك كانت تنضج بالسرعة ذاتها ايضاً. ونعني بها تلك العوامل المتصلة بأزمة الديمقراطية السياسية وتفشي التسلط الحكومي وتغييب المؤسسات الدستورية والديمقراطية والتضييق المتزايد على الحريات العامة والحقوق الشخصية.

مما لا شك فيه ان الفشل الذريع الذي منيت به سياسات الحكم الالحاقية تجاه الشعب الفلسطيني، والذي جاء تحت تأثير الانتفاضة الشعبية الباسلة في الاراضي المحتلة وما ولدته من تفعيلات دراماتيكية عربياً ودولياً، قد اسهم بقوة في اضعاف قدرة النظام على لجم ازمته السياسية الداخلية المتفاقمة. وهكذا، وعلى ارضية تآكل تدريجي، ولكن متراكم ومتصاعد، لقدرة الطبقة الحاكمة على لعب دور اقليمي متميز على صعيد المنطقة في خدمة المصالح الامبريالية وضمان توازنها، وبشكل خاص على صعيد حل الصراع العربي ـ الاسرائيلي من خلال المشاريع الامبريكية، جاءت المحاولات غير الموفقة للحكم من أجل ركوب موجة الانتفاضة الفلسطينية بهدف التعجيل باحياء «الخيار الاردني»، وجاء اصطدامها المدوي بصخرة المقاومة الوطنية والجماهيرية الواسعة لتنتهي، بعد فشل خطة شولتس، الى السقوط التام في قمة الجزائر (حزيران ١٩٨٨) التي جددت الاعتراف العربي بالحقوق الوطنية الفلسطينية وفي مقدمتها حق الشعب الفلسطيني في الاستقلال وبناء دولته الوطنية المستقلة وفي تمثيله المستقل من خلال م.ت.ف. وبفعل هذه الاخفاقات الحاسمة لسياسة التطاول على حقوق الشعب الفلسطيني وتمثيله المستقل، جاء قرار فك الارتباط الاداري والقانوني في اواخر تموز ١٩٨٨ ليفتح مرحلة جديدة في حياة البلاد السياسية، أبرز معالمها السقوط المدوي لسائر الذرائع والمبررات التي كانت دوائر الحكم تتلطى وراءها من أجل تبرير نهجها الدكتاتوري واستمرار العمل بالاحكام العرفية وقوانين الطوارئ وتعطيلها للمؤسسات الدستورية والحياة الديمقراطية. كما تلاشت قدرة الطبقة الحاكمة على ابتزاز الجماهير وقطع الطريق على تطلعاتها الديمقراطية

المشروعة تحت دعاوى الحرص على «الامن والاستقرار الداخلي»، وبذلك تولدت امكانيات موضوعية لبروز قضية البلاد الوطنية والديمقراطية كقضايا مستقلة قائمة بذاتها، وفقدت دوائر الحكم القدرة على احتجاز حركة الجماهير الاردنية من أجل مطالبها الديمقراطية بدعوى الربط المصطنع بينها وبين مشكلة التمثيل الفلسطيني أو التسوية النهائية لقضية الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة عام ١٩٦٧.

لكن قرارات فك الارتباط، بدلاً من ان تفتتح صفحة جديدة في حياة البلاد السياسية وفي علاقتها بالشعب الفلسطيني الشقيق، جرت ترجمتها على الصعيد التنفيذي بمستويين من الاجراءات التي الحقت افدح الاضرار بمصالح جماهير البلاد، الاردنية والفلسطينية، واساءت الى العلاقات الاردنية ـ الفلسطينية.

فقد اتخذت الاجراءات التنفيذية للحكومة لترجمة قرار فك الارتباط طابع الابتزاز والتضييق على جماهير الارض المحتلة والمواطنين الفلسطينيين في الاردن والارباك لمنظمة التحرير. وفيما يخص الوضع الداخلي فان محاولات الحكم وضع المواطنين الفلسطينيين امام خيار فوري بين هويتهم الوطنية المميزة وحقوقهم كمواطنين اردنيين استهدفت تعطيل عملية النهوض الوطني المتصاعدة في البلاد، التي احيت تقاليد الاخاء والتضامن الكفاحي بين جماهير الاردن في مناصرة ودعم الانتفاضة الباسلة في الاراضي المحتلة وارهاب الجماهير الفلسطينية في الاردن وحرمانها من حقها المشروع في المشاركة في النضالات الوطنية والديمقراطية والمطلبية الداخلية. وفي هذا الاطار جاءت محاولات تأجيج النعرات الاقليمية وتغذية نزعات التفرقة بين المواطنين الاردنيين والفلسطينيين، والتلويح المفتعل بفزاعة «الوطن البديل».

من ناحية اخرى، وعلى جبهة الحقوق الديمقراطية لعموم الشعب، فان دوائر الحكم عمدت الى انتهاج سياسة مزدوجة تقوم من جهة على اطلاق الوعود الانفراجية التي تستهدف تنفيس اجواء الاحتقان السياسي ـ والاجتماعي المتزايدة، والتلويح بامكانية اجراء انتخابات نيابية جديدة والسعي لاجتذاب اوساط المعارضة الليبرالية من خلال اشراكها في الاطر النقاشية الفوقية، من ندوات ومؤتمرات وحلقات البحث، التي تكاثرت في السنوات الاخيرة، وسعى بعض اوساط الحكم الى جعلها بديلاً سهلاً للتعددية السياسية الحقيقية المنشودة. اما الوجه الاخر لسياسة الحكم فقد تمثل في الامعان في قمع المعارضة الوطنية والتضييق المتزايد على ما تبقى من هامش الحريات المتاح والتغييب الفعلي لمختلف المؤسسات الديمقراطية والدستورية.

وهنا تكفي الاشارة الى التصاعد السريع لمظاهر الاحتكاك والاصطدام مع مختلف القطاعات الشعبية والاجتماعية والمهنية في الفترة الاخيرة من عهد الحكومة الرفاعية. فبعد حل رابطة الكتاب الاردنيين وفرض اتحاد بيروقراطي على الكتاب والادباء يفتقر الى الحد الادنى من الاستقلال والديمقراطية والاسس المهنية، وقع صدام مماثل مع الوسط الصحفي في ايلول ١٩٨٨، حيث تم حل مجالس ادارة الصحف اليومية الثلاث وتعيين لجان ادارة جديدة محلها واستبدال رؤساء تحرير الصحف المذكورة ثم جرى فصل العديد من الصحفيين والكتاب عن اعمالهم فيها ومنع العديد من الصحفيين من مزاولة عملهم كمراسلين للصحافة الاجنبية. وفي شباط ١٩٨٩ استولت الحكومة على اكثر من ٦٠٪ من اسهم الشركات التي تمتلك صحيفتي «الرأي» و«الدستور». وقبل ذلك بفترة وجيزة وقعت مواجهة اخرى بين الحكومة الرفاعية وجهاز القضاء المدني مبعثه الافراط الحكومي في استخدام سلطة الحكم العرفي، وقد تتوج التطاول على القضاء المدني باقرار عدد من التعديلات القانونية والقوانين الجديدة المقيدة

لاستقلالية القضاء المدني كان ابرزها صدور قانون محكمة العدل العليا في اذار ١٩٨٨.

لقد تلا الهجوم على الصحافة فوراً تحرش واسع بالنقابات المهنية، استهدف الحد من دورها المهني في الدفاع عن مصالح قواعدها المهنية وتقليص مساهمتها في الحياة العامة. وفي الوقت نفسه تواصلت القيود المفروضة على انشطة مختلف المنظمات والجمعيات الجماهيرية والطلابية والاجتماعية والنوادي ومراكز الشباب، بل وتصاعدت التدخلات الامنية في شؤون هذه المنظمات حتى بلغت ذروتها في الحملة القمعية الارهابية التي استهدفت تخريب الاحتفالات والتحركات التضامنية مع انتفاضة الاراضي الفلسطينية المحتلة التي نظمت خلال تشرين الثاني وكانون الاول ١٩٨٨ في الجامعات والنقابات المهنية وغيرها من المؤسسات.

أما على صعيد التنكيل بالمعارضة المنظمة فقد تصاعدت خلال الربع الاخير من عام ١٩٨٨ والاشهر الاولى من العام الحالي، اجراءات القمع والملاحقة وتكررت المداهمات والاستدعاءات الفظة لقيادات وكوادر الحركة الوطنية. لكن اعنف الاجراءات الحكومية وجهت للمعتقلين السياسيين الذي نقلوا في ايلول ١٩٨٨ من معتقل الجفر الصحراوي الى سجن سواقه الذي ترافق افتتاحه مع تجريد السجناء السياسيين من ابسط حقوقهم وتعريضهم للضرب والاهانة. ولقد تكررت في مطلع ١٩٨٩ هذه الحملات الارهابية وممارسات الاعتداء بالضرب والتعذيب على المعتقلين والاساءة الى اهاليهم عند زيارتهم.

وفي وقت نضجت فيه الظروف تماماً للشروع في عملية تحول ديمقراطي تفتح الباب امام الانتقال بالبلاد من اساليب الحكم الفردي والمطلق الى حكم المؤسسات الديمقراطية وامام اشاعة اجواء الانفراج والمصالحة الوطنية، فقد اتسع نطاق لجوء السلطة للاحكام العرفية والقوانين الاستثنائية واشتطت في استخدام هذه القوانين الى حد الاسفاف، وهكذا لم تعد هذه القوانين، وبشكل خاص تعليمات الادارة العرفية، تشهر فقط في وجه قوى المعارضة الوطنية المنظمة او الحركة الجماهيرية وانما اتسع نطاق استخدامها لتشمل مختلف الاوساط الطبقية والاجتماعية وشتى مجالات الحياة اليومية. وعلى اساس الصلاحيات التي تتمتع بموجبها الاجهزة الامنية شرعت منذ مطلع ١٩٨٩ في تنفيذ عملية «مسح امني» يفرض على كل دائرة او مؤسسة عامة او خاصة ان تقدم لهذه الاجهزة معلومات مفصلة عن موظفيها والعاملين لديها وهو الامر الذي تتوج باصدار قرارات فصل المئات من المستخدمين. ويكفي ان نشير هنا الى ان سلطة الحكم العرفي باتت تشمل كل مجالات الحياة، فبموجب القرارات العرفية تم عزل مجالس ادارة الصحف والاستيلاء عليها، وبموجبها اتخذ قرار اغلاق مكاتب الصيرفة في شباط الماضي وبموجبها تجري محاكمة مخالفات سير المركبات ومخالفات التموين، وبموجبها تمت وتتم عمليات محاربة الخصوم السياسيين للفئات المتنفذة في الحكم وملاحقة وطرد الموظفين الشرفاء.

ومع ان سائر مبررات تعطيل الحياة النيابية الانتخابية قد زالت عملياً بعد قرار فك الارتباط، الا ان هذا لم يمنع السلطة التنفيذية من تعطيل الانتخابات العامة التي كان يفترض اجراؤها بعد اربعة اشهر من حل المجلس السابق. اما قانون الانتخاب الذي كان موضع اعتراض اوسع الاوساط الشعبية والوطنية منذ صدوره في عام ١٩٨٦ فقد جرى تعديله في الغرف المغلقة وعلى ايدي لجنة من محافظي وموظفي وزارة الداخلية بعيداً عن مشاركة الفعاليات الوطنية والشعبية واقرت هذه التعديلات كقانون مؤقت دون افساح المجال امام مناقشة علنية لهذه التعديلات. لقد تم التعامل مع تعديل هذا القانون شديد الاهمية بوسائل واجراءات بيروقراطية، وحصر نطاق تعديله في اطار

الدوائر الانتخابية بدلاً من ان تشمل سائر الابواب والمواد التي كانت موضع الاعتراض الواسع، مثل الابواب والبنود المتعلقة بحقوق المواطنين في الانتخاب والترشيح والدعاية الانتخابية، والتي خلت من الحد الادنى من الضمانات القانونية اللازمة لحريات الانتخاب والترشيح والتي رهنت ممارسة حق الترشيح بقيود مالية وادارية وبوصاية الاجهزة الامنية. كما حرمت عشرات الالاف من الشباب من حقوق الانتخابات بسبب الاصرار على عدم خفض سن الاقتراع الى ١٨ سنة.

ان تضافر هذه العوامل مجتمعة؛ عوامل واوضاع الازمة الاقتصادية الخانقة وتفاقم اتجاهات الاحتكار والاستئثار لدى حفنة من الطبقة الحاكمة بالسلطة السياسية، وتفشي اساليب القمع والمصادرة للحقوق والحريات العامة والخاصة، قد مهد الطريق امام الانفجار الواسع لحركة الاحتجاج والغضب الشعبي في الاردن. فقد ادرك اوسع القوى الاجتماعية والشعبية حجم الترابط الوثيق بين الازمة الاقتصادية وازمة الديمقراطية السياسية واستخلصت ان لا سبيل لحماية مصالحها المعيشية وأن لا حلول حقيقية وجذرية للازمة الاقتصادية دون استعادة جماهير الشعب لحقوقها الديمقراطية وتأمين مشاركتها المباشرة في رسم وتوجيه ومراقبة القرارات الحكومية، ودون تطوير شامل وعميق لمؤسسات الحكم، وهو الامر الذي يفسر عدم اقتصار حركة الاحتجاج الجماهيري على رفع مطالب معيشية واقتصادية فقط وانما تبنيها ايضاً شعارات ومطالب سياسية محددة:

- ترحيل حكومة الرفاعي ومحاكمة المتورطين عن الفساد والاختلاس.
- تأليف حكومة وطنية او حكومة وحدة وطنية.
- اجراء انتخابات نيابية حرة ونزيهة.
- المطالبة بالغاء الاحكام العرفية والقوانين المقيدة للحريات.

وهكذا أجمعت الغالبية الساحقة من جماهير البلاد وكتلها الشعبية وقواها الاجتماعية والسياسية الحية على استحالة الخروج من براثن الأزمة الاقتصادية بمعزل عن التغيير السياسي العميق في حياة البلاد وبدون الشروع بخطوات ملموسة على طريق اجراء التحولات الديمقراطية باعتبارها المدخل والضمانة لمجابهة الأزمة الاقتصادية ووقف التدهور الاقتصادي والمعيشي لأوضاعها، ولتحقيق اصلاحات عميقة تمكن البلاد من النهوض والخلاص الوطني.

ان رؤية هذه الخلفية تسمح بفهم الجذور العميقة والعوامل الموضوعية العامة لانفجار حركة الاحتجاج الشعبي وهي تدحض المحاولات الرسمية الهادفة الى تبهيت طبيعتها والتقليل من شأنها من خلال تصويرها مجرد تحرك عفوي عارض بمطالب احتجاجية محصورة في قطاعات جماهيرية محدودة وفي مناطق معزولة.

لكن هذا التوصيف العام لخلفيات انتفاضة نيسان ولحركة النهوض الوطني والجماهيري العارم الذي عم مختلف مناطق البلاد، ينبغي ان لا يقفز عن رؤية الخصائص الاصيلة والفريدة التي ميزت هذه الانتفاضة وحتمت تطورها من هبة غضب عفوية الى حركة مطلبية سياسية ـ اقتصادية ناضجة الشعارات والمطالب، حركة يقترن نضوجها السياسي اليومي بولادة قوى وتعابير اجتماعية وسياسية وبتجسيدات تنظيمية اكثر نضجاً ورقياً مما عرفته البلاد من قبل.

* * *

ان الخلفية المارة بقدر ما توضح درجة التفاقم العام لازمة البلاد السياسية والاقتصادية ـ الاجتماعية، وتكشف

عن بلوغها ذروة الاحتدام، الا انها لا تغني عن ضرورة تفسير الخصائص الاصيلة والفريدة لحركة الاحتجاج الشعبي، سواء من حيث طبيعة انطلاقها وانتشارها في المناطق ذات الكثافة السكانية الاردنية البحته او من حيث سرعة تطورها من هبة عفوية الى حركة جماهيرية واسعة النطاق ذات مطالب وشعارات سياسية متقدمة.

وبالفعل فقد لفتت انظار مختلف الاطراف، بما فيها وكالات الانباء الاجنبية والمراقبون الغربيون، ان موجة الغضب الشعبي التي عمت البلاد في نيسان الماضي قد انطلقت اولاً من مدينة معان الجنوبية التي كانت على امتداد تاريخ الاردن المعاصر مقصاة عن دائرة الفعل او النشاط السياسي ومحرومة من فرص التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وان الاحتجاج الشعبي قد انتشر اولاً في المناطق الجنوبية الاخرى التي عانت هي أيضاً من احتجاز تطورها ونموها، ثم ان مجمل فعاليات الاحتجاج والتحركات التي امتدت الى مناطق اخرى في الوسط والشمال قد اتخذت الطابع الاردني الصرف. فما تعليل هذه الظاهرة التي أدهشت المراقبين الخارجيين وفاجأت دوائر الحكم وهزت ايضاً معتقدات العديد من القوى السياسية الوطنية والمحلية. وللاجابة على ذلك فاننا مطالبون بالتعمق في مستوى آخر من خلفيات انتفاضة نيسان، أي في طبيعة التطورات العميقة التي شهدها «الداخل» الاردني، او بتعبير آخر المجتمع الاردني التقليدي في الارياف والاطراف.

■ رسملة الأرياف والأطراف
وتفكك العلاقات والولاءات ما قبل الرأسمالية

يرتبط الأساس الموضوعي الذي ارتكزت إليه عملية الانتقال السريعة لدى جماهير الريف الاردني من حالة الركود السياسي الى حالة الفعل والمشاركة الحيوية، بعملية الرسملة الواسعة النطاق التي تعرضت لها البلاد منذ أوائل السبعينات. فتعميم وانتشار العلاقات الرأسمالية النقدية في سائر أنحاء البلاد، أدى الى ربط سائر التشكيلات والمجموعات الاجتماعية القائمة، بما في ذلك البوادي والأرياف، بالسوق والعلاقات الرأسمالية. وقدترتبت على هذه العملية التي اتخذت طابعاً انفجارياً وانتشارياً واسعاً، جملة من النتائج الاقتصادية والاجتماعية التي قلبت الحياة في أطراف البلاد وحررتها من حالة الركود السياسي والاجتماعي والثقافي والفكري الذي طالما عانت منه.

● فمن الجهة الاولى شمل ارتباط جماهير الريف بالسوق والعلاقات البضاعية والنقدية مستويات الانتاج والتداول والاستهلاك، وتقوض أساس اقتصادها الاكتفائي الطبيعي السابق. وبذلك لم تعد جماهير الريف بمنأى عن التقلبات والخضات والأزمات التي تعصف بالاقتصاد السوقي الداخلي خصوصاً تحت تأثير ارتباطه الوثيق واعتماده الكبير على السوق الرأسمالي العالمي.

● ومن جهة أخرى أدت عملية الرسملة السريعة والكثيفة التي تعرض لها الريف الاردني الى تقويض الزراعة التقليدية لصالح الزراعات الرأسمالية والسوقية والتصديرية، كما أدت إلى فك ارتباط أقسام متزايدة من سكان الريف باقتصادهم الزراعي التقليدي وربطهم باقتصاد المدينة من خلال الهجرة الكثيفة للعمل في القطاعات الحديثة والخدمية المدينية، ومن خلال انشاء العديد من الصناعات الكبيرة في المحافظات، وازدياد أهمية قطاع النقل في الاقتصاد الاردني وازدياد أهمية الأردن نفسه كممر إقليمي لتجارة الترانزيت خلال فترة الحرب العراقية الايرانية (١٩٨٠ ـ ١٩٨٨). ان هذه التطورات

كان لابد أن تنعكس على التكوين الاجتماعي للريف والاطراف باتجاه المزيد من تمزيق وتآكل العلاقات البطريركية والعشائرية لصالح تبلور متزايد للعلاقات الطبقية والاجتماعية ذات الطبيعة الرأسمالية.

● التنامي المتزايد لمستوى الوعي الطبقي والسياسي والثقافي لدى جماهير الريف والمحافظات بفعل التطورات المارة، وكذلك تحت تأثير ارتفاع مستويات التعليم وازدياد نسبة الجامعيين والانفتاح المتزايد للريف على المدينة والعالم مباشرة، أو من خلال وسائل الاعلام المرئية والمسموعة والمقروءة.

لقد ترتب على هذه العمليات الاقتصادية/ الاجتماعية تغيرات جوهرية في مستوى الوعي الاجتماعي - السياسي، اذ تحررت جماهير الريف تدريجياً ولكن بصورة متسارعة ومتراكمة من هيمنة الولاءات البطريركية والعشائرية، وتغيرت نظراتها الى الدولة والى مؤسساتها، وباتت أوسع الجماهير في المحافظات والأطراف تدرك جلياً عجز أشكال التنظيم الاجتماعي التقليدية (الابوية والعشائرية) عن رعاية وحماية مصالحها والانفصال المتعاظم للقمم العشائرية عن مصالح الغالبية الساحقة من أبناء العشيرة الواحدة. كما انفضح الجوهر الطبقي الحقيقي للدولة كجهاز في خدمة مصالح القلة القليلة من النخب الطبقية العليا التي يزداد تركز وحصر الثروة والسلطة بيدها.

وخلال الثمانينات، تفاقمت أزمة الرأسمالية التابعة وانعكست بقوة على جماهير الريف الاردني التي عانت بشكل خاص من مصاعب جمة ومتواصلة في قدرتها على تصريف منتجاتها الزراعية واستثثار المسوّقين بثمار عملها وعجزها عن الوفاء بديونها. هذا إضافة الى معاناتها من ارتفاع أسعار المدخلات الزراعية واستحواذ كبار الملاكين على خيرة الاراضي الزراعية ومصادر الري والتسهيلات المصرفية والقروض الحكومية. وغني عن البيان أن آثار مفعول أزمة الركود والتدهور الاقتصادي كانت في هذه المناطق أكبر مما هي عليه في غيرها، وذلك نظراً لافتقارها - بالمقارنة مع جماهير المدن - لهامش من حرية المناورة والقدرة على تعويض مصادر دخلها المتآكلة، أو التحول الى مهن أخرى في مواجهة البطالة والتسريح ومنافسة العمالة الاجنبية وانهيار مستويات الأجور.

إن آثار ونتائج عملية الرسملة الكثيفة على الريف الاردني ويواديه، وما قادت إليه من تدمير وتمزيق لمصالح أوسع الجماهير الاردنية في الاطراف والمحافظات، وما ولدته من شحذ للوعي الطبقي والسياسي لديها، كانت واضحة منذ أواخر السبعينات ومطلع الثمانينات. ولقد برزت إشارات متفرقة عليها، منها مثلاً مسيرة الخبز لعشائر بني صخر ومنطقة جنوب الوسط التي زحفت نحو مشارف عمان سنة ١٩٧٩، ومنها ايضاً هبة عشائر بني حسن ضد التطاول على أراضيها وممتلكاتها في عام ١٩٨٣. والواقع ان الانتخابات النيابية التكميلية في آذار ١٩٨٤، كشفت بوضوح عن الانفصال المتزايد لقاعدة العشائر عن قممها العليا المتبرجزة، كما ان انتفاضة طلبة جامعة اليرموك في أيار ١٩٨٦ من أجل مطالبهم الديمقراطية وخفض الرسوم، كانت تعتمد اساساً على قاعدة طلابية ريفية المنشأ. وخلال السنوات الاخيرة، ومع احتدام الأزمة ومشكلات التصريف الزراعي، برزت عشرات الاحتجاجات من جانب المزارعين وفقراء الريف الاردني، مما كان يؤشر الى تصاعد الاستعداد الكفاحي لدى جماهير الريف للدفاع عن مصالحها وحقوقها بقواها الذاتية وادراكها المتزايد للهوة التي باتت تفصلها عن الزعامات العشائرية والمحلية المنشغلة بتنمية وإكثار ثرواتها وتوسيع ملكياتها.

ثانياً - انتفاضة نيسان: محتواها الديمقراطي العميق ودلالاتها السياسية الرئيسية

سبق وأشرنا أن التحركات الشعبية الواسعة في نيسان الماضي قد مثلت منعطفاً بارزاً في تاريخ الاردن المعاصر ونقطة تحول نوعي في مسيرة النضال الوطني الديمقراطي الاردني، وقوّمنا هذه الاحداث باعتبارها انتفاضة شعب بأسره من أجل تطلعاته للتغيير والديمقراطية ومن أجل الخبز والعدالة والمساواة. ان هذا التقويم يتعارض بطبيعة الحال مع الصورة القاتمة التي روجتها وسائط الاعلام الرسمية وتصريحات المسؤولين الحكوميين، والتي سعت من ناحية الى التقليل من أهميتها ودلالاتها السياسية أمام الرأي العام الخارجي، كما حاولت من ناحية أخرى تشويه صورتها ودمغها بصفات «الشغب» و «العنف» و «التخريب»، وجتى اثارة الشبهات حول دوافعها وخلفياتها من خلال اتهام أطراف خارجية «معادية» أو قوى داخلية «متطرفة» باثارتها.

ومع أن حركة الاحتجاج الشعبي الاردني حظيت بتغطية واهتمام واسعين في وسائل الاعلام العربية والدولية، الا أن هذه الاخيرة لم تعكس دوماً الطبيعة الفعلية والخصائص المميزة لهذه الانتفاضة الجماهيرية الواسعة، بل وانساق بعض الصحف العربية الرصينة وراء تفسيرات وتأويلات قاصرة، ترى أحداث نيسان الاردنية، من منظار الاستقطاب القائم في المنطقة وكانعكاس لمؤامرة ما مزعومة!.

غني عن البيان أن التطورات اللاحقة لانتفاضة نيسان قد بددت وأسقطت الكثير من التشويهات والافتراءات والصور المغلوطة التي دمغت بها هذه الانتفاضة، فمن ناحية أولى تواصل الاحتجاج الشعبي في مختلف المناطق وتحول خلال الاشهر القليلة الماضية الى حركة نضال سياسي يومي انخرطت فيها جماهير البلاد التي اندفعت لرفع مطالبها من خلال عشرات العرائض والمذكرات والوفود، ومن ناحية أخرى اضطرت السلطات المسؤولة ذاتها الى اتخاذ خطوات تراجعية متتالية تنطلق من موقع الاقرار بمشروعية الاحتجاجات الشعبية وتعرب عن الاستعداد لاجراء مراجعة شاملة والبدء بانطلاقة جديدة لاعادة البناء. ان هذه الخطوات رغم طابعها الجزئي والشكلي، تبرهن على ادراك الدوائر الحاكمة للطابع الوطني والجماهيري الواسع لانتفاضة نيسان، ولمحتواها السياسي الجذري وبالتالي استحالة تجاهل مطالبها وشعاراتها.

مع ذلك من المفيد أن نشير سريعاً لابرز الخصائص التي عكست طبيعة ومحتوى أحداث الاسبوع الثالث في نيسان الماضي:

■ **فانفجار نيسان لم يكن تحركاً عفوياً عارضاً أو حدثاً محدود النطاق، جغرافياً أو بشرياً.** حقاً لقد اندلع الاحتجاج الشعبي أول الامر كحركة عفوية لقطاع جماهيري محدود (سواقي السيارات في معان) لكنه سرعان ما تجاوز طابعه العفوي والمحلي المحدود منذ اليوم الثاني. فمن ناحية تحولت حركة احتجاجات السواقين في مدينة معان الى حركة احتجاج واسعة ضمت أوسع جماهير المدينة المذكورة منذ اليوم الاول، ومن ناحية أخرى امتد لهيب الاحتجاج الى مختلف مناطق جنوب البلاد فوراً وتحول الى حركة جماهيرية واسعة غطت حتى القرى والتجمعات النائية والمعزولة وسرعان ما انتقلت الى مناطق الوسط والشمال بأشكال متنوعة تتراوح بين العنف والنشاط السياسي والجماهيري المنظم.

لقد اقترنت فعاليات الاحتجاج الشعبي، خاصة في بدايته وبشكل خاص في المناطق المعزولة أو التي تفتقر الى قوى سياسية منظمة ـ اقترنت بمستوى مرتفع من العنف والتدمير. ولم يكن في ذلك ما يثير الدهشة أو الاستغراب اذا أخذنا بعين الاعتبار حجم الشعور بالغبن والظلم والاحباط والتهميش الاقتصادي ـ الاجتماعي في الاطراف والارياف، والذي كان يولد، على مدار السنوات الاخيرة خصوصاً، قدراً متصاعداً من الاحتقان الاجتماعي والسياسي، هذا الاحتقان الذي بلغ ذروته ودفع حتى مراتب متعددة دنيا من أفراد القوات المسلحة المتواجدين حينذاك في بلدانهم وقراهم للمشاركة في الاحتجاجات، بل وحتى في أعمال العنف والتدمير.

مع ذلك ينبغي ملاحظة أن جانباً رئيسياً للعنف الممارس على يد الجماهير العفوية الغاضبة كان بمثابة ردة فعل لممارسات القمع الشنيعة التي ارتكبتها قوات الامن ضد المتظاهرين والسكان الآمنين، مثل اطلاق النار والقنص ضدهم ومثل ممارسة التعذيب والضرب الوحشي للمعتقلين منهم.

لكن العنف كان مجرد جزء واحد من الصورة. فالتحركات الجماهيرية في مختلف المناطق اتخذت طابعها السلمي غالباً، حيثما امتنعت قوات الجيش والامن عن التحرش بالمواطنين. ففي الكرك والسلط ومادبا وغيرها من المدن اندلعت التظاهرات الجماهيرية المنظمة التي شارك فيها مختلف الفعاليات الاجتماعية والمهنية والبلدية والسياسية، وكانت تتوج بتسليم عرائض ومذكرات الى ممثلي السلطات الاقليمية أو المحلية (المحافظة، البلدية) وغالباً ما كانت تصاغ هذه المذكرات من خلال اجتماعات عامة للفعاليات الشعبية كما يتلوها قيام لجان متابعة للمطالب المتضمنة فيها، بكل ما تولده هذه الانشطة من تكريس متزايد لحالة من الانفراج والديمقراطية والعلنية التي لم تعرفها البلاد منذ عقود طويلة.

■ ان حركة الاحتجاج الجماهيري في نيسان الماضي لم تكن مجرد تحرك مطلبي من طبيعة اقتصادية بحتة، بل على النقيض من ذلك كانت حركة ذات أبعاد سياسية ديمقراطية جذرية فضلاً عن مطالبها الاقتصادية والمعيشية المباشرة.

حقاً ان الانتفاضة قد انطلقت بالاساس كحركة احتجاج ضد الغلاء واجراءات رفع الاسعار، لكنها لم تكن، كما صورتها وسائل الاعلام العربية والدولية، مجرد نسخة محلية عن «انتفاضات الخبز» التي اندلعت في الكثير من بلدان العالم الثالث والعالم العربي. فلئن كانت قرارات رفع الاسعار الشرارة التي أشعلت لهيب الغضب الشعبي، وكانت المطالب الاقتصادية جزءاً رئيسياً من مطالب انتفاضة نيسان، الا أن الملفت للانتباه (حتى لدى العديد من المراقبين الغربيين) ان الجماهير المحتجة لم تقصر مطالبها على مجرد الدعوة للتراجع عن قرارات رفع الاسعار، وانما تضمنت أيضاً مطالب اقتصادية وسياسية من طبيعة متقدمة وجذرية، تعكس الادراك من ناحية للحاجة الى اجراء اصلاحات عميقة في تكوين الاقتصاد الوطني باتجاه توسيع قاعدته الانتاجية واستئصال عوامل تشوهه واختلاله وتبرز خطورة استفحال تبعيته وغرقه في الديون الخارجية، كما تعكس من ناحية أخرى الحاجة الى اجراء تحولات ديمقراطية واسعة تفتح الباب أمام المشاركة والرقابة الشعبية على السلطة التنفيذية وتشكيل حكومة وطنية مسؤولة أمام البرلمان المنتخب، وتطهير مؤسسات الحكم من الفساد والبيروقراطية واصلاح النظام السياسي برمته ووضع حد لافقار الغالبية الساحقة من الشعب وتهميشها اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً.

ان تسيّس الانتفاضة وبالاحرى تسيّسها المفرط، كما يتجلى ذلك في سيل العرائض والمذكرات التي رفعتها

الجماهير المنتفضة في مختلف المناطق، ناجم بالاساس عن ارتقاء الوعي وتجذره بحقيقة الترابط الموضوعي بين الازمة السياسية من ناحية والازمة الاقتصادية ـ الاجتماعية من ناحية أخرى، وبحقيقة أن لا حل ولا مخرج من الازمة الاقتصادية والغلاء الطاحن دون تغيير سياسي عميق، دون اشاعة الديمقراطية في حياة البلاد واستعادة جماهير الشعب لحقوقها في المشاركة السياسية و الرقابة على السلطة التنفيذية، دون استعادة المؤسسات الدستورية المعطلة (البرلمان والسلطة القضائية والاحزاب السياسية) دورها الكامل، دون قيام حكومة وطنية مسؤولة أمام البرلمان.

ان هذا التسيّس المفرط لمطالب الانتفاضة، بل لثقل عمق وجذرية المحتوى الوطني الديمقراطي لمطالب الانتفاضة، لم يفتعل افتعالاً من جانب القوى الوطنية والديمقراطية أو من جانب القوى الجديدة التي أظهرتها الانتفاضة، وانما أملته عوامل موضوعية تأصلت في وعي أوسع الجماهير، والمقصود هنا بهذه العوامل الموضوعية: مسؤولية طغيان الاحتكار الدكتاتوري للسلطة من جانب حفنة قليلة من الافراد في مقابل مصادرة الحريات والحقوق الديمقراطية للمواطنين وتغييب طويل المدى للمؤسسات الدستورية وتفشي القمع، عن تفاقم الازمة الاقتصادية واغراق البلاد في الديون وتكبيلها وبيعها في سوق النخاسة الدولية، تحت دعوى جدولة الديون، ومسؤولية هذه الاوضاع السياسية عن تفشي الفساد والنهب في صفوف الطبقة الحاكمة وعن القاء أعباء الازمة الاقتصادية على كاهل الطبقات المسحوقة والكادحة وتواصل سياسة رشوة وتسمين العجول الطفيلية والبيروقراطية ومحاباة الطغمة المصرفية والكومبرادورية. ان تجذر الوعي بالترابط بين الازمتين السياسية والاقتصادية الاجتماعية، واستحالة رفع أعباء الازمة عن كاهل جماهير الشعب الكادحة وانهاض الوضع الاقتصادي وانقاذ البلاد من قيود المديونية والتبعية بدون تغيير سياسي وديمقراطي حقيقي، هو الذي يفسر تلازم المطالب السياسية والاقتصادية في سائر البيانات والعرائض والمذكرات التي صدرت عن الفعاليات الشعبية والاجتماعية في مختلف المناطق وحصول اجماع وطني شامل على ضرورة التغيير الديمقراطي كمدخل للانقاذ الوطني وانعاش الوضع الاقتصادي وحماية معيشة الجماهير الشعبية والكادحة.

■ ان التحركات الجماهيرية الواسعة في نيسان الماضي، بأشكالها السلمية والسياسية والعنيفة، وبما أطلقته من احتجاجات ونشاطات عارمة تجلت في عشرات المذكرات والعرائض والبيانات التي تعرض مشكلات وقضايا الجماهير الشعبية وتصوغ مطالبها ـ ان هذا كله كان بمثابة تعبير صارخ عن ادانة للنظام الاجتماعي القائم واحتجاج عنيف ضده ودعوة لاصلاحه اصلاحاً جذرياً وتحريره من الاستقطاب المتطرف القائم فيه بين الثراء والفقر، بين الاحتكار والاستئثار بالحصة الاعظم من ملكية وسائل الانتاج وبالتالي الحصة الاكبر من الثروة والدخل القومي بيد قلة ممثلة في النُخب الطبقية الحاكمة وبين الغالبية الساحقة من الطبقات الكادحة والوسطى التي تتراجع حصتها من الدخل وتتراجع مستويات معيشتها وتجرد أكثر فأكثر من السيطرة على مصادر توليد الدخل.

لقد كشفت انتفاضة نيسان عن القطبية المفرطة القائمة في المجتمع، بين الثراء الفاحش والفقر المدقع، بل كشفت أن مجتمعنا هو في حقيقة الامر «مجتمعان» في اطار مجتمع واحد، مجتمع الأثرياء والمستأثرين بالثروة والسلطة السياسية، ومجتمع الجماهير الواسعة المفقرة اقتصادياً والمهمشة سياسياً. وبهذا المعنى فان وكالة الصحافة الفرنسية لم تجانب الصواب حينما استخلصت أن تحركات نيسان أبرزت وعكست استياء ونقمة «الاردنيين الفقراء» ضد «الاردنيين الاثرياء»، والمقصود هنا بالاردنيين الفقراء، المواطنون الفقراء عموماً، ضد النخب الطبقية الحاكمة

جماهيرية هي الان أوسع بكثير مما كانت في أي فترة مضت، قاعدة تتسع يومياً وتزداد صلابة ورسوخاً، بانضمام قطاعات جماهيرية وشرائح وفئات اجتماعية كانت حتى وقت قريب مقصاة عن الفعل السياسي وتتسم عموماً بالسلبية والافتقار للوعي السياسي وحتى محافظة بتكوينها الايديولوجي والسياسي لكنها باتت تعي ضرورة مشاركتها الفعالة في النضال الجاري من أجل حماية مصالحها الحياتية وحقوقها الديمقراطية.

وبكلمات أخرى فان جماهير الريف والاطراف تدخل معترك النضال السياسي والديمقراطي والمطلبي انطلاقاً من مصالحها الملموسة، المعيشية والمباشرة في مواجهة سياسة التحالف الطبقي الحاكم القائمة على تحميلها أعباء الازمة الخانقة ـ من أجل التحرر من وصاية ونهب كبار الملاك الزراعيين والوسطاء والتجار والمرابين ومن أجل وضع حد للغبن والهوة والواسعة القائمة بين المدينة والريف ولسائر مظاهر التهميش والاهمال لمصالحها الاقتصادية والاجتماعية. ولقد أظهرت التحركات الاحتجاجية الواسعة في نيسان الماضي أن جماهير الاطراف والارياف تدرك جيداً أن سبيلها لمقاومة التهميش الاقتصادي والاجتماعي الممارس ضدها منذ عقود طويلة يستلزم مشاركتها الفعالة في النضال من أجل المشاركة السياسية واشاعة الديمقراطية وعودة الحياة النيابية الانتخابية الكاملة وتفعيل المؤسسات الدستورية واطلاق الحريات العامة.

■ ان الوجه الاخر للحقيقة المارة هو أن الجماهير الفلسطينية قد نأت بنفسها عن المشاركة الواسعة في تحركات نيسان الاحتجاجية انطلاقاً من وعيها بضرورة أن تحتفظ هذه التحركات بوجهها الاردني الصرف.

فمن المعروف أن الجماهير الفلسطينية في الاردن، خصوصاً أغلبيتها الكادحة والفقيرة في المخيمات وأحزمة البؤس في العاصمة والمدن الرئيسية الاخرى كانت تعاني، شأنها شأن الجماهير الشعبية الاردنية من وطأة الازمة الخانقة المزدوجة التي تتخبط بها البلاد، من الناحيتين الاقتصادية والسياسية، الا أنها أظهرت حسها السياسي المرهف وتمرسها الطويل وانضباطها الواعي حين احجمت عن المشاركة في هذه المعركة بالذات، ادراكاً منها أن مشاركتها هذه المرة سوف تستثمر من جانب الاوساط الحاكمة لحرف الانظار عن طبيعتها الحقيقية كحركة اقتصادية ـ سياسية دفاعاً عن المصالح المعيشية والديمقراطية لاوسع الجماهير أو لاجهاض وشق حركة الجماهير المتنفضة من خلال تأجيج النزعات الاقليمية الضيقة واثارة المخاوف المفتعلة في صفوف الجماهير الاردنية من «الخطر الفلسطيني» المزعوم. وهي مخاوف رغم عدم وجود أساس حقيقي لها الا أنها قائمة في صفوف الجماهير الاردنية العفوية وغير المسيسة.

ولقد أسهم في تحقيق هذا الانضباط الواعي لدى الجماهير الفلسطينية عن المشاركة في احتجاجات نيسان، ما تولد لديها من ثقة بالطابع الجماهيري والوطني الواسع لتحركات نيسان وامتلاكها عناصر النجاح والضغط الفعال على السلطة من أجل تحقيق أهدافها العادلة دون حاجة لزج قواها الى جانبها، وهي ثقة تعززت جراء ما أبدته الفعاليات الاجتماعية والشعبية في المناطق التي شهدت حركة الانتفاض من تفهم، بل وما عبرت عنه من دعوات صريحة للمواطنين من أبناء الشعب الفلسطيني بالامتناع عن المشاركة في هذه التحركات، قطعاً للطريق على السلطات وعدم توفير الذرائع لها للتنكيل بهم، علماً بأن ممارسات الاجهزة الامنية والقطعان الفاشية التي تصدت لفعاليات واحتفالات الذكرى السنوية الاولى للانتفاضة الفلسطينية كانت معروفة وحية في الاذهان. ولقد تأكدت هذه الخشية فعلاً حينما بادرت الاجهزة المعروفة على اعتقال وابعاد العديد من الطلبة الجامعيين والمواطنين

الفلسطينيين الذين شاركوا في التحركات التضامنية مع انتفاضة الجنوب الاردني الى الضفة الغربية المحتلة عبر الجسور.

ثالثاً: منجزات انتفاضة نيسان وآفاق تطور النضال الوطني الديمقراطي الاردني

لقد انطوت حركة الاحتجاج والانتفاض الجماهيري في نيسان على رسالة سياسية محددة، تعكس المغزى الجوهري لهذه الحركة، الا وهو تعذر تسليم الشعب، بطبقاته وفئاته الاجتماعية الرئيسية، باستمرار الاوضاع الشاذة التي سادت قبل نيسان ١٩٨٩، وبالتالي استحالة التسليم للطبقة الحاكمة بإدارة شؤون البلاد والتصرف بمصائرها بالوسائل والاساليب الاستثنائية القديمة. وبكلمات أخرى فان انتفاضة نيسان جاءت لتؤكد انه آن الاوان لاحداث تغيير ديمقراطي عميق في حياة البلاد وللانتقال بها الى المجتمع المدني القائم على المؤسسات الديمقراطية. فلم يعد ممكناً التعاطي مع الشعب بعقلية السلطة البطريركية ـ الابوية المعززة بآلة القمع والقوانين الاستثنائية، التي تكشفت عن أزمة عميقة وطاحنة تكاد تطيح بمقومات وجود البلد وتجعله سلعة في سوق النخاسة الدولية. إن جماهير الشعب، بما فيها تلك الاقسام المهمشة والمقصاة عن الفعل والتأثير السياسي لم تعد تقبل التعاطي معها كمجرد رعايا، وانما تتطلع الى ممارسة حقوقها في المواطنة الكاملة، بكل مايقتضيه ذلك من ضمان لحقوقها وحرياتها العامة والشخصية وبعث لمؤسساتها الديمقراطية والدستورية.

واذا كانت الدوائر الحاكمة قد استخلصت انه مامن سبيل الى تهدئة الغضب الشعبي ووقف انتشار الاحتجاج الجماهيري بوسائل القمع السافر (التي جربتها على كل حال وفاقمت الاوضاع أكثر فاكثر) الا ان استجابتها للمغزى العميق لهذه الانتفاضة ولرسالتها السياسية الواضحة لازالت، على الصعيد العملي، محدودة ومقننة في اضيق الحدود، رغم انها اطلقت العديد من الرسائل التي تعد الشعب باجراء تغييرات واصلاحات شاملة.

لقد تعهد الملك في خطابه المتلفز مساء ٢٦ نيسان بأن يجري الحكم مراجعة شاملة ومعالجة جذرية لاسباب الاستياء والاحتجاج ويتحرك في خطى سريعة لاجراء انتخابات نيابية تهدف الى تقوية اسس مشاركة الشعب، ووعد بمراجعة ماحدث أسباباً ومسببات واستخلاص النتائج والعبر من اجل اعادة البناء في مختلف المجالات الادارية والاقتصادية والمالية. ومما لاشك فيه ان هذه الوعود وغيرها مما صدر عن اعلى المسؤولين الحكوميين مكتسب هام من مكتسبات انتفاضة نيسان واعتراف بمشروعية دوافعها واهدافها ومطالبها.

بعد اقل من اسبوع على اندلاعها سجلت انتفاضة نيسان اولى شعاراتها الكبيرة، باجبار حكومة الرفاعي على الاستقالة، وهي الحكومة التي تحملت المسؤولية المباشرة خلال السنوات الاربع الاخيرة عن تعميق الازمة الاقتصادية واغراق البلاد في الديون الخارجية وافقار الغالبية الساحقة من الشعب وقمعها ومصادرة حرياتها. ومما يبرز اهمية هذه الانتفاضة ان حكومة الرفاعي، التي تحولت الى رمز للفساد والاثراء غير المشروع والنهب السافر لموارد البلاد وللارتهان للاجنبي، هي الحكومة الاولى التي تسقط تحت ضغط الحركة الشعبية طيلة أكثر من ثلاثة عقود. أكثر من ذلك ان هذه الحكومة التي قُبلت استقالتها فوراً منذ مساء ٢٤ نيسان قد جردت حتى من مهمة تصريف الاعمال الروتينية الى ان يتم تأليف الحكومة الجديدة، حيث كُلف امناء الوزارات (وكلاء الوزراء) بتصريف اعمال

وزاراتهم حتى تأليف الحكومة الجديدة، وهي أيضاً خطوة لاسابق لها، توضح ادراك الحكم مدى تردي الثقة بحكومة الرفاعي والعداء الواسع لها الى الحد الذي حال دون تكليفها بتصريف الاعمال الروتينية لايام قليلة اضافية، ريثما يتم تأليف حكومة بديلة.

ومع تكليف الشريف زيد بن شاكر يوم ٢٧ نيسان بتأليف حكومة جديدة فقد تضمن كتاب التكليف، وكذلك رد رئيس الوزراء المكلف تعهدات مفصلة باجراء مراجعة شاملة لسياسات الدولة على مختلف الصعد وباستعادة قنوات الحوار مع الشعب وتنظيم انتخابات نيابية جديدة. ولقد انتهجت حكومة بن شاكر خلال الاشهر القليلة الماضية سياسة انفراجية محدودة النطاق، تمثلت أساساً في توسيع هامش حرية الصحافة، واقدمت على اجراء بعض التغييرات التي طالت المسؤولين الذين اقترنت أسماؤهم بالفساد او المسؤولية المباشرة عن أزمة الموارد المالية وانهيار اسعار صرف الدينار او اساءة استعمال السلطة او لعب دور مباشر في القمع الدموي للجماهير العزلاء اثناء احتجاجاتها السلمية في نيسان الماضي. لكنها في المقابل احجمت عن اجراء تحقيق رسمي مع المسؤولين عن الدمار الاقتصادي وتفشي الفساد ونهب المال العام وتضخم الديون الخارجية والافلاس المالي. اما السياسة الاقتصادية وخاصة في مواجهة ازمة المديونية فانها راوحت في اطار الحلول المتفق عليها مع صندوق النقد الدولي، وفي الوقت نفسه سعت الى اعادة بناء احتياطي نقدي بالتعاون مع العربية السعودية ودول الخليج. لكن حتى هذه الخطوة الاخيرة لاتضمن الاستقرار النقدي ولا استعادة الدينار قيمته السابقة وانما تُبقي اوضاع البلاد المالية والنقدية ومجمل الوضع الاقتصادي رهينة بايدي البنوك والصناديق السعودية والخليجية فضلاً عن صندوق النقد الدولي ونادي باريس ونادي لندن.

مع ذلك ينبغي القول ان النهوض الجماهيري العارم الذي ولدته انتفاضة نيسان كان له الدور الحاسم في تعظيم المكتسبات السياسية والديمقراطية المتحققة. فتحت تأثير هذا النهوض وسيل الضغوط الجماهيرية والعرائض والمذكرات تتالت الخطوات التحضيرية للانتخابات العامة التي التزمت الحكومة باجرائها في نهاية العام الحالي. فبعد ان اقرت الحكومة تعديلات محدودة على قانون الانتخاب، صدرت الإرادة الملكية باجراء الانتخابات وبدأ التحضير الجدي لها مع فتح الباب امام استكمال تسجيل جداول الناخبين وتنقيحها ابتداء من مطلع آب. وقد حددت الحكومة الموعد الرسمي لاجراء الانتخابات يوم ٨ تشرين الثاني القادم. وهكذا فان مطلب الانتخابات العامة الذي كان من بين ابرز مطالب انتفاضة نيسان المجيدة يأخذ طريقه نحو التحقيق.

ومن ناحية اخرى فان حالة النهوض السياسي والجماهيري العارم الذي ولدته الانتفاضة شددت الضغط على الحكم من اجل توسيع نطاق حرية الحركة السياسية في البلاد، وخلقت انفراجاً واقعياً يتجاوز الحدود والتقنينات الرسمية الموضوعة له. وتحت تأثير هذا المناخ الضاغط اضطرت السلطات مؤخراً الى الافراج عن معتقلي القوى الوطنية والديمقراطية الذين ظلوا محتجزين منذ نيسان الماضي. ان هذه المنجزات والمكتسبات الملموسة التي تحققت مؤخراً ماكان يمكن انتزاعها لولا انتفاضة نيسان المجيدة ومابعثته من نهوض عارم، هذا النهوض الجماهيري والوطني الذي لاشك انه دخل باعتباره عاملاً موضوعياً هاماً في صياغة توازن القوى الجديد القائم في البلاد حالياً.

غير ان منجزات انتفاضة نيسان الفعلية تتعدى المكتسبات السياسية المنظورة والمبينة آنفاً. ولعل الحقائق والدروس والعبر التي كشفت عنها الشهور القليلة الماضية، منذ انفجار الاحتجاج الشعبي في نيسان الماضي، لاتقل

في اهميتها عن الآثار والنتائج المادية التي خلفتها على ارض الصراع المباشر، خاصة اذا ماشقت هذه الدروس والعبر طريقها الى وعي اوسع قطاعات الجماهير والقوى الاجتماعية الحية وباتت جزءاً عضوياً من خبرة الحركة الوطنية وعنصراً بارزاً في عملية المراجعة والتطوير المطلوبة لبرامجها وتوجهاتها واساليب عملها.

فماهي دروس وعبر انتفاضة نيسان وماذا تعلمنا منها؟

١ ـ ان البلاد نضجت موضوعياً للسير في طريق التحولات الديمقراطية. ولاسبيل للعودة بها للوراء. فضمانة الخروج من افكاك الازمة الاقتصادية الخانقة واعادة بناء الاقتصاد الوطني على قواعد انتاجية ومتينة وراسخة وتحريره من قيود التبعية ومنع استباحة استقلاله وسيادته على ايدي صندوق النقد الدولي وغيلان الاحتكارات العالمية والمؤسسات الامبريالية، ومكافحة واستئصال الفساد والاحتكار والتسلط والنهب الفاحش للشعب ـ إن ضمانة النهوض بهذه المهمات هي في اطلاق عملية التحول الديمقراطي في البلاد واصلاح مؤسسات الحكم والنظام السياسي ـ الاجتماعي برمته، بما يفتح الباب امام تمكين المجتمع، سائر المجتمع وبكل مكوناته وتشكيلاته الطبقية وفئاته، من التعبير عن مصالحها والدفاع عنها ومن اخذ دورها في توجيه تطور البلاد السياسي والاقتصادي ـ الاجتماعي والروحي وصياغة مستقبلها وحماية مصالح الاجيال المقبلة.

ان هذا يقتضي اطلاق حرية العمل لسائر مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني وليس قمعها وحلها او تهميش دورها، وافساح المجال امام التمكين من التعددية الحقيقية لتأخذ طريقها الى الحياة: التعددية السياسية والحزبية، والتعددية الاجتماعية والتعددية الثقافية والفكرية، في اطار من الدستور، وعلى قاعدة تفعيل واعادة الاعتبار الى مؤسساته.

ولقد اثبتت انتفاضة نيسان وماتلاها من تطورات عاصفة ان الامن والاستقرار لايمكن ضمانهما بالقمع والملاحقات وكم الافواه وتضخيم الاجهزة البوليسية. ولقد برهنت الاحداث ان ترسانة الأمن بكل مكوناتها المادية والمعنوية، بشبكاتها الاخطبوطية الواسعة، بكل التكنولوجيا التي سخرت في خدمتها، بمئات الملايين التي انفقت على تجهيزاتها وآلياتها ومرابتها وقفت عاجزة إزاء الجماهير العزلاء المطالبة بالخبز والحرية. واثبتت هذه الاحداث ايضاً ان تفشي القمع والتفرد المطلق بالسلطة هو المسؤول عن تفاقم التوتر والاحتقان الاجتماعي والسياسي، وهو الخطر الداهم الذي يهدد استقرار وتماسك البلاد وامنها الحقيقي.

ان مسؤولية امن البلاد واستقرارها، كما جاء في عريضة فعاليات الكرك، هي مسؤولية الشعب بأسره وليس مسؤولية فئة محدودة تحتكر الحكم والسلطة. وتؤكد احداث نيسان أن اطلاق الحريات العامة وتمتع مختلف التشكيلات السياسية بما فيها القوى والاحزاب الوطنية والديمقراطية بحق النشاط المشروع والعلني هو الضمان للاستقرار الحقيقي للبلاد، في حين يتهدد الاستقرار وينفلت العنف والاضطراب كلما تقطعت قنوات الحوار وافتقدت اطر النضال الايجابي والمنظم.

من ناحية أخرى برهنت الاحداث ايضاً فشل محاولات اصطناع تعددية فوقية وبيروقراطية، سواء من خلال اطلاق حرية العمل المحدودة لبعض الكتل الليبرالية او من خلال رعاية حلقات النقاش الفوقية التي تستهدف تحسين صورة الحكم وتزيينها برتوش تجميلي. فمثل هذه المحاولات لم تصمد ايضاً امام طوفان الاحتقان السياسي والبؤس والقهر الاقتصادي ولم يكن ممكناً ان تشكل بديلاً عن التعددية الحقيقية التي تستدعي اشاعة الحريات العامة

وتفعيل المؤسسات الدستورية وتحقيق المشاركة الشعبية كضمانات حقيقية للاصلاح والانقاذ الوطني ولحماية المصالح الحيوية والمعيشية للجماهير الشعبية.

٢ ـ ان قوى التغيير الديمقراطي هي اليوم أوسع من اي وقت مضى من حيث قاعدتها الجماهيرية. وهي تزداد سعة وتتجذر مواقعها في صفوف الجماهير بفعل افتضاح مسؤولية الطبقة الحاكمة عن تفاقم الازمة واستفحالها وتلمسها عجز هذه الطبقة عن (ان لم نقل رفضها) اعتماد حلول حقيقية للازمة تخرج البلاد من مأزقها الراهن.

وتكمن أهمية هذه الحقيقة، اي اتساع القاعدة الاجتماعية ـ الجماهيرية لبرنامج التغيير الديمقراطي في ان الاوساط الشعبية العفوية وغير المسيسة وليس فقط الشرائح الطليعية والنشطة من المجتمع باتت تدرك كنه وجوهر الصراع القائم في البلاد حالياً. اي باعتباره صراعاً محتدماً بين القلة المتسلطة والمحتكرة للثروة والسلطة وبين الغالبية الساحقة من الشعب المفقر والمجرد من حقوقه وحرياته الاساسية. ان الطبقات الكادحة المفقرة في المدينة والريف على حد سواء، تستخلص بتجربتها الخاصة ومن خلال تلمسها انعكاسات الازمة المحتدمة على اوضاعها المعيشية طبيعة هذا الصراع وجوهره الفعلي، وهي ايضاً تستنتج من وحي هذه التجربة الملموسة ضرورة مشاركتها الذاتية والجماعية في النضال الجاري من اجل التغيير واعادة البناء الوطني، من اجل صياغة اوضاعها المعيشية والحيوية ومن أجل الديمقراطية والتوزيع العادل لاعباء الانقاذ الاقتصادي وثمار التقدم الاجتماعي.

ان قراءة مدققة لاستطلاعات الرأي بعد انتفاضة نيسان تبرز ادراك اوساط جماهيرية واجتماعية لاتني عن الاتساع، خاصة في الريف والاطراف للحاجة الماسة الى ان تنهض بمبادراتها الخاصة من أجل حماية مصالحها وتحقيق مطالبها. ان اوسع الجماهير تستخلص يوماً بعد يوم ان سبيل خلاصها، ليس انتظار التغيير من فوق وانما انخراطها المباشر في النضال اليومي من اجل التغيير وانها قد استخلصت ان مطالبها المعيشية والديمقراطية، حقها في المشاركة، تؤخذ ولاتعطى. وهي لذلك تتدرب وتتعلم كيف تنظم صفوفها وتوحدها من أجل انتزاع حقوقها ومطالبها.

هذا مايفسر حركة الجدل والحوار الواسعة التي انطلقت بعد نيسان، وعمت المدينة والريف، مراكز النشاط السياسي التقليدية والاطراف، وتحرر الحياة السياسية للبلاد من ركودها السابق، من اطرها وحلقاتها الضيقة، من طبيعتها النخبوية الفاقعة. «فالسياسة» لم تعد حكراً على اوساط الطبقة الحاكمة، ولم تعد ممارسة ضيقة للنخب الاجتماعية المثقفة في عمان وعدد محدود من المدن الرئيسية، فقد باتت بعد انتفاضة نيسان، قضية كل مواطن، كل الطبقات الاجتماعية ولاسيما الطبقات الكادحة والشعبية. كما تغير مضمون ممارستها، فالسياسة نزلت من عليائها، ولم تعد تقتصر على الخوض في المناقشات الحلقية الضيقة بشأن «القضايا الكبرى»، وانما باتت تستدعي نضالات يومية ملموسة بشأن قضايا الجماهير المباشرة: قضية الخبز اليومي للمواطن، قضية البطالة المستفحلة التي دخلت كل بيت واسرة، قضية الغلاء والتضخم وانهيار قيمة الدينار، قضية حق كل مواطن في العمل والتعليم والعلاج والحياة الكريمة، حقه في حماية معيشته والدفاع عن مصالحه وممارسة حرياته الاساسية.

وفي هذا الاطار باتت المطالب التي رفعتها الجماهير الشعبية مثل المشاركة والديمقراطية والتعددية الحزبية، فضلاً عن المطالب الاقتصادية والمعيشية معان ومضامين تختلف جذرياً عنها، عندما كانت مجرد مطالب لفئة محدودة من النخب المدينية المعارضة، الليبرالية منها او الجذرية. وربما الاهم من ذلك أن وقعها وتأثيرها الضاغط على الاوساط

الحاكمة بات مختلفاً، فقد باتت هذه المطالب تكتسب مشروعيتها، ليس باعتبارها حقوقاً مبدئية وانما باعتبارها تعبيراً صارخاً عن مصالح الجماهير الشعبية العريضة، مطالب ترفعها الاغلبية الساحقة من الشعب بنفسها وبنضالها المباشر. ولاشك ان هذه التطورات توفر للتغيير الديمقراطي وقواه السياسية الجذرية عمقاً جغرافياً وجماهيرياً لم يتوفر من قبل، عليها ان تتواصل معه وان تعتمد عليه وان تعبئه وان تحوله من حالة جماهيرية عفوية وشبه عفوية الى حركة جماهيرية منظمة. وهو ماينقلنا مباشرة الى مسؤولية الحركة الوطنية المنظمة في استخلاص العبر والدروس الخاصة بها.

٣ ـ ان التطورات العاصفة منذ نيسان الماضي قد باتت تفرض على القوى الحية والطليعية القيام بمراجعة شاملة لمفاهيمها وصيغ عملها وبرامجها بما يستوعب الدروس والعبر التي كشفت عنها تحركات نيسان والنهوض الجماهيري الراهن.

ولعل ابرز مهمات هذه المراجعة الحاجة الى اشتقاق سياسة وبرامج تأخذ بالاعتبار مايلي:

أ ـ ان الاردن، وعلى قاعدة الرسملة السريعة والمكثفة التي شهدها في العقدين الاخيرين، تتكامل وتنضج عناصر تكونه كمجتمع مدني متبلور. ان هيمنة العلاقات الرأسمالية والاضمحلال المتصاعد وشبه الكامل لبقايا العلاقات ماقبل الرأسمالية قد عززت عوامل صهر المجتمع وتوحيده في نسيج اجتماعي تزداد مظاهر تلاحمه وتماسكه، خاصة بفعل النضوج المتزايد للتكوين الطبقي وتعمق عملية الفرز في المجتمع على اسس طبقية وكذلك بفعل الاضمحلال المتزايد للعديد من عوامل تفتته وتفككه ماقبل الرأسمالية.

ان هذا التطور، اي نضوج واستكمال تكون المجتمع الاردني، كمجتمع مدني، قد دخل في تعارض حاد مع منظومة العلاقات الاجتماعية ـ السياسية ومع الهياكل السياسية القائمة ذات الخصائص البطريركية ـ التسلطية التي باتت تعيق تطور قوى المجتمع الجديدة التي ولدها وأطلقها النمو الرأسمالي السريع.

وتبرهن تطورات نيسان ومابعدها على ان الظروف الموضوعية قد نضجت تماماً لاخراج الحركة الوطنية من أزمتها، وبشكل خاص من «أزمة الهوية» التي طالما عانت منها ولبلورة نفسها في حركة وطنية موحدة ذات هوية سياسية مميزة، وذات قاعدة جماهيرية عريضة.

ب ـ ان القوى الوطنية والديمقراطية في نضالها من أجل توحيد صفوف الجماهير الشعبية والكادحة من أجل التغيير الديمقراطي والمشاركة في صياغة مستقبل البلاد السياسي، مدعوة الى صياغة برامجها بما يأخذ بالاعتبار التغييرات الملموسة التي جدت على تكوين البلد طبقياً واجتماعياً، والتي ادت الى اخراج قطاعات عريضة من القوى الطبقية ذات المصلحة في التغيير الديمقراطي من دائرة نفوذ الطبقة الحاكمة الايديولوجي والسياسي وحررتها من السلبية وزجت بها في دائرة النضال المباشر من أجل التغيير. ان الجماهير الكادحة والشعبية في الريف والاطراف لم تعد مجرد قوى احتياطية مجمدة، بل باتت جزءاً من القوى الفاعلة والمناضلة على طريق التحول الديمقراطي واعادة البناء الوطني الشامل.

جـ ـ إن هذه التبدلات التي طرأت على التكوين الطبقي للمجتمع مست مختلف القوى المحركة للعملية النضالية. فهي اذ عززت حجم الطبقة العاملة ورسخت دورها كطليعة للقوى الاجتماعية المناضلة من أجل التغيير والتحول الديمقراطي (وهو ما تبرهن عليه الحركة المطلبية التي انتعشت مؤخراً)، فان ظروف الازمة الاقتصادية الحادة

والنهوض الجماهيري يجذر كفاحية البرجوازية الصغيرة والفئات الوسطى التي تطولها آثار الأزمة بقوة. وهكذا فانه في الوقت الذي يترك الانحطاط العام وتفشي الخصائص الطفيلية والفساد في صفوف البرجوازية الكبيرة المحلية آثاره السلبية على الشرائح العليا التقليدية من البرجوازية الوطنية، فان الكتلة الاكبر من البرجوازية المتوسطة تزداد اقتراباً من المصالح والتطلعات الديمقراطية للشعب، وهي تتحرر بصورة متزايدة من اوهام استعادة اوضاعها المعيشية ومزاياها المادية والمعنوية التي تحققت لها في ظروف الطفرة النفطية والانتعاش الرأسمالي الزائف.

د ـ ان نضال القوى الوطنية والديمقراطية من أجل بلورة حركتها السياسية الموحدة والمستقلة ينبغي أن يستند الى ضرورة تطوير أساليب عملها في اوساط الجماهير الكادحة والشعبية والى الابتعاد عن الصيغ المجردة للأولويات النضالية التي تقفز عن أو تتجاهل ما هو خاص في اطار الهموم والتطلعات الوطنية والديمقراطية العامة لدى الجماهير الاردنية والفلسطينية في الاردن ولدى مختلف مكونات واطراف العملية النضالية في البلاد.

فلقد بينت تجربة البلاد والحركة الوطنية مخاطر النظرة الاحادية التي تخاطب مزاج وتطلعات شطر واحد من المجتمع دون الشطر الآخر. كما اظهرت تجربة المجتمعات التي قطعت شوطاً ابعد من بلادنا في تطورها الاقتصادي ـ الاجتماعي، وفي تكوينها القومي والثقافي، خطورة المفاهيم المبسطة للتناقضات التي تحكم الصراع الاجتماعي في البلاد وكذلك الحلول المبسطة والمجردة لهذه التناقضات، ورسم اولويات النضال ومهماته على ضوء مخططات عامة لا تراعي التنوع في الهم الوطني والسياسي. ان حركتنا الوطنية بقدر ما هي مدعوة لتوحيد قوى التغيير حول ما هو عام ومشترك فانها مدعوة لمراعاة ومخاطبة الخاص والمتنوع والى الجمع الخلاق بينهما في برامج النضال بما يجعل من التعددية عامل اغناء واثراء لمجتمعنا ومدخلاً لتوسيع صفوف قوى التغيير والديمقراطية.

هـ ـ ان المرحلة الراهنة من تطور البلاد السياسي اذ تبرز اولوية النضال من أجل التغيير الديمقراطي العميق في البلاد، فان هذه المهمة تطرح نفسها، ليس فقط باعتبارها مهمة نضالية ذات ابعاد داخلية بحته، وانما ايضاً باعتبارها مهمة نضالية تفتح الباب امام تعزيز دور وموقع الاردن في النضال المباشر الوطني والقومي ضد الهيمنة الامبريالية والتوسع والاحتلال الاسرائيلي.

ان النضال من أجل التغير الديمقراطي يلبي مصالح مختلف مكونات المجتمع ويوحد جميع الطبقات والقطاعات الجماهيرية بصرف النظر عن اصولها الاقليمية في نضالها من أجل تحولات ديمقراطية عميقة في البلاد تفسح المجال أمامها للدفاع الفعال عن مصالحها وحقوقها الحيوية، المباشرة منها والوطنية والديمقراطية على حد سواء، من خلال منظمات ومؤسسات المجتمع المدني: برلمانه واحزابه ونقاباته وهيئاته البلدية والثقافية والمهنية... الخ.

ان اعادة البناء الوطني هذه على اسس ديمقراطية هي التي تحصن الاردن في مواجهة الضغوط الامبريالية والعدوانية الاسرائيلية وهي التي توفر المداخل العملية لاداء الاردن دوره الوطني والقومي في دعم نضال الشعب الفلسطيني بقيادة م.ت.ف ممثله الشرعي والوحيد والمساندة الفعالة لانتفاضته الباسلة على طريق استقلاله وبناء دولته الوطنية وتحقيق الحل العادل والدائم للمشكلة الفلسطينية، وهو الذي يفسح المجال امام الاردن للاسهام في الجهد العربي من أجل استعادة الأراضي المحتلة.

و ـ ان استقلالية الحركة الوطنية الاردنية واستكمال متطلبات ابراز هويتها السياسية المميزة باعتبارها التعبير التنظيمي

والسياسي عن حركة الجماهير الاردنية والفلسطينية في الاردن، هذه الاستقلالية التي عجل بها قرار فك الارتباط في اواخر تموز ١٩٨٨ واعتراف السلطات الاردنية بدولة فلسطين المعلنة في تشرين الثاني الماضي، وابرزت إنتفاضة نيسان ضرورتها النضالية، لا تعني المس بالروابط الكفاحية المتينة بين الشعبين الاردني والفلسطيني وانما تعني إرساءها على اسس جديدة، ذات مضمون ايجابي اكثر مما كانت في السابق.

فاذا كانت استقلالية كل من الحركتين الوطنيتين الاردنية والفلسطينية تستجيب للمتطلبات الموضوعية والمصالح المشروعة للشعبين الشقيقين وتحقق طموحهما الى ابراز هويتهما الوطنية المميزة، الا أن هذه الاستقلالية لم تلغ حاجتهما معاً للنضال المشترك في وجه الاطماع الصهيونية والاحتلال الاسرائيلي والتآمر الامبريالي.

لقد تركز دور الحركة الوطنية الاردنية في دعم النضال الفلسطيني في مرحلة ما قبل فك الارتباط على مقاومة ورفض السياسة الرسمية القائمة على الضم والالحاق والتطاول على استقلالية الشعب الفلسطيني وتمثيله الشرعي والموحد من خلال م.ت.ف. أما الان فان دور الحركة الوطنية الاردنية في مساندة النضال الفلسطيني يتخذ منحى ايجابياً اكثر، حيث يتركز على توفير الدعم الفعال من جانب الاردن الرسمي والشعبي لانتفاضة الاراضي المحتلة ولمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني في نضاله من أجل تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة على ارضه ومن أجل تسوية عادلة للصراع العربي الاسرائيلي والقضية الفلسطينية.

وبذلك فان الحركة الوطنية الاردنية هي الاطار التنظيمي والسياسي لنضال جماهير الشعبين الاردني والفلسطيني في الاردن، لا فقط من أجل مطالبهما وحقوقهما الديمقراطية والمعيشية والحيوية والداخلية وانما اطار تعبئتهما وتنظيمهما من أجل دور اردني فاعل في دعم النضال الوطني الفلسطيني ومساندة الانتفاضة. وهي ايضاً اطار نضالهما من أجل تمكين جماهير الشعبين من تنمية وازدهار الشخصية الوطنية لكل منهما وفي التعبير عنها بحرية، وهي أيضاً اطار نضالهما المشترك ضد نزعات التعصب الشوفيني والانعزال الاقليمي وسائر النزعات الرجعية الضيقة من طائفية ومحلية وفئوية.

ز ـ من هذا الموقع فان من الطبيعي ان تنهض القوى الوطنية بمسؤوليتها وان تسهم بقسطها المرموق في اخراج البلاد من أزمتها الخانقة وفي اعادة البناء والاصلاح الشاملين. ان السبيل الى ذلك هو برنامج التحول الديمقراطي الذي يفتح الباب امام انقاذ البلاد من الازمة الاقتصادية وتفكيك قبضة التبعية والديون الخارجية والشروع في بناء اقتصاد وطني انتاجي مستقل وامام توزيع عادل لاعباء وثمار الاصلاح الاقتصادية وامام تنمية انتاجية حقيقية تعود بالنفع على مختلف المناطق والطبقات الاجتماعية المنتجة.

ان امام البلاد فرصة حقيقية للانتقال الى «المجتمع المدني»، «المجتمع السياسي»، و هذا يتطلب اطلاق الحريات العامة واشاعة الديمقراطية وتمكين الشعب من تجسيد تطلعاته وارادته من خلال منظماته المستقلة والحرة، من خلال ارساء الاساس للتعددية الحقيقية السياسية والاجتماعية والثقافية، من خلال احترام التنوع والتمايز للهويات الوطنية لمكونات مجتمعنا الموحد، من خلال بعث المؤسسات الدستورية واحترامها وتمكينها من ممارسة دورها، ومن خلال تمكين سائر الطبقات والفئات الاجتماعية من الدفاع عن مصالحها المتنوعة بوسائل المجتمع المدني المتحضر، اي من خلال أطره ومؤسساته ومنظماته الديمقراطية، السياسية منها والنقابية والمهنية والثقافية والمحلية على حد سواء.

وقائع انتفاضة الربيع الاردنية

حسين أبو رمان

تقديم

تتضمن الصفحات التالية استعراضاً لوقائع انتفاضة الجماهير الشعبية الاردنية في نيسان الماضي. ويأتي هذا العمل التوثيقي لا تعبيراً عن الأهمية الكبرى التي تمثلها الانتفاضة في تاريخ البلاد، حاضراً ومستقبلاً، فحسب بل وتعبيراً كذلك عن القناعة بأهمية هذا العمل التوثيقي كأساس لاغنى عنه لأية محاولة تحليل جادة لدروس وأبعاد هذا الحدث الكبير وآفاقه المستقبلية.

لهذه الاعتبارات تركز الجهد التوثيقي على ابراز الوقائع، كما هي، ضمن تسلسلها الزمني وانتشارها الجغرافي. ومع أن توثيق وقائع مثل هذا الحدث الكبير ينطوي على شيء من المغامرة الاّ انها مغامرة ضرورية، ذلك أن التأخير في عملية التوثيق قد يؤثر على مستوى الدقة المطلوبة للاحاطة الاوسع بالمعطيات الممكنة.

وكانت المعطيات التي توفرت لنا غنية وكافية لرسم المعالم التفصيلية لصورة الاحداث. فقد استند هذا العمل الى عشرات التقارير والشهادات فضلاً عما جاء في أخبار وكالات الانباء والتصريحات الرسمية. وقد أخضعت جميع هذه التقارير والشهادات للتدقيق والمقارنة، وأسقط منها مافتقد الى الدقة. ومع ذلك هناك معطيات أخرى نفتقد اليها كان يمكن ان تلقي مزيداً من الضوء على وقائع استعرضت أو أن تضيف اليها جديداً.

وفي اطار هذه العملية التوثيقية، نسجل الملاحظات التالية:

■ لقد غابت الصحافة المحلية كلياً عن الاحداث. ولم تنشر، على امتداد الايام الساخنة الاولى، الا البلاغات الرسمية. ومما يلفت النظر على هذا الصعيد أن عدداً من التصريحات قد أدلى بها الأمير حسن وبعض الوزراء لوكالات الانباء العالمية والصحافة الاجنبية حول مجريات الاحداث وعدد الضحايا في صفوف المدنيين والعسكريين الا أن هذه التصريحات لم تجد لها أي صدى في الصحافة المحلية!.

■ من جهة أخرى، غطت وكالات الانباء العالمية بدرجة عالية من الدقة أبرز وقائع عمليات الاحتجاج. ولكنها لم تقم بتغطية شاملة لسائر التحركات الاحتجاجية، لذا تبدو تهجمات البعض على وكالات الانباء العالمية مفتعلة لان مبعث هذه التهجمات لا علاقة له بمضمون أخبار الوكالات بقدر مايعكس رغبة هذا البعض في تقزيم حركة الانتفاضة وطمس أخبارها.

■■■

يبقى أن نشير ان عملية التوثيق المباشرة قد شملت فضلاً عن مجريات الاحداث مايمكن اعتباره استمراراً لفعاليات وأعمال الاحتجاج وهو ماتمثل في المذكرات والبيانات والعرائض الموجهة الى القصر أو المحافظين.

وقد اخترنا من بين هذه المذكرات والبيانات، من ناحية، ماصدر فقط قبل نهاية حزيران، ومن ناحية أخرى مابدا لنا معبراً بدرجة أساسية عن البعد الشعبي في هذه التحركات على صعيد الكتل والتجمعات الشعبية او النقابية أو ذات الطبيعة الوطنية العامة. وختاماً نود التأكيد بأننا نرحب بأية ملاحظات أو تصحيحات أو إضافات لمجمل مانشر من وقائع أملاً في اغناء هذا الجهد التوثيقي لمثل هذا الحدث النوعي في حياة البلاد.

«الأرن الجديد»

■■ محافظة معان

سادت مدينة معان يوم ١٧/٤، وهو اليوم التالي لقرار رفع أسعار المحروقات والعديد من السلع الاستهلاكية الاساسية، اجواء من القلق والتوتر، فحديث الاسعار بات على كل لسان، وراح الناس يكيلون الشتائم غلناً للحكومة.

وفي المساء، لوحظت حركة غير عادية في اوساط سائقي سيارات الاجرة على الخطوط الداخلية والخارجية، وكان ذلك مؤشراً على عمل احتجاجي يعدون له. وفي الساعة الخامسة من فجر يوم الثلاثاء١٨/٤، امتنع سائقو سيارات الخط الخارجي من التحرك نحو عمان احتجاجاً على ثبات الاجرة. ومع أن أحد مراقبي السير «تطوع» بالموافقة لهم على رفع الاجرة، الاّ انهم اصرّوا على الحصول على كتاب رسمي من وزير الداخلية.

وفي الصباح، تجمع السائقون واغلقوا مكاتب التاكسي، وفي حوالي الساعة الثامنة والنصف التحق طلاب المدارس والاهالي من سائر الاحياء بتجمع السائقين، وانطلقت تظاهرة قوامها عدة آلاف من المواطنين، من وسط المدينة باتجاه مبنى المحافظة وهي تهتف ضد ارتفاع الاسعار وضد الحكومة ورئيسها شخصياً. وكان من أبرز الهتافات: «لارفاعي بعد اليوم، لارهيجة بعد اليوم».

وفي الطريق الى المحافظة مروراً بشارع البنوك، حافظت التظاهرة على طابعها السلمي رغم مرور المتظاهرين بالعديد من المؤسسات والمحال التجارية والبنوك وحتى ببعض سيارات الشرطة. وقبل وصول المتظاهرين الى مبنى المحافظة المقابل لمديرية شرطة معان لرفع مطالبهم الى السلطات، كانت قوى الامن قد أعدت قواها لتفريق

المتظاهرين بالقوة، فراحت تطلق عليهم القنابل المسيلة للدموع والعيارات النارية، فاسقطت برصاصها جريحاً من المواطنين مما ألهب مشاعر المتظاهرين الذين لجأوا الى رشق رجال الامن بالحجارة واشعال النار بسيارة للشرطة وتكسير زجاج المحافظة ومديرية الشرطة.

وتوجهت مجموعات من المتظاهرين الى مبنى الدوريات الخارجية حيث أستقبلت باطلاق الرصاص، فردت على الرصاص بالحجارة واضرمت النار في ثلاث سيارات تابعة للدوريات الخارجية. ثم اتجهت هذه المجموعات المتظاهرة نحو مركز أمن المدينة الذي راح يطلق بدوره القنابل المسيلة للدموع والرصاص، فرجم المتظاهرون العديد من سيارات الشرطة بالحجارة وكسروا زجاجها. كما تمكنوا من احراق سيارة لمديرية شرطة معان وأخرى للأمن العسكري.

وظهراً، كانت المواجهات لازالت دائرة بين مجموعات المتظاهرين وبين قوى الامن، وكان الدخان يتصاعد من اماكن متعددة في المدينة، فيما كانت مجموعة من السواقين في موقع المريغة تسد طريق الشوبك ـ العقبة.

الساعة الواحدة ظهراً، دخلت مدينة معان ٣ سرايا تابعة لقوات البادية قادمة من موقعها في قرية الجفر. وكانت المؤسسة الاستهلاكية قد اوقفت بيع بعض السلع من أجل اعادة تسعيرها. كل هذا فاقم الغليان في صدور المواطنين، الذي مالبث أن انفجر غضباً شعبياً ليس فقط ضد ممتلكات الاجهزة القمعية بل ضد المؤسسات المصرفية والتجارية الكبيرة وضد المراكز الحكومية وبعض المرافق العامة، حيث تم احراق مبنى ضريبة الدخل وبنك الاسكان وكل من المؤسسة الاستهلاكية المدنية ومحلات أحمد المصري للالبسة بعد الاستيلاء على محتوياتها.

ومع دخول قوات البادية الى مدينة معان، تعرض المواطنون الى أبشع أشكال القمع الفالت من عقاله، وأدى اطلاق الرصاص على المواطنين الى سقوط شهيدين واكثر من عشرة جرحى حُوّل بعضهم الى مدينة الحسين الطبية لخطورة اصاباتهم.

في هذه الاثناء، امتدت التظاهرات الى الجفر حيث أحرقت مجموعة من الشبان المجلس القروي، والى منطقة السويمرة حيث اغلق المتظاهرون الطريق العام واحرقوا بعض المتاجر. وفي قاع النقب، قام المتظاهرون باحراق اطارات الكاوتشوك على الطريق العام خاصة في موقع ربة حانوت.

وقبل موعد الافطار بقليل، دخلت الى معان قوات لواء الامن بأطقمها وآلياتها. ومع تجدد التظاهرات الصاخبة في الشوارع بعد الافطار، راحت قوات الامن تصب جام غضبها القمعي على الاهالي وتصوب الرصاص مع «سبق العمد والاصرار» على اجسادهم بغية ايقاع اصابات في صفوفهم لاتفريقهم فقط. وأصيب خلال هذه المواجهات خمسة مواطنين بجراح خطيرة نقلوا على أثرها الى مستشفى معان الحكومي حيث فارق بعضهم الحياة في وقت لاحق. وهنا لجأ بعض المواطنين الى استخدام السلاح لأول مرّة دفاعاً عن النفس. وحرق المتظاهرون مبنى مؤسسة المواصلات والمركز الطبي في المدينة.

وامتد لهيب التظاهرات الى بلدة الشوبك التي قامت فيها مسيرات كبيرة تهتف بسقوط حكومة الرفاعي واجراءاتها. ورشق المتظاهرون الدوائر الحكومية بالحجارة واشعلوا الاطارات في الشوارع. ورداً على رصاص القوات الخاصة الذي انهمر عليهم بغزارة، أحرق المتظاهرون مخفر الشرطة ومجمع الدوائر الحكومية ومركز البريد.

وفي الحسينية، هب المواطنون في تظاهرة عارمة اشعلوا خلالها الاطارات على الطريق العام وهاجموا مركز الشرطة. وقامت مجموعات من المتظاهرين باشعال النار في صهريج بترول تابع لمصفاة البترول وحرق سيارة شحن قاطرة ومقطورة وأخرى تابعة للشركة الاردنية ـ السورية.

وفي قرية الهاشمية، سد المتظاهرون الطريق العام بالحجارة والاطارات المشتعلة ورشقوا بعض السيارات المارّة بالحجارة، وكذلك فعلوا في أذرح والجرباء. أما في القويرة، فقد احتلت مجموعة من المتظاهرين مركز البريد وقامت بسد طريق العقبة كلياً. ثم عاود المتظاهرون التجمع واحرقوا المجمع التجاري ورشقوا المركز الامني بالحجارة، وفي وقت لاحق، احرق المتظاهرون مديرية ناحية القويرة وسيارة مدير الناحية.

وفي وادي موسى، جرت مصادمات مع رجال الشرطة سقط خلالها عدد من الجرحى. وهاجم متظاهرون مزرعتي الهشلموني والشوبكي، وهما من كبار الملاك الزراعيين في المحافظة، واشعلوا النيران فيهما وكذلك في مزرعة الوزير السابق سليمان عرار.

هذا وكان الامير حسن قد قام بعد ظهر هذا اليوم بزيارة خاطفة الى معان بطائرة مروحية يرافقه كل من وزير الداخلية رجائي الدجاني ومدير الامن العام عبد الهادي المجالي واللواء في الامن العام محمد الخشمان، والتقى الامير حسن رؤساء العشائر «لتوسيطهم» في تهدئة المواطنين ووقف التحركات الاحتجاجية. لكن المواطنين أصروا على استقالة الحكومة والغاء الارتفاع في الاسعار. ورداً على دعوة الامير لهم الى الحوار، اقترحوا أن يجري التفاوض في الجامع، وهو مالم يتم الاخذ به. وكان بعض المتظاهرين قد رشق موكب الامير وسيارته شخصياً بالحجارة.

من جهة أخرى كانت قوات الامن والبادية قد اعتقلت ٢٣ مواطناً خلال هذا اليوم من المواجهات والصدامات. وحوالي منتصف الليل افرجت عنهم السلطات بكفالة شيوخ العشائر في محاولة لتهدئة الاجواء والخواطر. ولكن هؤلاء المعتقلين كانوا قد تعرضوا الى ضرب همجي مبرح وصفه شاهد عيان في تقرير خاص بـ «الاردن الجديد» بالقول: «لم أشاهد في حياتي مثل هذا التعذيب الاّ في الافلام السينمائية». وهكذا اسهمت مشاهد التعذيب الذي أنزل بهؤلاء المواطنين في تأجيج المشاعر وشحذ العزائم استعداداً لمواجهات اليوم التالي.

■ يوم الاربعاء ١٩/ ٤

منذ الصباح الباكر كانت قوات البادية تتمركز في وسط المدينة وخاصة في شارعي فلسطين والصحة. فتجمع المتظاهرون وأخذوا يردّدون الهتافات ضد القمع ولمحاسبة اللصوص واسقاط حكومة الفساد. ومع أن الامر لم يُفض الى احتكاك مباشر بين المواطنين وبين قوات الامن والبادية حيث تمترس كل فريق في المنطقة التي يسيطر عليها، الاّ ان عناصر قوات البادية ولواء الامن تصرفوا كالقناصة. فقد وجّه أحد عناصر قوات البادية رصاصه نحو متظاهر شاب فمزّق صدره، وصوب رجل أمن رشاشه نحو متظاهر آخر فمزّق اذنه.

لقد فجر هذا القنص للمتظاهرين ردود فعل عنيفة، دفعت المواطنين الى الهجوم بالاسلحة والحجارة والعصي ضد قوات الامن والبادية فقتلوا جندياً وأصابوا عدة جنود آخرين اصابات خطيرة أحدهم بحجر. كما ذكر المواطنون ان اصوات اطلاق الرصاص ظلت تُسمع حتى الساعة الرابعة بعد الظهر.

وتعرض أهالي المدينة عملياً الى حظر تجول غير معلن لاسيما بعد ايقاف جميع الافران عن العمل. وراحت القوات الحكومية تعتقل المئات من المواطنين وتحوّلهم الى سجن سواقة بعد تعذيب نفسي وجسدي مريع فيه صنوف من الضرب والركل وحلاقة شعر الرأس ونصف الشارب و «تشطيب» جلدة الرأس اثناء الحلاقة. وخلال هذا اليوم أحرق المتظاهرون غرفة صناعة معان وفروع البنك الاسلامي والبنك العربي وبنك الاسكان وعدداً من السيارات والمراكز الحكومية.

أما في مناطق محافظة معان الاخرى، فقد تظاهر المواطنون صباحاً في قرية الطيبة الجنوبية، ورشقوا دورية للامن العام بالحجارة مما أدى الى كسر زجاج بعض سيارات الدورية واصابة عدد من العناصر بجروح طفيفة. وفي قرية الحميمة في أقاصي الجنوب تظاهرت مجموعة من المواطنين وقامت باحراق الاطارات وسد الطريق العام. وفي المريغة، أغلق المواطنون الطريق العام بعد الظهر وتمكنوا من احراق سيارتين. وفي طاسان أحرق المتظاهرون صهريج اسمنت تابع لشركة القواسمة، كما احرقوا في وقت لاحق شاحنة نقل بري، وفي الحسينية كذلك اغلق المتظاهرون الطريق العام، واشعلوا النار بعدد من الشاحنات المارة. وفي برقية لوكالة فرانس برس، روى مراسل الوكالة أنه شاهد في الحسينية «حطام ست شاحنات احداها مملوكة لمصفاة النفط لاتزال على الطريق الصحراوي الموصل بين عمان والعقبة بعدما هاجمتها مجموعة من المتظاهرين وافرغت حمولتها من الفوسفات على قارعة الطريق قبل أن تضرم النار فيها». وحاول المتظاهرون في الحسينية اقتحام المركز الامني، واسفر الصدام مع قوى الامن عن جرح واستشهاد عدة مواطنين. أما في مدينة العقبة، فقد تظاهر مساءً عشرات المواطنين قرب المسجد. وفي الجفر قطع المتظاهرون الشارع الرئيسي بالاسلاك الشائكة والحجارة والاطارات المشتعلة. واعتقلت قوات الامن من بين المتظاهرين جندياً مكلفاً وهو من سكان الشوبك. وفي قرية قاع النعيمات حطم المواطنون زجاج المركز الصحي.

■ ٢٠/٤ - ٢٤/٤

دخلت خلال يوم الخميس ٢٠/٤ كتيبة من لواء ٦٠ وكتيبة من لواء ٤٠ الى وسط مدينة معان وانتشر المئات من الجنود باسلحتهم ومجنزراتهم في جميع الشوارع والازقة وعلى أسطح المنازل، وكان حظر التجول قد اعلن منذ الساعة الخامسة فجراً. وقام الجنود ولعدة أيام بالبحث عن الاسلحة وتفتيش المنازل بحثاً عن المطلوبين وتحويل من يجري الامساك به الى سجن سواقة.

كما أعلنت قوات الامن منذ صباح يوم الجمعة ٢١/٤ استمرار حظر التجول، وطلب الى المواطنين عدم التوجه الى الجامع للصلاة. واستمر حظر التجول حتى يوم ٢٤/٤ ثم رفع جزئياً بين ٢٥/٤ و ٢٩/٤ من الساعة التاسعة صباحاً حتى الساعة الخامسة بعد الظهر. وانسحبت قوات الجيش فقط يوم الاول من ايار فيما أبقيت ثلاث سرايا من قوات البادية ترابط في محيط المدينة.

وهكذا استمرت اجواء التوتر تخيم على المدينة حتى مابعد تشكيل الحكومة الجديدة رغم الهدوء النسبي الذي فرضه احتلال الجيش للمدينة والذي كان ينقطع بين الحين والآخر بحوادث متفرقة هنا وهناك.

أما في باقي مناطق المحافظة، فقد تواصلت مظاهر الاحتجاج لعدة أيام. ففي المريغة، أحرق المتظاهرون فجر

٢٠/٤ سيارة شحن عراقية، وفي الصباح أحرقوا تنكاً محمّلاً بالفيول بعد تفريغ حمولته بالشارع. وفي العقبة أُحرقت سيارة تابعة للشرطة. وفي رم تظاهر مئات المواطنين وأشعلوا النيران لسد الطريق الرئيسي المؤدي الى العقبة. وفي الثلالة قرب العقبة كما في منطقة المدورة على الحدود السعودية احرق المتظاهرون اطارات الكاوتشوك على الطريق العام. وفي الشوبك تجددت عمليات حرق الاطارات في الشوارع، وحاصر مساء يوم ٢١/٤ حشد من المواطنين مخفر الشوبك وذلك للافراج عن المعتقلين قبل ترحيلهم الى سجن سواقة. وكانت قوات الامن قد اعتقلت بين مساء الجمعة ٢١/٤ ومساء السبت ٢٢/٤، ٢٨ مواطناً عبر مداهمات مسلحة لمنازلهم استخدمت فيها الغازات المسيلة للدموع لارغامهم على تسليم أنفسهم.

---

* الهتاف، كما هو واضح يدعو الى اسقاط حكومة زيد الرفاعي التي كانت قائمة حتى ذلك الحين اما الشق الثاني من الشعار فهو يدعو الى محاربة الفساد الحكومي عموماً، وهو يشير الى فضيحة اخلاقية انفجرت في عهد حكومة مضر بدران، حيث ارتبطت اسماء عدد من اعضاء وزارته بشبكة للدعارة.

ضحايا الاحداث في محافظة معان

■ الشهداء

١ - احمد حسين السعودي (جندي).
٢ - سامي الرواد.
٣ - عمر ابو رخية.
٤ - سليمان علي ابو هلالة.
٥ - يحيى عبكل.
٦ - صقر علي هويمل الخطيب.
٧ - هارون أبو حيانة.
٨ - عامر كريشان.
٩ - محمود النسعة.
١٠ - رافع مليح العودات / الحسينية.
١١ - عوض طاهر الحجايا (جندي) / الحسينية.

■ الجرحى

عرف من الجرحى حوالي ٣٠ اصابة بالرصاص في صفوف المدنيين ومئات الجرحى، واصابة ١٢ جندياً بجراح.

١ - محمد موسى الطحان.
٢ - عادل علي أبو عودة.
٣ - محمد احمد رجا.
٤ - مرشد ابو طويلة.
٥ - وليد أحمد العبد.
٦ - جمعة عبد الله.
٧ - خلدون خليفات (١٠ سنوات).
٨ - عاطف الخلايفة (٩ سنوات).

■ المعتقلون

حوالي ٥٠٠ معتقل فضلاً عن عشرات المطاردين والمطلوبين. عرف من المعتقلين:

* معان

١ - محمود عبيدو - ميكانيكي.
٢ - أحمد الصلحاني.

* الشوبك

١ - محمد اسماعيل محمد الرواشدة (٤٥) عاماً، عامل.
٢ - نبيل احمد ابراهيم الرواشدة (٢٨) عاماً.

٣ ـ ابراهيم احمد ابراهيم الرواشدة (٢٤) عاماً.
٤ ـ احمد صالح سليمان الرواشدة (٤٨) عاماً، عسكري متقاعد ـ رائد.
٥ ـ جميل احمد صالح الرواشدة (١٧) عاماً، طالب
٦ ـ عبد الباسط محمد سلامة الرواشدة (١٧) عاماً، طالب.
٧ ـ علي عواد الرواشدة (٥٠) عاماً، عسكري متقاعد.
٨ ـ حسن عواد الرواشدة (٥٥) عاماً.
٩ ـ ابراهيم حسن عواد الرواشدة (٢٤) عاماً، مدرس.
١٠ ـ مصطفى خليل العيايدة (٤٩) عاماً، صاحب بقالة.
١١ ـ عبد الحفيظ خليل العيايدة (٥٣) عاماً.
١٢ ـ عبد الحميد رباح الرواشدة (٤٣) عاماً.
١٣ ـ ياسين رباح الرواشدة (٤٠) عاماً.
١٤ ـ توفيق عبد السلام رباح الرواشدة (٣٤) عاماً، طالب.
١٥ ـ اديب عبد السلام رباح الرواشدة (١٨) عاماً، طالب.
١٦ ـ نصر عبد الحميد رباح الرواشدة (١٨) عاماً، طالب.
١٧ ـ علي مطلق علي الرواشدة (٥٠) عاماً، عسكري متقاعد ـ مقدم.
١٨ ـ ياسين احمد عودة الرواشدة (٣٧) عاماً.
١٩ ـ محمد ابراهيم سليمان الرواشدة (٤١) عاماً.
٢٠ ـ عدنان ابراهيم سليمان الرواشدة (٢٨) عاماً، مدرس.
٢١ ـ عثمان ابراهيم سليمان الرواشدة (٣٨) عاماً، عسكري متقاعد.
٢٢ ـ طالب محمود سليمان الرواشدة (٣٥) عاماً.
٢٣ ـ هيثم عثمان ابراهيم الرواشدة (٣٨) عاماً.
٢٤ ـ زيد محمد ابراهيم الرواشدة (١٨) عاماً، طالب.
٢٥ ـ محمد جبريل خلف الدحيان (٢٨) عاماً.
٢٦ ـ محمد عودة الملاحيم (٤٤) عاماً.
٢٧ ـ أحمد علي محمد الرواشدة (٥١) عاماً.
٢٨ ـ محمد عبد الحفيظ خليل العيايدة (١٩) عاماً، طالب.

■ المدن والبلدات التي
شهدت أعمالاً احتجاجية في محافظة
■ معان

- معان
- المريغة
- الجفر
- السويمرة
- قاع النقب
- ربة حانوت
- الشويك
- الحسينية
- الهاشمية
- أذرح
- الجرباء
- القويرة
- وادي موسى
- الطيبة ج
- الحميمة
- طاسان
- العقبة
- قاع النعيمات
- الثلالة
- المدورة

■ ■ محافظة الطفيلة

مدينة الطفيلة كانت اولى اكبر التجمعات السكانية الجنوبية التي اندلعت فيها التظاهرات بعد مدينة معان. ففي مساء يوم ١٨/٤ امتدت موجة الاحتجاج الشعبي الى الطفيلة حيث شهدت تظاهرات عارمة ضد الغلاء وضد الفساد والقمع الحكومي. واتجه المتظاهرون نحو مبنى المحافظة، وسلكوا الطريق المار بالمؤسستين الاستهلاكيتين المدنية والعسكرية ومؤسسة المواصلات.

لكن قوات الجيش كانت في حالة استنفار قصوى فاشتبكت على الفور مع المتظاهرين الذين قذفت مجموعات منهم مبنى المحافظة وبنك الاسكان بالحجارة. ثم تطورت الامور بسرعة. ورداً على القمع الوحشي للمواطنين وضربهم بأعقاب البنادق على الوجه والرأس، قام المتظاهرون باحراق مباني البنك الاهلي وبنك الاسكان ومبنى البلدية والمؤسسة الاستهلاكية العسكرية والعديد من السيارات الحكومية.

واستمرت المواجهات عنيفة مع قوات الجيش، وأسفرت عن إصابة مالايقل عن ثلاثين جريحاً من الطرفين. وحوالي منتصف الليل كانت تجمعات المتظاهرين لازالت في شوارع المدينة. وقامت مجموعة من المتظاهرين باحراق محكمة البلدية وباص عسكري أمام مبنى الدفاع المدني.

وفي صباح يوم ١٩/٤ أعلن حظر التجول في المدينة، وهبت قرى المحافظة في موقف مؤيد لتحرك الطفيلة ومندد بالقمع، وكان أبرزها قرية بصيرا التي استشهد أحد مواطنيها في معان. وفي ردة فعل غاضبة أحرق المتظاهرون كل ماله صلة بالحكومة بما في ذلك سيارة اطفائية تابعة للدفاع المدني. كما قاموا بطرد مدير الناحية وتعيين بديل عنه.

وتعرضت مدن وقرى المحافظة الى حملات تفتيش ومداهمة واسعة. وأدى اعتقال عشرات المواطنين الى استئناف المواجهات مع قوى الجيش والتي أسفرت عن استشهاد شاب وسقوط عدة جرحى.

وفي مساء يوم ١٩/٤، قامت مجموعات من المتظاهرين برشق بيت مدير شرطة المحافظة بالحجارة ثم احراقه. كما رشقوا بيت المحافظ بالحجارة واحرقوا سيارته. وتمكن المتظاهرون في ساعة متأخرة من الليل من اعطاب احدى آليات قوات البادية وجرحوا اثنين من طاقمها كل منهما برتبة وكيل وهما مفضي سليمان ونايف طراد.

ورغم الانتشار الكثيف لقوات الجيش والبادية في الطفيلة وقراها، فقد استمرت الاعمال الاحتجاجية حيث حرق ٣ باصات «جت» وفي الحسا تظاهر المواطنون ضد الغلاء والفساد، ورشقوا السيارات المارّة بالحجارة. كما قامت مجموعة من المتظاهرين في المنطقة السكنية بتفريغ تنكات تركية محملة بالفيول على الشارع الرئيسي بغية تعطيل حركة المرور. وفي جرف الدراويش قام متظاهرون بسد الطريق العام واحتجاز سيارتين.

كما وقعت بعض الاعمال الاحتجاجية المتفرقة في قرى المحافظة في الايام التالية من ضمنها قيام متظاهرين يوم

٤/٢٣ باضرام النار في غرفة رئيس مجلس قروي العيص وكذلك في محتويات ادارة المدرسة الاعدادية في قرية النمقة.

ضحايا الاحداث في محافظة الطفيلة

■ الشهداء

١ ـ الشهيد محمد احمد العوران (٢١ سنة).

■ المدن والبلدات التي شهدت أعمالاً احتجاجية في محافظة الطفيلة ■

- الطفيلة.
- الحسا.
- بصيرا.
- جرف الدراويش.
- العيص.
- النمقة.

مناقلات..

اثر اندلاع التظاهرات في مدينة الطفيلة، جردت السلطات الحاكم الاداري في الطفيلة من صلاحياته وجرى ارسال حكام عسكريين الى محافظات الجنوب للاشراف الميداني على الوضع: عز الدين ظاظا الى الطفيلة، وفواز شرف الى الكرك، والمقدم عبد الجليل المعايطة الى معان.

اثرياء.. ومعدمون

جاء في أحد أخبار وكالة «فرانس برس» الفرنسية يوم ٤/٢٠ مايلي: «وعلى الصعيد الداخلي في الاردن، فان احداث معان طوت صفحة في تاريخ المملكة. فالذي جرى لم يعد كما كان غالباً في الماضي بروز للخلاف الاردني ـ الفلسطيني ولكنه للمرّة الاولى ازمة اردنية صرفة لاعلاقة للفلسطينيين بها. ويرى المراقبون ان هذا الامر يجعل الوضع اكثر دقة بالنسبة الى الحكومة فمنطقة جنوب الاردن التي هي منطقة بدوية في غالبيتها مع أقلية فلسطينية ضئيلة هي في الواقع معقل قبيلة الحويطات اكبر واقوى القبائل المعروفة بولائها للعرش الهاشمي.

ورأى المراقبون ان هذه الازمة هي ايضاً ازمة بين اردنيين اثرياء واردنيين معدمين. ويرمز الى الاثرياء، حسب سكان الجنوب، اعضاء الحكومة الذين اتهمهم المتظاهرون في هتافاتهم اول من امس الثلاثاء وأمس الاربعاء باختلاس الاموال».

■ ■ محافظة الكرك

■ مدينة الكرك

بعد انتشار أنباء التظاهرات الاحتجاجية ضد ارتفاع الاسعار يوم ٤/١٨، تداعت فعاليات مهنية واجتماعية مساء ذلك اليوم المشهود وتدارست الوضع بشكل أولي، وقررت الدعوة الى اجتماع موسع لفعاليات المدينة والمحافظة صبيحة اليوم التالي.

وفي الساعة الحادية عشرة من صبيحة يوم ٤/١٩، التقت حوالي ٦٠ شخصية من فعاليات المدينة ورؤساء البلديات في المحافظة في غرفة التجارة. وتوصل المجتمعون الى صياغة مذكرة بمطالب أهل الكرك لرفعها الى السلطات عبر محافظ الكرك. وطالبت المذكرة بالتراجع عن قرارات رفع الاسعار وبمحاسبة المسؤولين عن الفساد وعن اختلاس المال العام. كما طالبت المذكرة باستقالة حكومة الرفاعي وتشكيل حكومة وطنية وباجراء انتخابات نيابية حرّة ونزيهة على قاعدة قانون انتخاب ديمقراطي وباطلاق الحريات العامة.

وبينما كان المجتمعون يعدون المذكرة كانت عشرات المواطنين من الاهالي وطلاب المدارس تتجمع في مركز المدينة. وحضر وفد من المواطنين يستحث المجتمعين في غرفة التجارة للالتحاق بالاهالي. فتوجه وفد من الفعاليات برئاسة السيد عبد الله الضمور رئيس البلدية وسلم المذكرة الى المحافظ الذي اعلن ان المذكرة محقة ووعد بايصالها الى الجهات المعنية ثم اتجه وفد الفعاليات الى ساحة الجامع حيث اعلن السيد عبد الله الضمور المطالب التي تضمنتها المذكرة بمكبرات الصوت، وتلاه في مخاطبة الجمهور رئيس بلدية الربة عطيوي المجالي والمحامي جميل محادين.

وتعالت الهتافات تأييداً للمذكرة. واتجهت الجموع المحتشدة التي زادت عن ثلاثة آلاف مواطن نحو مبنى المحافظة للاعراب عن تأييدها لما جاء في المذكرة من مطالب. ولكن رجال الامن كانوا قد اخذوا استعداداتهم في الشارع الغربي قرب البريد لمنع المتظاهرين من الوصول الى مبنى المحافظة، فانهالت على المواطنين الغازات المسيلة للدموع وطلقات الرصاص، مما دفع المواطنين الى الاشتباك مع قوات الامن. ووقعت مصادمات عنيفة استخدم خلالها الاهالي العصي والحجارة، وشاركت النساء من شرفات واسطح المنازل في مؤازرة المتظاهرين وحتى قذف رجال الشرطة بما تيسر من «قوارير الزهور» وغيرها. وقد اسفرت هذه المصادمات عن عشرات الاصابات في صفوف المواطنين وحوالي ٣٥ اصابة في صفوف قوات الامن بما فيهم مدير شرطة الكرك، كما أسفرت عن احراق مبنى البريد واحراق وتحطيم العديد من سيارات الشرطة والسيارات الحكومية (بما في ذلك سيارة رئيس البلدية). كما الحقت اضرار بكل من بنك الاسكان وريفكو.

وتـوالت خلال النهـار هجمات المتظاهرين على قوات الامن والجيش التي دخلت بكثافة الى المدينة، وتكرر احـراق اطـارات الكاوتشوك في الطرق، وفرضت السلطات خلال هذا اليوم حظر التجول في المدينة، وشنت الاجهزة الامنية، بعد عزل الكرك عن محيطها، مداهمات واعتقالات واسعة في صفوف النشطاء الوطنيين، هذا فضلاً عن اعتقال حوالي ٨٠ مواطناً من بين مئات المواطنين الذين وفدوا الى المدينة من البلدات المجاورة. ومن ناحية أخرى جرت محاولات قام بها سكان القرى المجاورة بينها قرى «الشهابية» و «عي» لفك الحصار عن المدينة الاّ ان قوات الجيش حالت دون ذلك.

وتجدر الاشارة أن الكرك قد أعطت لهذا اليوم دوراً حاسماً في تقرير وجهه الاحداث، فقد أعطت مذكرة أهالي الكـرك لهذه الاحـداث بعـدهـا السياسي بما هي ليس فقط انتفاضة احتجاجية ضد التردي المتواصل للاحوال المعيشية، وضد القمع ومصادرة الحريات العامة، بل كذلك باعتبارها حركة مطلبية تعي ماتريد، وهذا ماعبر عنه مطلب اسقاط حكومة الرفاعي كخطوة لابد منها لفتح الباب نحو تحقيق المطالب المعيشية والديمقراطية الاخرى.

■ المزار

هبت مسـاء يوم ٤/١٩ بلدة المـزار الجنوبية في تظاهرة عارمة رددت شعارات المطالبة بالغاء ارتفاع الاسعار واسقاط حكومة الرفاعي واجراء الانتخابات النيابية وتشكيل حكومة وطنية.

وفيما اتجهت التـظاهرة الى بيت المتصرف، تصدت لها قوات الامن والجيش بالرصاص وبالهراوات والغازات المسيلة للدموع، فاصيب العديد من المواطنين بجروح، وكانت اصابات بعضهم بالغة. وتقول بعض الروايات أن المتصرف اطلق النار من مسدسه على احد المواطنين مما ادى الى مقتله، وأن جندياً قُتل برصاص زميله لمنعه من اطلاق النار على المواطنين. كما أن شاباً قد استشهد في اليوم التالي متأثراً بجراحه. لقد ساد اجواء المزار توتر شديد. ورداً على حدة القمع الحكومي، عمدت مجموعات من المتظاهرين الى احراق بنك الاسكان والمؤسسة الاستهلاكية العسكـرية وتكسـير محطة محروقـات المـزار. وتواصلت الصدامات بين المتظاهرين والقوات الحكومية خلال يوم ٤/٢٠. وقام المتظاهرون ظهراً بتكسير زجاج المتصرفية وزجاج سيارة المتصرف. وحصلت مصادمات عنيفة بين اكثر من الف من المواطنين مع قوات الجيش والبادية. وذكرت وكالة «فرانس برس» ان تبادلاً لاطلاق النار قد وقع بين المواطنين والجيش خلال تشييع جثمان الشاب ابراهيم قطاونة. لقد ادت هذه المواجهات الى جرح العديد من الاهالي بجروح خطيرة والى مقتل أحد رجال الامن واصابة آخر اصابة بالغة. هذا وقد شدّدت قوات الامن والجيش من حصارها لمداخل البلدة وفرضت طوقاً حول منازل أهالي ضحايا القمع.

■ القطرانة

تظاهر مئات من المواطنين مساء يوم ٤/١٩ في بلدة القطرانة، وقاموا باشعال الاطارات واغلاق الطريق العام. كما تعـرضـوا لثـلاث شاحنات واحرقوها واتبعوها بحرق شاحنة لشركة النقل البري الاردنية ـ العراقية. واعاق

المـواطنـون دخـول قافلة للجيش باتجـاه الكـرك، ورشقوا السيارات المارّة بالحجارة. واستمرت المواجهات بين المتظاهرين والقوات العسكرية لعدة أيام خاصة بعد الافطار، اصيب خلالها العديد من العسكريين، كما سقط خلالهـا العـديد من الجرحى برصاص قوات الجيش. وأسهم بدو الحجايا بقسط وافر في دعم نشاطات سكان القـطرانـة الاحتجـاجية. وتحـولت القطرانة بعد دخول الجيش اليها الى مايشبه الثكنة العسكرية حيث رابطت المجنزرات على مسافات متقاربة واستمرت هذه المظاهر حتى يوم ٤/٢٥.

■ غور الصافي

شهـد غور الصافي تظاهرات عنيفة عبرت عن مدى الضرر الذي الحقته السياسة الحكومية بمصالح سكانه الحيوية. فقـد قامت تظاهـرة طلابية ظهـر يوم ٤/٢٠ شارك فيها مايربو على ٣٥٠ طالباً. واتسع سريعاً نطاق التظاهرات ليشمل حوالي ٢٥٠٠ مواطن تصدت لهم القوات العسكرية بالرصاص، فاصيب العديد منهم بعيارات نارية. اثر ذلك قامت مجموعات من المواطنين بتدمير مخفر الشرطة وحرق مكاتب سلطة وادي الاردن والجمعية التعاونية.

وقد سعت أوساط رسمية لتشويه تحرك أهالي غور الصافي بابرازه وكأنه موجّه ضد اهالي الكرك بسبب حرق بعض المتـاجر العائدة للبرارشة، وتناست هذه الاوساط أن المتظاهرين حرقوا أيضاً مزرعة لأحد كبار الملاك الزراعيين ومزرعة الشريف زيد بن شاكر، فضلاً عن حرق المستشفى تحت شعار «لافائدة منه لأنه لايعالجنا».

وفي مؤتة، تظاهر مساء يوم ٤/١٩ مئات المواطنين أمام الجامعة العسكرية وقام المتظاهرون في مركز البلدة بتحطيم زجاج بنك الاسكان وعدد من المحال التجارية واغلقوا طريق مؤتة ـ المزار. كما تظاهر مساء اليوم ذاته سكان بلدة «عي» وقامت مجموعات منهم باقتحام مبنى مديرية قضاء عي وحرق الاطارات في الشوارع.

كذلك شهد العديد من قرى وبلدات محافظة الكرك تحركات وتظاهرات جماهيرية احتجاجية من ابرزها: الربة والقصر وفقوع والجديدة وجدعا السيايدة حيث تصدى المتظاهرون لقوات الامن والجيش وحرقوا الاطارات وسـدوا الطرق الرئيسية واخفوا الاضرار بعدد من السيارات الحكومية.

هذا وقد تعرضت محافظة الكرك الى حملة اعتقالات ومداهمات واسعة شملت المئات، واختفى من جراء ذلك عشرات المواطنين الذين داهمت أجهزة الامن بيوتهم وقامت بمطاردتهم والبحث عنهم.

ضحايا الاحداث في محافظة الكرك

■ الشهداء

١ ـ ابراهيم مطيع القطاونة (١٥ سنة) / المزار.
٢ ـ يعقوب سليمان القطاونة / المزار.

■ الجرحى

عرف من بينهم:
١ ـ كاظم عبد الرحمن النوايسة ـ عسكري / المزار.
٢ ـ زايد عبد العزيز ابو نواس / المزار.

٣ ـ الرائد طارق شاهر الصرايرة ـ سلاح الجو / المزار.
٤ ـ بكر محمد القطاونة / المزار.
٥ ـ خليل جمعة. / المزار.
٦ ـ بسام محمد.
٧ ـ عاطف عبد النوايسة / المزار.
٨ ـ طه محمد القطاونة / المزار.
٩ ـ ياسين عواد الخريشا / المزار.
١٠ ـ رمضان جميل القسوس / غور الصافي.

المعتقلون

عرف من بينهم:

١ ـ د. رياض النوايسة، نائب سابق.
٢ ـ د. علي فارس الطراونة.
٣ ـ د. محمد الكفارين.
٤ ـ المحامي بسام رواشدة.
٥ ـ المحامي عبد الله زريقات.
٦ ـ المحامي مسعود حرز الله.
٧ ـ المحامي راتب محمود النوايسة.
٨ ـ المحامي ضويع محادين.
٩ ـ المحامي رسمي الخزاعي.
١٠ ـ المحامي محمود العتيق.
١١ ـ المحامي عبد الكريم سليمان القطاونة.
١٢ ـ المهندس غسان الرواشدة.
١٣ ـ المهندس أمجد مدانات.
١٤ ـ المهندس فارس زيادين..
١٥ ـ المهندس عبد الحميد الذنيبات.
١٦ ـ المهندس مكرم الخيطان.
١٧ ـ المهندس ابراهيم يوسف النوايسة.
١٨ ـ المهندس الزراعي ابراهيم عبد الرحيم النوايسة.
١٩ ـ المهندس أيمن خيطان.
٢٠ ـ المهندس عبد الرؤوف المصري.
٢١ ـ المهندس مصلح عطا الله النوايسة.
٢٢ ـ المهندس نشأت أحمد القطاونة.
٢٣ ـ المهندس نايف بركات النوايسة.
٢٤ ـ المهندس نايف عبد الله النوايسة.
٢٥ ـ المهندس ياسين الطراونة.
٢٦ ـ المعلم نجد القسوس.
٢٧ ـ الموظف خالد محمود النوايسة.
٢٨ ـ سمير كامل الخطيب.
٢٩ ـ محمود الحباشنة.
٣٠ ـ عطا الله الحباشنة.
٣١ ـ ضرغام هلسا.
٣٢ ـ سعد المجالي.
٣٣ ـ سامر الشوارب.
٣٤ ـ كمال شرباصي.
٣٥ ـ رشدي خلف الطراونة.
٣٦ ـ سميح بركات الطراونة.
٣٧ ـ صلاح احمد القطاونة.
٣٨ ـ عفان سليمان النوايسة.
٣٩ ـ عبد الاله المجالي.
٤٠ ـ عبد الوهاب النوايسة.
٤١ ـ لؤي هلسا.
٤٢ ـ محمود النوايسة.
٤٣ ـ المهندس محمد عطا الله القطاونة.
٤٤ ـ محمود حسين النوايسة.
٤٥ ـ اياد هلسا.
٤٦ ـ نجد القسوس.
٤٧ ـ يوسف الحباشنة.

■ المدن والبلدات التي شهدت أعمالاً احتجاجية في محافظة الكرك ■

- الكرك
- المزار
- جدعا السيايدة.
- الربة.
- القطرانة.
- الجديدة.
- غور الصافي.
- فقوع.
- مؤتة.
- عي.

تقرير رسمي

أفادت مصادر حسنة الاطلاع في الكرك أن محافظ الكرك اعد تقريراً عن الاحداث ورفعه الى وزير الداخلية. وحسب هذه المصادر فقد تضمن التقرير شقين: الشق الاول يقول بأن الاحداث اخذت شكلاً مقبولاً عبر تقديم عريضة خطية من قبل لجنة تضمنت مطالب المواطنين التي هي: وقف اجراءات رفع الاسعار، محاسبة الذين اثروا على حساب قوت الشعب، اقالة حكومة زيد الرفاعي، تشكيل حكومة وطنية، واجراء انتخابات نيابية بقانون انتخابي جديد.

أما الشق الثاني فيتناول عوامل تصعيد الاحداث، ويعزوها التقرير الى: انعدام الثقة بين المواطن والمسؤول، ارتفاع اسعار عدد من السلع الاساسية دفعة واحدة، ارتفاع أسعار الاعلاف هو السبب في مشاركة البدو، البطالة الواسعة ساهمت في مشاركة العاطلين عن العمل في التظاهر واعمال التخريب، يتحمل الوافدون جزءاً هاماً من مسؤولية النهب والتخريب، الاتجاهات المتنمية حاولت استغلال هذا الوضع في محاولة لاخراج التحرك «الاقتصادي» عن اهدافه.

■■ محافظة البلقاء

■ السلط

فيما كان يبدو أن الوضع يميل الى الهدوء في مناطق الجنوب بسبب حظر التجول والحصار العسكري المشدد، انفجر الوضع في مدينة السلط مركز محافظة البلقاء يوم الجمعة ٢١/٤. واذا كانت الكرك قد أبرزت البعد السياسي

لانتفاضة الجنوب، وكانت مادبا (محافظة عمان) قد شكلت مفتاح حركة الاحتجاج باتجاه مناطق الوسط والشمال، فان السلط قد اعطت للانتفاضة بُعداً جديداً باعتبارها انتفاضة شاملة وليست محصورة في منطقة بعينها. وربما لهذا الاعتبار تابعت جماهير البلاد باهتمام ملحوظ التحركات الاحتجاجية في السلط.

بدايات التحرك في السلط وقعت عملياً ظهر يوم الخميس ٤/٢٠ حيث تجمع حشد من المواطنين أمام الجامع الكبير بعد صلاة الظهر لكن التظاهرة لم تُقلع. وفي المساء قام متظاهرون باغلاق طريق السلط ـ يرقا بحجارة كبيرة.

يوم الجمعة كان حاسماً. فمن أمام جامع السلط الكبير انطلقت حشودات المواطنين لتتظاهر ضد ارتفاع الاسعار ومن أجل اسقاط حكومة الرفاعي. فتحرش ضابط من الامن العام بالمتظاهرين وضرب طفلاً عمره لايتجاوزه ١٢ سنة ضرباً مبرحاً، مما استنفز مشاعر المتظاهرين الذين حملوا الطفل والدم ينزف من وجهه وراحوا يهتفون ضد حكومة النهب والفساد، فالتحقت افواج جديدة بالمتظاهرين وهم يجوبون الشوارع وقامت مجموعات من المتظاهرين بحرق بنك الاسكان وريفكو.

ومرّة أخرىٰ تجمع المتظاهرون الذين بات عددهم يزيد عن خمسة آلاف مواطن أمام الجامع الكبير فحضر اليهم رئيس بلدية السلط عبد الرزاق النسور الذي القى خطاباً لتنفيس الاجواء حيث طالب بالتهدئة ووعد برفع المطالب الى الجهات المعنية وتحقيقها؟! كل ذلك لم يقنع أحداً فواصل المتظاهرون حركتهم وتصدت لهم قوات الامن بالهراوات والقنابل المسيلة للدموع، فيما قامت مجموعات من المتظاهرين باحراق العديد من السيارات الحكومية وباص تابع لسلاح الجو، وتكسير زجاج بنوك الاهلي والعربي والاسلامي وبنك الاردن والخليج.

وفي وقت لاحق، تجمع المتظاهرون أمام مبنى المحافظة، وابلغ وفد من الاهالي والفعاليات مطالبهم المتمثلة باستقالة حكومة زيد الرفاعي والغاء الاجراءات الاقتصادية ومحاسبة المسؤولين عن الفساد والنهب والرشاوى. وأمام حشودات قوى الامن من حول المحافظة، قامت مجموعات من المتظاهرين برشق المحافظة ورجال الشرطة بالحجارة.

وبعد الافطار تجمعت حشود المتظاهرين مرّة أخرى في مركز المدينة وراحت تطوف الشوارع وهي تردد الهتافات المعادية للحكومة. وقام بعض مجموعات المتظاهرين بحرق البنك العربي وعدد من السيارات الحكومية.

في هذه الاثناء دخلت تعزيزات جديدة من قوات الجيش الى المدينة فحاصرت مداخلها بالمجنزرات وأخذت تطلق النار لارهاب المتظاهرين، الاّ ان ذلك لم يحل دون استمرار أعمال التظاهر حتى الساعة الرابعة صباحاً.

وخلال الليل شنت الاجهزة الامنية حملة اعتقالات واسعة شملت عدة مئات من المواطنين غالبيتهم من الطلبة. وفرضت السلطات حظر التجول بعد أن كان واضحاً أنها فقدت زمام السيطرة على الوضع. ومع ذلك استمرت اعمال التظاهر ورشق السيارات العسكرية بالحجارة وجرى إعطاب عدد منها. كما تواصل احراق اطارات الكاوتشوك وخاصة في «الجدعة» و «الخندق» خلال يوم السبت الذي أغلقت فيه المؤسسات التعليمية والدوائر الحكومية واستمرت كذلك حتى يوم ٤/٢٤.

ونتيجة الاحتكاكات العنيفة بين المواطنين وقوات الامن والجيش فقد سقط عشرات الجرحى من بينهم حوالي ١٨ شرطياً نتيجة رشقهم بالحجارة.

وفي محيط السلط، فقد تظاهرت مجموعات من المواطنين يوم ٤/٢١ في عين الباشا وكذلك في وادي شعيب. وفي بلدة ماحص وبرغم الانتشار الكثيف لقوات الامن فقد تظاهرت مجموعة من الشبان ورشقوا رجال الامن بالحجارة. وعطلت المدارس. أما بلدة الفحيص، فقد سادتها يوم ٤/٢٢ اجواء شديدة التوتر في ظل الانتشار الواسع لقوى الامن واقدامها على اعتقال عدد من فعاليات المدينة ومداهمة بيوت آخرين. وعند منتصف الليل دخلت الى البلدة تعزيزات عسكرية اضافية بلغت ١٢ مجنزرة و ٤ ناقلات جنود من قوات البادية. وكان واضحاً من ذلك تكتيك بث الرعب في نفوس المواطنين الذي ترافق مع الضغط المباشر على فعاليات البلدة وخاصة في البلدية والنادي، الى حد أن مدير الامن العام اتصل شخصياً مساء يوم السبت ٤/٢٢ بمقر البلدية ليؤكد على المجتمعين فيه من الفعاليات عدم اللجوء الى «الشغب»، وهو الاجتماع الذي أقر توجيه مذكرة الى محافظ البلقاء تطالب باستقالة حكومة الرفاعي والغاء الاجراءات الاقتصادية الاخيرة وتشكيل حكومة وطنية ومحاسبة المسؤولين عن الفساد واجراء انتخابات نيابية حرّة ونزيهة استناداً الى قانون انتخابي عصري واطلاق سراح المعتقلين ووقف الملاحقات والمداهمات.

ضحايا الاحداث في محافظة البلقاء

■ المعتقلون:

عرف من بينهم:

* السلط

١ ـ المقدم المتقاعد غالب البحوح الدباس / قوات خاصة.

٢ ـ د. مصطفى شنيكات.

٣ ـ المهندس سعيد قموه.

* الفحيص

٤ ـ د. سمير سماوي.

٥ ـ د. يوسف سميرات.

٦ ـ منور سميرات.

٧ ـ راضي زيادات.

٨ ـ عاكف الداوود.

■ المدن والبلدات التي شهدت اعمالاً احتجاجية في محافظة البلقاء ■

● مدينة السلط.

● وادي شعيب.

● ماحص.

● الفحيص.

● عين الباشا.

■ ■ محافظة اربد

لم تشهد محافظة اربد تحركات ومواجهات عنيفة كالتي شهدتها محافظات الجنوب والبلقاء، ومع ذلك فقد سادت المحافظة اجواء من الترقب والتوتر الشديدين، وشهد العديد من أحياء مدينة اربد وبلدات ومدن المحافظة اشكالاً احتجاجية متنوعة. ومما يلفت الانتباه أن حظ المحافظة من الاعتقالات كان وفيراً جداً!!..

مظاهر الاحتجاج بدأت مبكراً في المحافظة منذ مساء اليوم الاول لاندلاع شرارة الانتفاضة من معان، وتوالت حتى الاعلان عن استقالة حكومة الرفاعي يوم ٤/٢٤. وعاشت المحافظة في ظل حضور عسكري كثيف حيث حوصرت المدن وانتشرت قوات الامن والجيش في الطرقات الرئيسية وفرضت قيوداً على حركة المواطنين.

ففي مساء يوم ٤/١٨ قام متظاهرون باشعال النيران في منطقة مثلث المصطبة ـ جرش ـ عمان واغلاق الطريق العام، فيما كان عشرات الشباب يتظاهرون في شارع ايدون بمدينة اربد.

وفي يوم ٤/١٩ تظاهر طلاب جامعة اليرموك، وجامعة العلوم والتكنولوجيا، وجرت اعتقالات في صفوفهم كما في صفوف طلبة كلية حوارة. وفي بلدة ايدون تظاهر تجمع من المواطنين أمام مقر البلدية واحرقوا اطارات الكاوتشوك.

وتحرك سكان بلدة الطيبة يوم الجمعة ٤/٢١، وقام حوالي ١٥٠ من طلبة البلدة بالتظاهر وهم يرفعون شعارات تندد برئيس الوزراء زيد الرفاعي. وقامت مجموعات منهم باشعال النار بمقر البلدية كما اشعلوا الاطارات على مدخل البلدة واماكن اخرى.

وفي عنجرة بلواء عجلون، تجمع المواطنون وسط البلدة وجرت محاولة شبابية للتظاهر فرقتها قوات الامن. وفي عجلون نفسها وقعت تجمعات مسائية للمواطنين على امتداد أيام ٢١، ٢٢، ٤/٢٣ للانطلاق في مسيرات احتجاجية. وقام متظاهرون من المدينة بالحاق اضرار مادية فجر ٤/٢١ بمجمع سيارات عجلون واعتقلت اجهزة الأمن اربعة منهم. كما أشعل متظاهرون خلال اليوم نفسه الاطارات في مداخل البلدة واعتقل عدد من الشبان. وتظاهر المواطنون أيضاً في بلدة حوشا القريبة من الحدود السورية. وتجمهر حشد من المواطنين يوم الجمعة ٤/٢١ امام الجامع الكبير في اربد للتظاهر لكن قوات الامن سارعت الى اعتقال العديدين من الموجودين في المكان. كما تجمع مئات المواطنين يوم ٤/٢٣ في وسط مدينة اربد للتظاهر فهرعت قوات الامن الى المكان وفرقتهم واعتقلت عدداً منهم.

وفي مخيم اربد تظاهر عشرات المواطنين يوم ٤/٢١ ورشقوا سيارة عسكرية بالحجارة، واعتقل على الفور اربعة منهم. وفي يوم ٤/٢٢ تظاهر في دير ابو سعيد مايزيد عن مائة طالب وطافوا بالشوارع وهم يهتفون باسقاط حكومة زيد الرفاعي. كما تحرك أهالي بلدة المصطبة (لواء جرش) واغلقوا مجدداً طريق جرش ـ عمان.

وفي الزمال (لواء الكورة)، هاجم المواطنون سيارات الشرطة المارّة من البلدة وحطموا سيارتين وفي يوم ٤/٢٣

اشعل متظاهرون في شارع ايدون باربد النار بسيارتين تعودان الى دائرة الاحصاءات العامة. وفي السموع (لواء الكورة) تجمهر المواطنون حول سيارات الشرطة التي أحضرت جثمان شرطي من ابناء البلدة قتل في معان وانهالوا ضرباً على رجال الشرطة وحطموا سياراتهم. وفي المزار الشمالية تجمهر عشرات المواطنين أمام مديرية القضاء، واشعلوا الحرائق ثم رشقوا رجال الشرطة بالحجارة.

ضحايا الاحداث في محافظة اربد

■ **المعتقلون**

عرف من بينهم:

*** جامعة اليرموك والعلوم والتكنولوجيا**

١ ـ اكرم سلامة.
٢ ـ سمير جرادات.
٣ ـ زكريا جرادات.
٤ ـ مأمون تيم.
٥ ـ اسامة الطيطي.
٦ ـ عمر العيسى.
٧ ـ هاني أخو رشيدة.
٨ ـ بسام البدارين.
٩ ـ سمر بدران.
١٠ ـ دينا القيسي.
١١ ـ عبير حمدان.
١٢ ـ سيما الزين.
١٣ ـ فداء أنيس.
١٤ ـ ضحى ارشيد.
١٥ ـ مهدي صوالحة.
١٦ ـ صادق صوالحة.
١٧ ـ اياد أحمد حلوش.
١٨ ـ عبد الله سميفان.
١٩ ـ محمد المروق.

*** كلية حوارة**

٢٠ ـ عمران الشلبي.
٢١ ـ فراس الخطيب.
٢٢ ـ أحمد الشلبي.

*** اربد**

٢٣ ـ هاشم غرايبة.
٢٤ ـ سامي الشلبي.
٢٥ ـ أحمد جرادات.
٢٦ ـ صبحي طه.
٢٧ ـ سليمان الازرعي.
٢٨ ـ خالد التل.
٢٩ ـ عصام التل.
٣٠ ـ علي صالح الزعبي.
٣١ ـ محمد الزعبي.
٣٢ ظ ـ علي خزاعلة.
٣٣ ـ فكري أبو صدغ.
٣٤ ـ عرفات الاشهب.
٣٥ ـ ابراهيم دلقموني.
٣٦ ـ عمر دوايمة.
٣٧ ـ حسان غضايلة.
٣٨ ـ غسان طرابشة.
٣٩ ـ عبد الباسط سمور.
٤٠ ـ تيسير طوالبة.
٤١ ـ محمود طوالبة.
٤٢ ـ ذيب عويس.
٤٣ ـ أبو بشار النمري.
٤٤ ـ رأفت العزام.
٤٥ ـ رافع موسى.
٤٦ ـ حسين أبو راس.
٤٧ ـ أديب النمري.
٤٨ ـ أحمد أبو خليل.
٤٩ ـ جواد أبو شيخة.
٥٠ ـ سمير حمدان.
٥١ ـ محمد الشلبي.
٥٢ ـ نسيم الصرايرة.
٥٣ ـ هشام العضايلة.
٥٤ ـ ماهر عوض.
٥٥ ـ محمد ياغي.
٥٦ ـ خليل الشختوري.
٥٧ ـ نضال الرفاعي.
٥٨ ـ جهاد حمدان.
٥٩ ـ شوكت السعدون.
٦٠ ـ سامر حدادين.
٦١ ـ محمد ديغول.
٦٢ ـ عمر أبو دياك.
٦٣ ـ محمود ناجي عبد الله.
٦٤ ـ أحمد عايدة.
٦٥ ـ موسى عباسي.
٦٦ ـ خالد الشلبي.

■ المدن والبلدات التي
شهدت اعمالاً احتجاجية
في محافظة اربد ■

- إربد.
- الطيبة.
- ايدون.
- حوشا.
- المصطبة.
- عنجرة.
- دير ابو سعيد.
- المزار الشمالية.
- عجلون.
- الزمال.
- السموع.

■ ■ محافظة المفرق

أسهمت محافظة المفرق كغيرها من محافظات البلاد بقسط وافر من التحركات الاحتجاجية. الّا ان هذه التحركات لم تحظ ولو بالحد الادنى من التغطية الاعلامية رغم اشكال الاحتجاج والتظاهر الفعلية التي وقعت والاستنفار الواسع لقوات الامن والجيش في المنطقة.

ففي يوم ٤/١٩ اجتمع وجهاء المفرق الى المحافظ ورفعوا مذكرة الى الملك حسين تطالب بالغاء ارتفاع الاسعار فيما كان المتظاهرون يشعلون الاطارات في مواقع مختلفة من المدينة. وعززت قوات الجيش من تواجدها حول مصنع البوليسترين على مثلث سما السرحان والذي كانت تحرسه قوات البادية وحرس الحدود تحسباً لهجوم من طلبة المدارس على المصنع. كما وزعت المناشير المكتوبة بخط اليد صباح يوم الجمعة ٤/٢١ تحض المواطنين على التظاهر.

وفي بلدة مغير السرحان، تظاهر عشرات الشباب مساء يوم ٤/١٩ أمام مقر البلدية وقاموا بالقاء الحجارة على المقر وتكسير زجاجه، ووزعت صباح اليوم التالي المناشير المكتوبة بخط اليد والتي تدعو المواطنين الى التظاهر ضد الغلاء والفساد أمام البلدية. واعترض متظاهرون من البلدة يوم ٤/٢١ عربات دورية للامن العام ورشقوها بالحجارة وكسروا زجاج بعضها.

وفي بلدة الدفيانة، قامت يوم ٤/٢٠ مسيرة كبيرة اغلقت الشارع الرئيسي بالحجارة واطارات الكاوتشوك المشتعلة. وفي منشية بني حسين تظاهر عشرات المواطنين وراحوا يجوبون شوارع البلدة وهم يهتفون ضد حكومة الرفاعي واجراءاتها برفع الاسعار، وقامت مجموعة من سكان البلدة بالتظاهر مساءً وقذف مركز البريد والمركز الصحي بالحجارة. وفي مساء اليوم التالي تظاهر مجدداً عشرات المواطنين وسدوا الطريق العام بالحجارة والاطارات المشتعلة. كما وقعت حوادث أخرى موجهة على نحو خاص ضد السيارات العسكرية في سما السرحان وغيرها

حيث تمكن متظاهرون من كسر زجاج سيارات تابعة لقوات البادية.

■ المدن والبلدات التي
شهدت اعمالاً احتجاجية
في محافظة المفرق ■

- المفرق
- منشية بني حسن
- مغير السرحان
- سما السرحان
- الدفيانة.

■ ■ محافظتا عمان والزرقاء

باستثناء التحركات الخاصة بكل من مادبا والجامعة الاردنية، فقد أصاب الاعمال الاحتجاجية التي جرت في محافظة عمان مأأصاب مثيلاتها في محافظة المفرق من تجاهل اعلامي، رغم اتساع نطاق المناطق التي شملتها هذه الاعمال واستمرارها لعدة أيام.

■ مادبا

تجاوبت مادبا سريعاً مع أحداث معان. وقررت فعالياتها المهنية تدارس الاوضاع واصدار موقف ازاء مايجري مساء يوم اندلاع الاحداث في ٤/١٨، فتنادوا الى الاجتماع في مجمع النقابات المهنية، الّا ان الاجهزة الامنية سارعت الى محاصرة المكان وفض الاجتماع بعد مشادات كلامية واشتباك بالايدي مع أحد ضباط الامن. وهكذا حالت الاجهزة الامنية دون تمكين فعاليات مادبا وسكانها من التعبير عن موقفهم ازاء الازمة التي تعصف بالبلاد.

مساء اليوم التالي ٤/١٩، احتشد حوالي ٨٠٠ من المواطنين بعد الافطار في شارع مجمع النقابات المهنية، وتجمع مقابلهم مئات من رجال الامن وهم يحملون العصي والاسلحة الرشاشة لكن دون أن يقع احتكاك بين الطرفين. وفي الساعة التاسعة مساءً عمل رجال الامن على اغلاق المحال التجارية واطفاء الانوار، فغادر المواطنون الى بيوتهم، لكن رجال الامن قاموا ليلاً بحملة اعتقالات واسعة شملت ٢٤ مواطناً بعضهم من الشارع وبعضهم الآخر من بيته واقتيدوا الى مخفر الشرطة للتحقيق معهم، وارسل ستة منهم الى سجن سواقة. وبعد ظهر اليوم التالي قرر وزير الداخلية الافراج عنهم للايحاء بحسن النوايا وتنفيس ردود الفعل الجماهيرية.

وفي مساء يوم ٤/٢٠، ازدحمت شوارع واحياء مادبا بالمواطنين وخاصة في شوارع المجمع وحي الازايدة وقرب الجامع الغربي. وانطلقت حوالي الساعة الثامنة المسيرات من المواقع المشار اليها وهي تردد الهتافات المدوية بسقوط

حكومة الرفاعي. وابتعدت قوات الشرطة عن المكان قليلاً بانتظار وصول الدبابات والسيارات المصفحة المزودة بالرشاشات. عندئذ هجمت قوات الامن على المتظاهرين وهي تطلق بغزارة القنابل المسيلة للدموع والرصاص مما أدى الى اصابة العديد من المواطنين باغماء وجروح. وكانت جراح احدهم خطيرة.

وتركزت قوات اخرى في محيط منطقة الازايدة للحيلولة دون نزول المتظاهرين الى شارع المجمع، فاتجه المتظاهرون الى الجهة الغربية نحو مديرية الشرطة ورجموها بالحجارة ثم جرى حرق قسم من المؤسسة الاستهلاكية العسكرية بعد الاستيلاء على محتوياتها. وطوقت قوات الامن كذلك منطقتي الحشايشة والرواجيح لمنع حشد كبير من المتظاهرين من التوجه الى شارع المجمع، والقت عليه بغزارة القنابل الغازية، فتفرق الحشد قبل أن يعود الى التجمع واغلاق الشوارع بالحجارة وحاويات القمامة.

وفي شارع المجمع رشق المتظاهرون بنك الاسكان بالحجارة، وكسروا زجاجه ولافتته. كما تمترس قسم من المتظاهرين في منطقة الازايدة واحرقوا اطارات الكاوتشوك في الشوارع. واستمرت اعمال التظاهر وسد الشوارع بالاطارات المشتعلة حتى ساعة متأخرة من الليل، فيما راحت قوات الامن تطلق مزيداً من الرصاص لارهاب المواطنين. وخرجت النساء من البيوت واخذن يصرخن بوجه الشرطة ويعربن عن تذمرهن من ارتفاع الاسعار والغلاء. وأصيب متظاهر في قدمه من جراء اطلاق الرصاص. وحوالي منتصف الليل فرضت السلطات منع التجول في المدينة، وراحت الاجهزة الامنية عند الساعة الثانية من فجر يوم ٤/٢١ تشن حملة مداهمات واعتقالات واسعة لعدد كبير من فعاليات المدينة، النقابية والجماهيرية.

بالرغم من ذلك ومن كثافة انتشار قوات الامن تظاهرت مجموعات من الشباب خلال يوم ٤/٢١، قامت مجموعة بعد الظهر بقذف الحجارة على مديرية التربية والتعليم وكسر بعض زجاجها. واعتقل شابان صغيران وهما يلقيان الحجارة على المدرسة الثانوية الاولى. وفي المساء تظاهر عشرات الشبان في حي الرواجيح واحياء اخرى وقاموا بقذف الحجارة على الشرطة وقطع الطريق العام. واعتقلت قوات الامن عدداً منهم.

■ ذيبان

وكانت اولى مظاهر الاحتجاج في اللواء قد بدأت في بلدة ذيبان (لواء مادبا) مساء يوم ٤/١٨ حيث تظاهر عشرات الشباب أمام مركز أمن ذيبان، واشعلوا اطارات الكاوتشوك أمام المركز.

وفي مساء اليوم التالي تظاهر المواطنون أمام مركز أمن المدينة، وجرى اشتباك بالايدي مع رجال الامن تمخض عن اصابة العريف أحمد أبو الغنم بيده واعتقال اثنين من المواطنين. كما أحرق متظاهرون الاطارات منتصف ليلة ٤/٢٠ على جسر ذيبان وباصاً معطلاً في ساحة البلدية مساء يوم ٤/٢١.

■ منجا

بدأت اعمال التظاهر في منجا (لواء مأدبا) فجر يوم الجمعة ٤/٢١ باحراق الاطارات قرب المخفر. كما تظاهر

المواطنون واشتبكوا مع الشرطة بالايدي وقاموا بطرد رجال الشرطة من البلدة، ولما عادوا اعتقلوا ثلاثة مواطنين جرى اطلاق سراحهم على الفور تحت تهديد المواطنين باستخدام السلاح.

كذلك أشعل متظاهرون الاطارات في مناطق اخرى من اللواء من ضمنها منطقة الزيتونة (زيزياء) ومناطق اخرى من ضمنها: قرية حنينا، منطقة العالية (ذيبان)، طريق الفيصلية ـ مادبا، المقصوبية، الجيزة.

■ الجويدة

وفي بلدة الجويدة التي باتت مشهورة بسجنها الذي دشن في السنوات الاخيرة، تظاهر اكثر من مائتي مواطن فجر يوم ٤/٢١ ضد الغلاء وارتفاع الاسعار، ورددوا الهتافات المناوئة للحكومة.

■ عمان الكبرى

الاشكال الاحتجاجية التي شهدتها العاصمة وبلدات عمان الكبرى كانت اقرب الى ماشهدته محافظتا اربد والمفرق من حيث أنها لم تنبثق عن تظاهرة رئيسية ثم تتطور باشكال مختلفة. ومع ذلك فقد وقع عدد واسع من التظاهرات الاحتجاجية وكان حظ العاصمة وافراً بحجم المداهمات والاعتقالات «الاحترازية» التي اقدمت عليها الاجهزة الامنية في اوساط القوى الوطنية.

وكان من بين اولى اعمال الاحتجاج في العاصمة على ارتفاع الاسعار هو امتناع بعض تجمعات السواقين من تحميل الركاب كما هو الحال ظهر يوم ٤/١٩ على خط نايفة ـ الهاشمي وكذلك على خط عمان ـ الطفيلة.

وفي الساحة الهاشمية تجمع مواطنون للتظاهر فقامت قوات الامن بتفريقهم. وفي مساء يوم ٤/١٩ تظاهر عشرات المواطنين في الاشرفية (حي الطفايلة) واشعلوا الاطارات. وتجددت اعمال التظاهر في حي الطفايلة مساء اليوم التالي تضامناً مع اهالي الجنوب المتفضين، حيث اغلق المتظاهرون الطريق بالاطارات والاخشاب المشتعلة وحاويات القمامة. كما اغلق متظاهرون ليلاً الطريق العام في جبل التاج (حي المعانية) بالاطارات المشتعلة.

وأمام الجامع الحسيني الكبير تجمع عشرات المواطنين للتظاهر بعد صلاة الجمعة إلاّ ان قوات الامن قامت بتفريقهم واعتقال عدد منهم. ومساء احرق متظاهرون في الهاشمي الجنوبي الاطارات قرب مدرسة الذكور. كما تظاهرت مجموعة من الشباب في الاشرفية مساء يوم ٤/٢٣ وبينما كانوا يجمعون حاويات القمامة لاغلاق الطريق داهمتهم الشرطة واعتقلت أحدهم.

■ الجامعة الاردنية

طافت مسيرة طلابية على امتداد ساعة من الزمان في الحرم الجامعي ظهر يوم ٤/١٩ تضامناً مع أهل الجنوب. ورفع المتظاهرون اللافتات وهتفوا ضد حكومة زيد الرفاعي وضد سياسة التجويع. وتجددت أعمال التظاهر يوم

٤/٢٢ بعد عطلة نهاية الاسبوع حيث طاف عدة مئات من الطلبة في الحرم الجامعي وسط حشودات كبيرة مؤيدة في ساحات الجامعة وشوارعها الداخلية. وأعلن المتظاهرون تضامنهم مع الجماهير الشعبية المنتفضة ونددوا بحكومة الرفاعي واجراءاتها في رفع الاسعار. هذا وقد شهدت الجامعة في اعقاب هذه التحركات حملة اعتقالات شملت عدداً من نشطاء الطلبة.

■ ناعور

وجرت فيها اولى التحركات الاحتجاجية مساء يوم ٤/١٩ حيث احرقت مجموعة من المتظاهرين الاطارات قرب جسر ناعور. كذلك اشعل متظاهرون عند منتصف الليل النار في اشجار المنطقة. ومساء يوم ٤/٢٠ قامت تظاهرة ضمت مئات المواطنين جابت شوارع البلدة وهي تندد بحكومة الرفاعي وقرارات رفع الاسعار. وكان على رأس التظاهرة عسكري برتبة عريف.

■ مرج الحمام

وفي مرج الحمام احرق متظاهرون يوم ٤/١٩ اطارات الكاوتشوك مساءً قرب بنك البتراء. وفي مساء اليوم التالي أشعل متظاهرون النار في الاشجار القريبة من اسكان عالية، كما حاولوا اشعال النار بمحطة المحروقات.

كذلك شهدت كل من سحاب ووادي السير وتلاع العلي وأمّ الحيران والنقيرة وياجوز تظاهرات أشعلت الحرائق وسدت الطرق بالحجارة والاطارات المشتعلة.

■ الزرقاء

وفي الزرقاء أقدم متظاهرون مساء يوم ٤/١٨ على حرق الاطارات قرب جسر الزرقاء. كما احرقوا مساء اليوم التالي عشرات الاطارات دفعة واحدة على طريق الاوتوستراد. وروى أحد رجال الامن أن عشرات المواطنين قد تجمعوا مساء ٤/٢٠ عند خط التابلاين وهددوا بتفجيره اذا لم يجر الافراج عن المعتقلين خلال الاحداث. كما تجددت اعمال حرق الاطارات مساء يوم ٤/٢١ مقابل بنك الاسكان. وتظاهر المواطنون في الهاشمية واشعلوا الحرائق. كما اشعل متظاهرون الاطارات في مناجم الرصيفة.

ضحايا الاحداث في محافظتي عمان والزرقاء

■ المعتقلون

عرف من بينهم:

* مادبا

١ ـ د. سامي حمارنة.
٢ ـ المهندس مدحت حمارنة.
٣ ـ نسيم طوال.
٤ ـ المحامي شريف طوالبة.
٥ ـ محمد السوريك.
٦ ـ مصباح السوريك.
٧ ـ فايز بجالي.
٨ ـ عبد الرزاق قطيش.
٩ ـ نواش الحميدي.
١٠ ـ خلف الحميدي.
١١ ـ عصام كرادشة.
١٢ ـ زكي الطوال.

١٣ ـ الشاعر يوسف غيشان.
١٤ ـ نبيل الجغنيني.

* الجامعة الاردنية

١٥ ـ غسان مفاضلة.
١٦ ـ عادل ليمونة.
١٧ ـ رمضان رواشدة.
١٨ ـ يونس عرب.
١٩ ـ علي الخراسيس.
٢٠ ـ تهاني الشخشير.
٢١ ـ عزام أبو هنية.
٢٢ ـ منذر طهبوب.
٢٣ ـ مسعود الخياط.
٢٤ ـ د. حازم الاشهب.

* عمان

٢٥ ـ الاديب سالم النحاس.
٢٦ ـ محمد سعيد مضية.
٢٧ ـ رأفت العزام.
٢٨ ـ بسام حدادين.
٢٩ ـ هشام عيساوي.
٣٠ ـ موسى قويدر.
٣١ ـ فرح ابو شمالة.
٣٢ ـ وليد عطيوي.
٣٣ ـ شفيق العطي.
٣٤ ـ جمال الخطيب.
٣٥ ـ عبد العظيم زاهدة.
٣٦ ـ نبيل اسماعيل.
٣٧ ـ عزت الدريدي.
٣٨ ـ جهاد بقاعين.
٣٩ ـ أحمد الفار.
٤٠ ـ هشام عوض.
٤١ ـ ياسر قبيلات.
٤٢ ـ اياد شاهين.
٤٣ ـ عمار ملحم.
٤٤ ـ اديب شطناوي.
٤٥ ـ بسام عزازمة.
٤٦ ـ بسام قبعين.
٤٧ ـ توفيق حداد.
٤٨ ـ جهاد بقاعين.
٤٩ ـ جميل أحمد صالح.
٥٠ ـ حامد حسام.
٥١ ـ رشيد شقير.
٥٢ ـ رفقة سعيد.
٥٣ ـ زيد زريقات.
٥٤ ـ منعود قبيلات.
٥٥ ـ سليم شاهين.
٥٦ ـ سامي عويس.
٥٧ ـ صفوان غرايبة.
٥٨ ـ سامر حدادين.
٥٩ ـ د. عرفات الاشهب.
٦٠ ـ علي الزيودي.
٦١ ـ عاكف مخامرة.
٦٢ ـ عبد الحفيظ قبيلات.
٦٣ ـ فارس الصناع.
١٤ ـ فهمي كتوت.
٦٥ ـ فؤاد أبو طليب.
٦٦ ـ د. مازن حنا.
٦٧ ـ ميشيل بقاعين.
٦٨ ـ خالد كلالدة.
٦٩ ـ مسعود الدباغ.
٧٠ ـ محمود نصار.
٧١ ـ ماهر عوض.
٧٢ ـ محمود الفار.
٧٣ ـ ماجد حمام.
٧٤ ـ مصطفى خميس.
٧٥ ـ محمد مشرف.
٧٦ ـ ماهر شعبان.
٧٧ ـ موسى ابو صالح.
٧٨ ـ نواف نافع.
٧٩ ـ هايل حداد.
٨٠ ـ وليد هلسا.
٨١ ـ وليد حجازين.
٨٢ ـ وائل قعوار.

■ المدن والبلدات التي شهدت اعمالاً احتجاجية في محافظتي عمان والزرقاء ■

- عمان.
- الجامعة الاردنية.
- ناعور.
- الزرقاء.
- النقيرة.
- الجيزة.
- مادبا.
- ذيبان.
- الجويدة.
- مرج الحمام.
- الهاشمية.
- ياجوز.
- منجا.
- حنينا.
- الفيحا.
- سحاب.
- وادي السير.
- الرصيفة.
- زيزياء.
- الفيصلية.
- المقصوبة.
- تلاع العلي.
- ام الحيران.

وثائق الانتفاضة

مذكرة أهالي مدينة الكرك

وجهت فعاليات مدينة الكرك يوم ١٩ نيسان مذكرة الى الامير حسن تحمل تواقيع حوالي ستين من شخصيات مدينة الكرك ومحافظتها. وقد سلمت المذكرة الى محافظ الكرك، وتضمنت المطالب الرئيسية التالية:

* استقالة حكومة زيد الرفاعي.
* تشكيل حكومة وطنية تستجيب لمطالب الشعب.
* محاسبة المسؤولين عن الفساد واختلاس المال العام أياً كان موقعهم.
* الغاء قرارات رفع الاسعار.
* اجراء انتخابات نيابية حرّة نزيهة، واستبدال قانون الانتخاب الحالي بقانون عصري وديمقراطي، واطلاق الحريات العامة.
* التضامن الفعال مع انتفاضة الشعب االفلسطيني ونضاله لاسترداد حقوقه الوطنية.

الكرك ١٩/ ٤/ ١٩٨٩

مذكرة النقابات المهنية الى الامير حسن

عمان في ٢٠/ ٤/ ١٩٨٩ الموافق ١٤ رمضان ١٤٠٩ هـ
صاحب السمو الامير الحسن نائب الملك المعظم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد ،

فتمر في البلاد من ايام احداث مؤسفة مغيبة تغيباً شبه كامل في الاعلام المحلي للاسف الشديد . واذا كانت علاقة الحكومة بالمواطنين في مثل مستوى الاعلام هذا في امر لا يمكن اخفاؤه فكيف بعد ذلك يمكن تصديق أي ادعاء بان الحكومة كانت تشعر بوجود مظالم للناس في غياب الاحداث .

ولئن كان ما يحدث في جنوب البلاد العزيزة يسوء كل مخلص لبلده الا ان الامر لا يعدو كونه تعبيراً عن الرأي من مظالم وآلام اصابت المواطنين ولم يخرج ذلك التعبير عن طوره الطبيعي الا تغييب الحكومات لقنوات التعبير المشروعة .

ولئن صبر الناس على هذه المعاملة في الشؤون التي تمس مستقبلهم الا انهم لم يستطيعوا تحمل هذه المعاملة فيما يمس اقواتهم خصوصاً وهم يدركون ان الحكومة هي آخر من يحتذى به في التقشف الذي استفاقت عليه من جديد بعد فوات الاوان .

سمو نائب الملك المعظم

ان النقباء المهنيين من خلال مسؤوليتهم في تمثيلهم لنخبة واسعة من أبناء الوطن ليأسفون للحوادث التي تجري في البلاد ويطاليون مقامكم الكريم الايعاز للمسؤولين بضبط النفس والتوقف عن مقابلة مظاهر الاحتجاج لابنائنا واخواننا باي قوة مسلحة وحسبنا الثمن الغالي الذي يدفعه الوطن من جراء الخسائر في الممتلكات الحكومية كل ذلك بسبب غياب المعالجة الوقائية لجذور المشكلة . . . مطالبين ان لا يتراكم الخطأ باراقة الدم الاغلى من كل الممتلكات . فلقد ثبت عدم اعتداء المواطنين على أمن بعضهم البعض انما يصبون غضبهم على ما يخص مؤسسات لم يبق منها شيء يجدي المغامرة بالدم للابقاء عليه . وان اخراج قوات الامن من داخل المدن والقرى لامر فيه منتهى الحكمة ويهيىء جواً للحوار مع اخوة وابناء نهضوا محتجين على ظلم واستهتار حكومة كان أمل الشعب أن تستبدل منذ مدة ويحل محلها حكومة تنبع من أحاسيس الناس قريبة من حياتهم ومشاكلهم ، تتمتع بمصداقية وطنية حتى تكون جسراً صلباً بين الناس ورأس دولتهم .

يا سمو الامير

ان هذا البلد الصغير المهدد في كيانه ليتطلع الى ضرورة تغيير نظرة القيادة الى الأمور فبدلاً من ان تكون القيادة ملاذاً للجميع ، استطاعات الحكومات في السنوات الاخيرة ان تقنعها بان كل انتقاد موجه للحكومة انما يقصد به القيادة ، مما حقق للحكومة تبنياً كاملاً لتصرفاتها . . فهزلت الحكومات في نفس الوقت الذي طغت فيه ، ولم تعد تعتمد على كفاءتها لتثبيت وجودها ، بل اصبحت دائمة الاختباء تحت مظلة الملك مستغلة رصيده لدى الناس مستهلكة ذلك الرصيد غير مضيفة اليه شيئاً . . وان النصيحة ، كل النصيحة ، في ان الامر اذا بقي على ما هو عليه فسيفضي يوماً من الايام على ذلك الرصيد والذي هو عماد الوحدة الوطنية للبلاد الغالية .

ان المجيء بحكومة وطنية قوية امينة يراقبها برلمان منتخب بنزاهة هو ضمان رئيس لبقاء البلد واستقراره . وان محاسبة المسيئين تردع كل من تسول له نفسه التلاعب بمقدرات البلاد . . كما ان اعادة النظر في الاجراءات الاقتصادية وتحميلها للشرائح القادرة التي استفادت من الاوضاع السابقة لامر اساسي للاستقرار ولسلامة المرور من هذه الازمة .

وقلوب الناس وابصارهم مشدودة اليوم الى من يستطيع بحكمته انقاذ البلاد من تطور العنف ، او اعادة اندلاعه بعد مدة ، واضعاً اياها على درب الدستورية الجدية ، درب السلطات الفعالة الثلاث والتي تتحمل مسؤولياتها الحقيقية في ترسيخ دعائم استقرار البلاد .

التواقيع

١ ـ المهندس ليث الشبيلات ، نقيب المهندسين ورئيس مجلس النقباء المهنيين.

٢ ـ المهندس الزراعي طارق التل ، نقيب المهندسين الزراعيين.
٣ ـ السيد هاشم خريسات ، نقيب الصحفيين.
٤ ـ د . ممدوح العبادي ، نقيب الاطباء.
٥ ـ د . اسحق الخيري ، نقيب اطباء الاسنان.
٦ ـ د . احمد العجلوني ، نقيب الاطباء البيطريين.
٧ ـ الاستاذ وليد عبد الهادي نقيب المحامين.
٨ ـ الصيدلي تيسير الحمصي ، نقيب الصيادلة.
٩ ـ الجيولوجي جورج حدادين ، نقيب الجيولوجيين.
١٠ ـ السيد هاشم سلامة ، نقيب الممرضين والممرضات.

بيان قبيلة بني صخر

إننا قبيلة بني صخر كجزء من الشعب الاردني الكريم قد اجتمعنا للتداول فيما بيننا بخصوص الظروف الاقتصادية والسياسية المتردية ، والتي تمر بها البلاد حالياً ، بسبب ارتفاع الاسعار المستمر في بلدنا بشكل لم يسبق له مثيل وبسبب سوء الادارة ، وتفشي الفساد والمحسوبية ، واستباحة المال العام من قبل كبار المسؤولين . اننا لنؤكد على ان هذا كله ناتج عن غياب الديمقراطية والحوار الحر البناء الهادف ، من اجل تصحيح الاوضاع وتقييم مسارات الحكومات المتعاقبة ، والتي خنقت الحريات العامة واسكتت كل صوت حر يطالب بتصحيح الاوضاع الشاذة ، مما ادى الى خلق طبقة من الانتهازيين والطفيليين عديمي الانتماء والولاء لتراب هذا الوطن ولشعبه الطيب وللامة العربية والاسلامية . ليس لهم هم سوى جمع المال الحرام والاثراء على حساب قوت المواطن ، مستخفة بمشاعر الشعب الاردني الابي . ولقد ادت هذه السياسات المتعاقبة الى ربط الاقتصاد الاردني بالتبعية الاجنبية ورهن المواطن والوطن الاردني بكامله ولعدة اجيال للمؤسسات والبنوك الدولية عن طريق اغراقه بالديون العامة ، دون ان تنفق هذه الديون على مشاريع تنموية حقيقية تعود على المواطن والوطن بالفائدة وعلى الاقتصاد الوطني بالمنعة والاستقلالية . لقد انفق قسم من هذه المديونية على مشاريع استهلاكية بينما ذهب قسم ليس بقليل لتنمية جيوب المسؤولين وارصدتهم في المصارف الاجنبية في الخارج .

اننا قبيلة بني صخر ، كجزء من هذا البلد نؤيد مطالب اخواننا في الجنوب ، وفي جميع انحاء البلاد في مطالبهم الشرعية والتي هي مطالب جميع الاردنيين ، وهي التالية :

اولاً : اقالة الحكومة الحالية ، وتشكيل حكومة وطنية مسؤولة امام نواب الشعب ملتزمة ومرتبطة بمصالح الشعب الاردني وامانيه القومية لتكون قادرة على تصويب الاوضاع الاقتصادية والسياسية .

ثانياً : محاسبة جميع الاشخاص المسؤولين عن الفساد الاقتصادي والظلم الاداري .

ثالثاً : الغاء جميع الاجراءات التي صدرت عن الحكومة مؤخراً ، والتي نصت على رفع الاسعار والتي تعتبر ضريبة اضافية اثقلت كاهل المواطن الاردني ، اضافة الى الضرائب السابقة التي تعتبر من اعلى الضرائب في العالم .

رابعاً : رفع الاحكام العرفية والتي فرضت على البلاد منذ عام ١٩٦٧ حتى الآن .

خامساً : اطلاق الحريات العامة وحق الشعب في التنظيم وحقه في انتخاب ممثليه الحقيقيين على أسس ديمقراطية نزيهة ، بحيث يشكل ذلك رقابة شعبية حقيقية على الحكومات المتعاقبة في المستقبل . كما نطالب باطلاق سراح المعتقلين خلال الاحداث .

وفي الختام فان قبيلة بني صخر تعتبر نفسها جزءاً لا يتجزأ من اماني وطموحات الشعب الاردني المتمثلة بتحقيق العزة والكرامة لبلادنا العزيزة كما تؤمن بتحرير المسجد الاقصى المبارك وكافة التراب العربي الفلسطيني .

٢٠ نيسان ١٩٨٩ م.

قبيلة بني صخر

وجهاء بني صخر يؤكدون على بيانهم الصادر في ٢٠/ ٤

نحن الموقعين أدناه من عشائر بني صخر ، وبعد التداول فيما بيننا نتيجة لمسار الاحداث الاخيرة، فاننا نقر ونؤيد كل ما جاء في البيان الصادر عنّا بتاريخ ٢٠/ ٤/ ١٩٨٩ في جميع بنوده كما وردت فيه والتي نعتقد أنها تشمل معظم مطالب الشعب الاردني. حرر في أم رمانة بتاريخ ٢٤/ ٤/ ١٩٨٩م ١٨ رمضان/ ١٤٠٩ هـ

١ عبد الله صايل الخريشا.
٢ نايف الخريشا.
٣ مسعود القاضي.
٤ طراد ناهر الفايز.
٥ صالح زعل الفايز.
٦ مشعل الفاير.
٧ رفيفان الفايز.
٨ الشاطر نايف الخريشا.
٩ حمود شاهر الفايز.
١٠ راكان محمد الفايز.
١١ فارس ظاهر الفايز.
١٢ محمد برنس غضوب الزبن.
١٣ ذيب عرقوب الخريشا.
١٤ طلال نايف الخريشا.
١٥ فريد صبح الزيدان.
١٦ صايل الزبن.
١٧ خالد تركي الزبن.
١٨ محمد سمير الذياب الفايز.
١٩ طلال سعود القاضي.
٢٠ خالد عودة الشريدة.
٢١ جدعان نايف حديثة الخريشا.
٢٢ ناصر الخريشا.
٢٣ محمد نايف الخريشا.
٢٤ فواز نايل الفايز.
٢٥ فايز خالد الفايز.
٢٦ زيد حاكم الفايز.
٢٧ بسام سمير الفايز.
٢٨ زايد شاهر الفايز.
٢٩ فهد مراد الزبن.
٣٠ راكان الفايز.
٣١ منور الفايز.
٣٢ عبد الله بادي.
٣٣ قليل الزبن.
٣٤ طلال الزيدان.
٣٥ علي الزيدان.
٣٦ غازي الزيدان.
٣٧ صالح الزيدان.
٣٨ فنيخر فارس.
٣٩ نواف الفايز.
٤٠ ممدوح داوود الفايز.
٤١ لافي الزبن.
٤٢ كريم الزيدان.
٤٣ محمد الطفلاوي.
٤٤ محمد شاهر الفايز.
٤٥ عارف نايف الفايز.
٤٦ نايف الزيدان.
٤٧ فارس سمير الذياب الفايز.
٤٨ محرد عبد الله الخريشا.
٤٩ نايف الفايز.
٥٠ تواقيع غير واضحة (١٥).

مذكرة الكتاب والمثقفين الى الملك حسين

ياصاحب الجلالة

تحية واحتراما وبعد

من موقع المسؤولية التاريخية التي يتحملها الكتاب والمثقفون والمبدعون، في المجتمع، والمكانة المتقدمة للثقافة والفكر والابداع في ارساء كرامة الانسان وحريته وحقه في العيش الكريم دون جوع أو خوف أو اكراه.

ومن منطلق الحرص البالغ على الوحدة الوطنية ومواجهة الازمات كتفاً الى كتف واعتبارها الملجأ الاخير الواقي من الضياع.

ومن منطلق انحيازنا الكامل الى الحياة والقوى المتجددة فيها، تلك التي لايمكن ان تتفتح مستقبلاً عزيزاً قوياً الا في ظلال الحق والعدالة وشمس الحقيقة.

ونظراً للاحداث المؤلمة التي تجري في البلاد وتبعث على القلق العميق فاننا نحن الموقعين ادناه من كتاب الاردن ومثقفيه ومبدعيه نتوجه اليكم، ياصاحب الجلالة برأينا فيما يجري ونحن على ثقة من اهتمامكم الكبير:

اننا ياصاحب الجلالة نرى أن هيكل الدولة يستكمل منعته وامكانيات تطوره في التوازن الدائم بين سلطاته الثلاث المتمثلة في الحكومة ومجلس النواب والقضاء وأن هذا التوازن هو الذي يحقق حرية الفرد في اطار المسؤولية أمام المجتمع ويحقق ازدهار المجتمع في صالح الفرد والمجتمع. ولقد وقع ياصاحب الجلالة خروج على الدستور من قبل السلطة التنفيذية بما يهدد هيكل الدولة والمجتمع. فالحكومة تعمل، في غياب مجلس النواب وسلطته الدستورية مايحلو لها في مختلف المجالات واقدمت على سلسلة من الاجراءات آخرها مايتعلق بالاوضاع الاقتصادية، وكانت هذه القرارات أكبر من قدرة ابناء شعبنا على احتمالها. فاستشرى الفساد وعمت الانانية وتدنت روح المسؤولية في الجهاز التنفيذي، فلحق بالمواطنين ضيم من افعال الحكومة خصوصاً بعد ان استكملت السيطرة على السلطة القضائية والغت استقلاليتها فتداعت اركانها وهي المفخرة في بلادنا والمعروفة بالعدالة والنزاهة والدفاع عن المواطن، ولم يعد المواطن يجد في السلطات الثلاث ملجأ يحتمي اليه من تدخلات الحكومة خصوصاً بعد أن قامت بتفريغ الاعلام وجعله داعية لافعالها فقط وقامت بتصفية الصحافة الوطنية والحقتها جهازاً من اجهزة الاعلام الرسمية. فترسخت في نفوس المواطنين القطيعة بين الشعب والحكومة التي فقدت مصداقيتها.

وقد استعاضت الحكومة الحالية عن هذا التوازن بافتعال عناصر توازن شكلية وهمية تعتمد على استعمال القمع وتوسيع مؤسساته والتنظير لها. ولقد افقد هذا المواطنين اية امكانية لأي حوار مسؤول بناء بعد أن سدت الحكومة جميع منافذه. ولم يعد أحد بقادر على أن يحاور الآخر وفقد المواطنين حرية التعبير والقول والصحافة بله حرية السفر والتنقل والعمل. فضاقت الدوائر على الناس قدر ماضاق صدر الحكومة على سماع شكواهم. ولم يعد للناس أي سبيل للتعبير عن انفسهم الا كما يجري حالياً من حوادث مؤلمة.

اننا صاحب الجلالة !اذ نعلن بين ايديكم انحيازنا الكامل لصوت شعبنا، نتوجه اليكم بالرأي التالي:

١) اعادة النظر بالاجراءات الاقتصادية الأخيرة لصالح الفئات العريضة من ابناء الشعب وقطاعاته المختلفة، واعلان الحرب

على الغلاء ومحاسبة المسؤولين في الجهاز التنفيذي عن الفساد، ومعالجة مظاهر الازمة الطاحنة من صنوف الفقر والبطالة.

٢) ترحيل الحكومة الحالية وافساح الطريق للوصول الى حكومة ائتلاف وطني عريض تحظى بثقة مختلف فئات الشعب وقطاعاته، واجراء انتخابات نيابية ديمقراطية حرة ونزيهة يشارك بها المواطنون على اختلاف فئاتهم. دون تفريق وبموجب قانون انتخاب جديد ديمقراطي وعصري.

٣) الغاء قوانين الطوارىء والقوانين الاستثنائية وتلك المقيدة للحريات العامة والافراج عن حريات الصحافة والقول والتعبير والسفر والعمل، وافساح المجال لابناء شعبنا في تأليف مؤسساتهم الشعبية والسياسية.

٤) اطلاق سراح المعتقلين وخصوصاً اولئك الذين تم اعتقالهم اثناء الاحداث.

اننا ياصاحب الجلالة على ثقة من اهتمامكم برأينا ومتأكدون من ان صوتنا الصادر عن ضمير حي ومسؤول، انما يعبر عن قضايا شعبنا الطيب المعطاء المستعد للعمل والتضحية دوماً في ظل الاستقرار والكرامة والديمقراطية.

ودمتم جلالتكم ذخراً للوطن

عشرات التواقيع

عمان ـ الخميس ٢٠/ ٤/ ١٩٨٩

بيان جماهيري صادر عن فعاليات مادبا

أخي المواطن،

ان سلسلة الاجراءات الاقتصادية التي اتخذتها الحكومة لغايات تخصيص وفر لخزينة الدولة التي نضبت موجوداتها بسبب سوء الادارة وتفشي الفساد واستباحة المال العام وإقامة المشاريع الفاشلة، قد مست بلقمة عيش المواطنين وخاصة ذوي الدخل المحدود، مما أدى الى ظهور موجة عارمة من السخط على هذه الاجراءات. لذا فنحن الموقعين أدناه نطالب بما يلي:

١ ـ تشكيل حكومة إنقاذ وطني من عناصر لم تلوث أيديها بنهب المال العام ولا هي رهينة لغير الارادة الوطنية.

٢ ـ تطهير الحياة السياسية من الانتهازية ونبذ مدرسة الارتزاق والتزلف والمروق.

٣ ـ البدء في اجراءات «من أين لك هذا»، ولتطال هذه المسألة كبار موظفي الدولة والتجار والسماسرة وكل من تحوم حوله الشبهات حول الاثراء غير المشروع.

٤ ـ إطلاق الحريات العامة والشروع في تنظيم الحياة السياسية وذلك بالسماح للتنظيمات السياسية بالعمل.

٥ ـ وقف العمل بقانون الطوارىء والادارة العرفية والقوانين الاستثنائية والعودة الى الدستور ومنطلقاته الاساسية.

٦ ـ اطلاق المعتقلين السياسيين والكف عن سياسة القمع وجعل المحاكم بمستوياتها المختلفة أساساً في الفصل بالتهم الموجهة للمواطن.

٧ ـ وقف العبث بالمال العام وعدم القيام بأية أعمال ومشاريع تؤدي الى استنزاف المال العام كما حصل للعشرات من المشاريع الفاشلة التي كلفت البـ مئات الملايين ويرزح اقتصادنا الوطني بالديون بسببها ولم يستفد منها الا أصحاب العمولات.

إننا أمام محنة نرجو أن لا تتطور كما نرجو أن لا يتصور أحد أن المخرج من الازمة هو التسول عربياً ودولياً لانقاذ الأردن، فالانقاذ الحقيقي يبدأ بترتيب البيت الاردني على أسس سليمة وعملية، ومراجعة أمينة لكل مستلزمات البناء والتنمية والصمود قبل أن تقتلعنا جمعياً الاعاصير.

٢٠/ ٤/ ١٩٨٩
التواقيع

بيان صادر عن العين السابق نايف الخريشا

بعد أن تفجرت الاحداث الدامية في جنوب الاردن نتيجة تراكم عوامل الفساد والافساد التي عمت ساحة الوطن منذ عدة سنوات متجاهلة ارادة الخير لدى أبناء الاردن لابد لي من أن أخاطب أخواني المواطنين لابين لهم بأن الاحداث المؤسفة ماكانت لتكون لو أن المسؤولين عن شؤون الوطن أفسحوا المجال أمام الحوار البناء والكلمة المخلصة والرأي الصريح بدلا من افساح المجال للنفاق والمنافقين وللمنفعة والنفعيين فمنذ سنوات عم الفساد السياسي والاقتصادي بلادنا ولم يعد هناك حرمة للمال العام كما لم يكن هناك اهتمام بحرية المواطن وكرامته وحقه في العمل بل بلغ الغرور بالمسؤولين أنهم استخفوا بوعي الناس وعقولهم وحاولوا أن يعملوا الابيض أسود والاسود أبيض فكان لابد للاحداث ان تتفجر وللشعب أن ينهض ليقول كفى تدميرا وكفى تخريبا.

ولقد حاولت من خلال موقعي سابقا كعضو في مجلس الاعيان أن أنقل الى المسؤولين هموم المواطنين ومطالبهم وأنبه الى مواطن الخطأ وتفشي المحسوبية والشللية واستئثار الاقارب والمحاسيب والانتصار بمناصب الدولة وابعاد المخلصين ذوي الكفاءات والانتماء الحقيقي للوطن عن تلك المناصب بل ومحاربتهم حتى في لقمة عيشهم مما شجع الرشوة وزاد الفساد وزاد الاستهتار بمصالح الناس مما لم يعد في مقدور أحد أن يسكت عليها. ان الكلمة التي يجب أن تقال في مواجهة هذه الاحداث لتكون السبيل الى علاج مانحن فيه والى وضع حد نهائي لمعاناة الاردن والاردنيين هي ضرورة اعادة النظر في الاوضاع بتصحيحها ومحاسبة كل من خان هذا الوطن وظلمه واستهتر بالمال العام وكرامة الانسان وأباح الدماء.

فيا أبناء الاردن في مواقعكم، أيها المواطنون في كل مكان لتتوحد كلمتكم ولتقفوا وقفة رجل واحد من أجل رفع المعاناة عن وطنكم قبل أن يصبح من المحال اصلاح الاوضاع وتصويب الاخطاء واننا جميعا مسؤولون أمام الله والتاريخ عن هذا الواجب الوطني الذي لم يتساهل في القيام به الا أشباه الرجال.

اننا جميعا ابناء الاردن الواحد والاسرة الاردنية الواحدة قال عليه السلام: «مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم كمثل الجسد الواحد اذا اشتكى من عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى». وعهدي بكم رجالا وأبطالا وأحرارا. قال تعالى: «وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون»

التاريخ: ١٦ رمضان ١٤٠٩
الموافق: ٢٢/ ٤/ ١٩٨٩

نايف الخريشا

مذكرة تجمع د. جمال الشاعر الى الملك حسين

حضرة صاحب الجلالة الحسين المعظم.

نرفع الى مقام مليكنا كامل محبتنا وولائنا، ونضرع الى المولى القدير أن يحفظ بلدنا الاردن على طريق وحدته وعزته بقيادة الحسين الوطنية الشجاعة والرجال المخلصين.

يا صاحب الجلالة:

لقد حقق المجتمع الاردني المكاسب بقيادتكم وجهود أبنائه الاوفياء، فأصبح المجتمع المتطور القادر على مواكبة متطلبات العصر. وان ما يمر به من محنة تهدد هذه المكاسب، هي وليدة تراكمات من مشاعر الاسى وصلت الى مرحلة الغضب، عندما تجاوزت الاوضاع والاجراءات المتلاحقة حدود احتمال فئات من المواطنين في شؤون حياتهم، لا سيما في الآونة الاخيرة.

ولقد اقترنت الصعوبات الاقتصادية المتتالية، وما رافقها من قرارات حكومية متناقضة أو مستعجلة، بتجاوزات للقوانين والتقاليد الدستورية التي تضمن سلامة المجتمع، فصودرت أو الغيت مؤسسات الرقابة من مجلس الامة ووسائل التعبير عن الرأي، واخترقت السلطة التنفيذية استقلال المؤسسات العامة وقوانينها، كالبنك المركزي والضمان الاجتماعي والقضاء والصحافة.

وأخيراً أمعنت الادارة الحكومية في التسويف في بياناتها واعلاناتها المالية، اخفاء لعجز الخزينة المتعاظم والديون الخارجية. والتي فاقت اضعاف قدرات البلاد الذاتية وغير الذاتية، وبالاضافة الى ذلك تكون لدى عامة المواطنين الاقتناع بتفشي الفساد المالي والاداري، مما أدى الى فقدان الثقة بالبيانات والقرارات والادارة.

هكذا تداخلت عناصر المحنة وغذى بعضها بعضا، حتى انفجرت بالاسلوب المؤسف، ففرضت بالحاح علينا جميعا حتمية تدارك الامور واصلاحها جذرياً، على أرضية واضحة من شجب العنف أو التخطيط له او استغلاله ضد الاساليب الوطنية السليمة في التعبير عن الرأي، ونحن على ثقة تامة من أن جلالة الحسين سوف يعالج سلبيات مشاعر وممارسات أبناء شعبه الطارئة بمحبة القائد التي تتجاوزها من أجل تحقيق الاماني الوطنية الكبيرة. واننا لنضع امام قيادتنا المطالب التي نعتقدها اجماعا عاما:

أولا: اعادة النظر بالاجراءات الاقتصادية الاخيرة، وايقاف أية اجراءات جديدة، وذلك بالتشاور مع القيادات السياسية والاقتصادية الرسمية والشعبية، لوضعها في اطار من العدالة والاولويات والوفاق الوطني، ومراعاة الفروق الشاسعة بين الفئات الاجتماعية، لكي يتحمل الشعب كله وزرها بالاقتناع والاعتزاز.

ثانيا: تكليف المسؤولية التنفيذية لفريق موثوق من الشعب في رئيسه وجميع اعضائه، كبداية لا بد منها على طريق العمل الوطني والحوار المسؤول، واعتماد قواعد النزاهة في كل مستويات الادارة الحكومية.

ثالثا: العودة الى العمل بنصوص وروح الدستور ضمانة للوحدة والسلامة الوطنية، بما في ذلك الانتخابات النيابية المبكرة، واعادة الصحافة ووسائل التعبير عن الرأي الى ملكية المواطنين وممارسة الحرية، واتاحة الفرصة للعمل السياسي الجماعي والحوار العلني المتواصل البناء.

رابعا: تأكيد معاني المسؤولية للحكومة أمام مجلس الامة، واستقلال القضاء، والامتناع عن العمل بأوامر الدفاع والاحكام العرفية خارج النصوص الدستورية، وتطبيق أحكام القانون بما يتعلق بالحياة والمؤسسات الاقتصادية.

يا صاحب الجلالة:

ان المنعطف الذي تمر به البلاد يلقي على عاتق مليكنا المفدى مسؤولية وطنية، نضع كل آمالنا عليه وكل ثقتنا به لقيادة الدفة في الاتجاه الذي يرتضيه ضميره الوطني والقومي الحريص على كل مايعود على بلدنا بالخير والعزة.

وتفضلوا ياقائدنا المفدى بقبول كل محبتنا واحترامنا وتأييدنا.

عن التجمع الديمقراطي الوحدوي

الدكتور جمال الشاعر	الدكتور كارلوس دعمس	محمد فضل الطاهر
الدكتور محمد صالح العموران	الدكتور فيصل كتعان	المحامي طلال العمري
وهيب عبده الشاعر	المحامية نائلة الرشدان	محمد رمضان فارس
الدكتور عبد السلام تمحاوي	المهندس ابراهيم عطور	
أحمد المنور الحديد	أنور محمد الحديد	عمان في ٢٣/ ٤/ ١٩٨٩

مذكرة اهالي مدينة الفحيص الى الامير حسن

صاحب السمو الملكي

تحية الحق والعروبة

من منطلق إيماننا نحن اهالي الفحيص بكياننا الاردني الراسخ الوطيد، ومن منطلق حرصنا الاكيد على سلامة الوطن نعرض لسموكم ان ما آل اليه حال بلدنا في الآونة الأخيرة يدفع كل مخلص في هذا البلد الى المشاركة بابداء الرأي المخلص من منطلق الحس الوطني الواعي ونطالب بما يلي:

أولاً: بتشكيل حكومة وطنية قادرة على حمل آمال وطموحات الشعب الاردني وقادرة على محاسبة من أساء الى المال العام بأي شكل من الاشكال.

ثانياً: اطلاق حرية العمل السياسي وحرية التعبير والرأي والصحافة وتكوين المؤسسات السياسية التي تمثل ضمير وتطلعات وآمال شعبنا الاردني الاصيل.

ثالثاً: اعادة النظر بالاجراءات الاقتصادية الاخيرة ومعالجة آثارها.

رابعاً: الافراج عن المعتقلين السياسيين ومن بينهم معتقلي الفحيص.

خامساً: إجراء انتخابات برلمانية عامة في جو من الديمقراطية النزيهة واعادة النظر في قانون الانتخابات.

عشرات التواقيع

٢٥/ ٤/ ١٩٨٩

مذكرة النقابات المهنية الى الملك حسين

حضرة صاحب الجلالة الملك الحسين المعظم

عمان في ٢٥/ ٤/ ١٩٨٩

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،

فنعرض لجلالتكم انه بعد ارسال برقيتنا، رؤساء النقابات المهنية، الموجهة لسمو نائب الملك حول الاوضاع التي تمر بها البلاد، فقد تعرض احدنا وهو الزميل نقيب الجيولوجيين الجيولوجي جورج حدادين للايذاء بمحاولة اعتقاله في ليل ٢٢/ ٤/ ١٩٨٩ حيث داهم منزله رجال امن قاموا بتحطيم باب منزله والدخول اليه، والبقاء فيه لاكثر من ثلاث ساعات وحتى الساعة الثالثة صباحاً بانتظاره عند زوجته، وغادروا بعد ذلك مع ابقائهم البيت محاصراً حتى هذه الساعة، الامر الذي يسيء الى حرمة الاهل والمنازل بالاضافة الى اساءته الى حرمتنا جميعاً كمهنيين نمارس اعمالنا من خلال قوانين مستندة الى الدستور، وليست هذه المرة الاولى التي تضطهد فيها الحكومة زميلنا جورج بسبب مشاركته في الابراق الى جلالتكم حيث سبق وفصل من وظيفته اثر مناشدتنا جلالتكم التريث في اصدار نظام العلاوات الموحدة. كما هدد وقتذ وزير الداخلية نقيبين آخرين موظفين في الدولة بالطرد بسبب ممارستهما المشروعة كنقباء في عرض المشكلة والتي تهم اعضاء نقابتيهما على مسامع رأس الدولة.

هذا يا صاحب الجلالة نموذج من اضطهاد بعض قنوات التعبير المشروعة في الفترة الاخيرة حيث اصبحت الشكوى الى جلالتكم مغامرة تعرض صاحبها لمخاطر الاضطهاد..

نحن ما زلنا على ثقة من ان جلالتكم لا ترضون ان يساء الى نقاباتنا او من يمثلها، واننا لذلك نتوقع بأمل اكيد تلطف جلالتكم بتوجيه المسؤولين التنفيذيين لمراعاة الاصول في هذا الشأن بضرورة ابقاء الاحترام واللياقة متبادلين بين القطاعات الرسمية والشعبية في بلدنا المتماسك المحفوظ باذن الله تعالى.

وبهذه المناسبة نبدي لجلالتكم كمواطنين ابناء لهذا البلد بان اعتقال شخصيات شرفها الشعب بتمثيله مثل الدكتور رياض النوايسة، يسبب ايذاء عميقاً لمشاعر الناس يصعب احتماله ولا يسبب اعتقاله بالاضافة الى اعتقال العشرات من المواطنين في الايام الاخيرة وحتى اليوم، الا مزيداً من التوتر في ازمة يعمل جميع المخلصين على طريق انفراجها.

ونناشد جلالتكم وقد بدأتم باتخاذ اجراءات ايجابية ما زالت قلوب الناس مشدودة بانتظار ما يتبعها من مثيلات على درب الرشاد والخير ان يكون الاجراء التالي امركم الفوري بالافراج عن المعتقلين جميعاً ليعودوا الى مدنهم وقراهم فتطمئن القلوب الى المعالجة الايجابية للامور.

نسأل الله ان يسدد خطى جلالتكم لما فيه خير بلدنا وشعبنا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

التواقيع:

١ ـ المهندس ليث شبيلات، نقيب المهندسين ورئيس مجلس النقباء المهنيين.

٢ ـ السيد هاشم خريسات ، نقيب الصحفيين.
٣ ـ د . ممدوح العبادي ، نقيب الاطباء.
٤ ـ الاستاذ وليد عبد الهادي ، نقيب المحامين.
٥ ـ الصيدلي تيسير الحمصي ، نقيب الصيادلة.
٦ ـ السيد علي ابو الراغب ، نقيب المقاولين.
٧ ـ السيد هاشم سلامة ، نقيب الممرضين والممرضات.
٨ ـ د . اسحق خيري ، نقيب اطباء الاسنان.
٩ ـ المهندس الزراعي طارق التل ، نقيب المهندسين الزراعيين .
١٠ ـ د . احمد العجلوني ، نقيب الاطباء البيطريين.
١١ ـ الجيولوجي جورج حدادين ، نقيب الجيولوجيين.

مذكرة شخصيات وطنية الى الملك حسين

حضرة صاحب الجلالة الملك الحسين المعظم

تحية الاحترام والتقدير وبعد،

انّ من الحقائق الثابتة والمسلم بها انّ الموارد المادية الذاتية للاردن هي موارد قليلة اذا قيست باحتياجات المجتمع الاردني وبالدور الملقى على عاتق الدولة في الاردن وتلجأ الدول عادة الى التعويض عن شح الموارد المادية بمزيد من الاعتبار والاعتماد على عنصر «الانسان».

وكون الاردن يعتبر من البلدان الصغيرة قياساً أكسبه ميزة أن يدار بروح أسرية وعلى أساس من التواصل بين أبنائه، هذا التواصل الذي لايتوفر في ادارة البلدان الكبيرة، وهذه الميزة التي يتمتع بها الاردن تستوجب ايضا افساح دور اكبر للمواطنين للمشاركة في ادارة مجتمعة.

وبما أنّ القضية العربية من الواجب ان تكون موضع اهتمام وعناية كل الدول العربية فإنّ دوره في التعامل مع القضية العربية هو ايضا دور متميز خاص، وهذا التميز وهذه الخصوصية يستلزمان ايضا ان يكون المواطن في الاردن في موقع المشاركة الفاعلة في التعامل مع هذه القضية.

ومن هنا فانّ الادارة الناجحة والمنشودة للمجتمع في الاردن هي تلك الادارة التي تعتبر حصيلة التفاعل الايجابي المستمر مابين الادارة العامة (الحكومة) والمواطن بحيث تمارس الحكومة دورها ويشارك المواطن في ادارة شؤونه وفق القانون وفي ظل ضمان من الرقابتين الشعبية والقضائية.

واذا انفردت الحكومة بممارسة ادارة المجتمع وأبعد المواطن عن الاضطلاع بدوره في نطاق الشؤون العامة وغابت الرقابة

الشعبية وضيّق دور الرقابة القضائية، اذا تم ذلك او بعضه اصبح من المتوقع بل وقد يكون من المحتوم ان تعصف بالمجتمع ازمة او ازمات سياسية واقتصادية واجتماعية، واصبح لازما لتجاوز هذه الازمات او الخروج منها العودة الى مبدأ اشراك المواطنين في الشؤون العامة على الوجه الذي ينظمه الدستور وتمثله القوانين الدستورية.

والاردن اليوم يمّر بصعوبات يصفها البعض بأنّها ازمة اقتصادية، بينما وصفها بمعنى آخر قبل أشهر بأنّها ازمة مالية وكان بعض آخر قد وصفها قبل ذلك بأنّها ازمة نقدية .

وفي حقيقة الامر فان الازمة التي يعيشها الاردن هذه الايام تدل في اسبابها المباشرة وغير المباشرة انها ليست ازمة اقتصادية فحسب كما يبدو ظاهرها وانّما هي ازمة ذات ابعاد سياسية واقتصادية واجتماعية اساسها ضعف الثقة بين الادارة العامة والمواطن ومحتواها الفعلي أزمات مزمنة أهمها أزمة الحقوق والحريات العامة وازمة الديمقراطية وسيادة القانون.

ويمكن تلخيص الاسباب غير المباشرة للازمة التي نعيشها بأنّها تكمن في «اتباع الحكومات المتعاقبة اساليب ادارة عامة غير سليمة»، هذه الاساليب التي يمكن التعبير عنها بالمصطلح المعروف «بسوء الادارة» سواء كان سوء الادارة هذا ناتج عن اهمال او سوء نية.

كما ويمكن القول ان الاساليب الادارية غير السليمة التي انتهجتها الحكومات المتعاقبة قد تمت ممارستها على صعيدين، الاول هو الصعيد الاقتصادي او مجال الادارة العامة الاقتصادية، والثاني هو صعيد الادارة العامة الاوسع اي صعيد تعامل الحكومة مع المواطنين.

فعلى صعيد الادارة العامة الاقتصادية فإنّ الحكومات التي واكبت فترة الوفرة الاقتصادية التي مرّت بالاردن لم تحسن التعامل مع هذه الفترة وعملت على الأنفاق وكأن الموارد باقية مستمرة الى الابد، ولم تعمل على استثمار الموارد المتاحة لمواجهة المستقبل، وشجعت على الاستهلاك ولم توّجه المشاريع الحكومية كما لم توجه المواطن الى الاستثمار المنتج وانّما ساعدت على تحويل المجتمع الى مجتمع استهلاكي صرف يستهلك ماينتجه غيره من المجتمعات، وقد رافق هذا الانفاق الواسع للمال العام احتمالات تسيب في انفاقه وفي ادارته واحتمالات انتفاع غير مشروع من خلال تسيّب الانفاق.

وفي مرحلة شح الموارد استمرت الحكومة بالانفاق دون حساب ففي الوقت الذي بدأت فيه معظم دول العالم بترشيد انفاقها كنا ولانزال ننفق وكأنّ مواردنا لايتوقع نفاذها، وتعاملت الحكومات المتعاقبة مع الموارد وكأنّها ثوابت لاتتغير برغم معرفتها انّ اكبر واهم مصدر من مصادر موارد الدولة هما المعونات العربية وتحويلات المواطنين العاملين في الخارج وكلا المصدرين من المصادر المتغيرة والتي لايمكن الرهان على ثباتها.

لم تراع الحكومات المتعاقبة بدهية ان الاقتصاد يرتبط بالسياسة ارتباطاً لايقبل الانفصال، وقد تعاملت هذه الحكومات مع السياسة وكأنّها منفصلة تماما عن الاقتصاد، ومع الاقتصاد وكأنّه منفصل تماما عن السياسة.

وعلى صعيد تعامل الحكومة مع المواطن، فقد كان التطبيق العملي لسياسة الحكومة ولايزال قائما على المفاهيم الخاطئة التالية:

* الالغاء التام لدور المواطن في المشاركة في ادارة المجتمع بحرمانه من التعبير عن إرادته عن طريق المؤسسات المشروعة المنصوص عليها في الدستور.
* عدم الثقة بالمواطن (وبالتالي لم يعد المواطن يثق بالحكومة).
* اعتبار المواطن محلا للواجبات وليس اهلاً للحقوق.
* عدم الوضوح والصدق في التعامل مع المواطن.
* اغلاق وسائل التعبير المشروعة في وجه المواطن.

* انقطاع الصلة بين وسائل الاعلام والمواطن.
* اتخاذ قرارات مصيرية سياسية واقتصاديـــة دون الرجوع الى المواطن او المؤسسات الشرعية الدستورية.

وقد ترتب على هذا كله سيادة الذهنية العرفية لدى الادارة العامة في تعاملها مع المواطن وبالتالي خلق الازدواجية لدى المواطن في تعامله مع الادارة العامة، بحيث اصبح المواطن باطنياً، يظهر خلاف مايبطن.

واصبح الموظف العام يؤمن بنظرية استمداد السلطة من الحكومة لا من الشعب، وآمن الموظف العام بنظرية «الموظف العام السيد» لا بنظرية «الموظف العام الخادم»، واصبحت السلطة تمارس لذاتها وليس لتحقيق اهدافها وسادت المحسوبية الشؤون العامة، ووجدت البيروقراطية تربة خصبة تنمو فيها، واصبحت الادارة العامة تفترض ان المواطن مخطىء ومتهم وفي احيان كثيرة لاتسمح باثبات العكس.

وقد ترتب على تعامل الادارة العامة مع المواطن على التفصيل السابق ذكره ان اصبح المواطن مسكونا بالخوف من السلطة مشحونا بالحنق عليها، فليس متاحا له ممارسة معظم حقوقه وحرياته وليس متاحا له وسيلة للتعبير عن رأيه او عن ما يعاني، واصبح المواطن وامام ذلك مدفوعا امّا الى المهادأة والنفاق او تصنيفه معارضا للحكم مما قد يؤدي به الى مصاعب جائرة، وقد يفسر ذلك اختيار معظم المواطنين جانب الصمت لدرجة اصبح المجتمع الاردني يوصف بأنّه المجتمع الصامت وتوصف اغلبية المجتمع الاردني بالاغلبية الصامتة.

وأمّا عن الاسباب المباشرة التي أدّت الى ظهور الازمة معبرا عنها بالاحداث التي وقعت في مناطق مختلفة من البلاد فانّه يمكن تلخيصها بالتالي:

١ ـ كانت الحكومات المتعاقبة والاخيرة منها على الاخص تعلن حتى وقت قريب عن متانة الاقتصاد الاردني وبقوة الدينار الاردني وفجأة صُدم المواطن بحقائق معاكسة تماما لما كان يجري الاعلان عنه.

٢ ـ عدم اخذ رأي الفعاليات الشعبية او تبادل الرأي معها بشأن القرارات والاجراءات الاقتصادية التي اتخذت مؤخرا وذلك قبل اتخاذها.

٣ ـ سرعة صدور القرارات الخاصة بالاستجابة لمطالب صندوق النقد الدولي وكأنّها قدر لامفر منه وسرعة الاستجابة لهذه المطالب واعتبار المواطن هذه المطالب ماسة بسيادة الدولة وبالتالي بكرامة المجتمع.

٤ ـ عدم اهتمام الادارة العامة بردود الفعل الشعبية الاولية على قرارات رفع الاسعار الاخيرة، (وهذا يؤكد سيادة الذهنية العرفية لدى الادارة العامة).

٥ ـ امام كل ذلك، اصبح محتوماً ان يعبر المواطن عن نفسه بطريقة اخرى مثل التظاهرات التي يتخللها الحرق والسلب لعدم اتاحة الوسائل المشروعة للتعبير.

انّ الخروج من الازمة التي يعيشها الاردن لابد ان يأخذ بعين الاعتبار الاسباب المباشرة وغير المباشرة لهذه الازمة وطبيعتها. كما انّ معالجة الازمة دون المشاركة الايجابية للمواطن وبمجرد تحميله الاعباء المادية سوف يترتب عليها تفاقم الازمة لاحلها، واذا كان متصورا ان فرض مزيد من الاعباء المادية يمكن ان يؤدي الى زيادة الواردات فان مجرد زيادة الواردات وتخفيض النفقات قد يحل ازمة اقتصادية مؤقتة، ولكن لايحل الازمة على صعيد مساحة العلاقة بين المواطنين والادارة العامة.

ان الحل الجذري الذي يمكن ان يخرج بهذا المجتمع من الازمة المالية وبعث الامان الاقتصادي والسياسي هو اعادة النظر في منهج الحكم بحيث يصبح للحكم منهج جديد يقوم على الاسس التالي:

١ ـ تحديد صلة الحكومة بالشعب بحيث تصبح الحكومة ادوات الشعب في تحقيق اهدافه وفي قيامه بالتزاماته واعبائه وبحيث تصبح الحكومة امتداداً للشعب بحيث نضمن ان لايقع التناقض بين الحكومة والشعب بأي حال من الاحوال وهذا يقتضي

وجود معيار يحكم العلاقة بين الحكومة والشعب ويقينا ان المعيار الذي يحكم ويحدد صلة الحكومة بالشعب في كل وطن من الاوطان وخاصة عند اكثرية ابناء الشعب الذين ينطلقون من مشروعية وضرورة الحفاظ عليها وهذا المعيار هو الدستور، وبهذا المجال لابد ان نقرر ان الدستور في بلدنا قد اصابته غيبة منذ فترة طويلة بحيث اصبح الدستور بحاجة الى احياء وعلينا جميعا ان نعمل لان نعيد للدستور الحياة بحيث نخرجه من غيبته التي المت به منذ مدة طويلة لنحتكم اليه وليكون هو المعيار الذي يحكم ويحدد صلة وعلاقة الحكومة بالشعب.

٢ ـ ان نقطة البدء التي يجب ان نبدأ منها التفكير والتي نبدأ منها السير والتي نبدأ منها العلاج هي نقطة ارساء القيم والمبادىء والمؤسسات والحقوق والحريات الدستورية التي يتحقق بارسائها وضع منهج جديد للحكم يزيل جيوب عدم الثقة المتراكمة فيما بين الحكم والشعب بحيث يحل الصدق والصراحة فيما بين الحكومة والشعب محل الشكوك وعدم الثقة القائمة فيما بينها.

٣ ـ ان الصدق والصراحة والنزاهة من جانب الحكومة واجهزتها والصدق والصراحة من جانب الشعب ومؤسساته بحال توفرهما يقيان الالتحام المتبادل فيما بين الحكومة والشعب وهذا لايمكن ان يقوم الا باتاحة الحرية الفردية والعامة التي لاتحجبها اساليب الترهيب ولاتقيدها الا قيود المبادىء والاسس الدستورية باعتبار ان المبادىء والاسس الدستورية هي التي تحدد ماهو في مصلحة الشعب وما هو ليس في مصلحته.

اذا كانت نقطة البدء التي بدأنا منها وهي الدستور صحيحة وهي في يقيننا كذلك، واذا كان المعيار الذي يحكم ويحدد صلة الحكومة بالشعب هو الدستور، واذا كانت الحكومة يجب ان تكون امتدادا للشعب واداة من ادواته، فانها لتكون كذلك فان الشعب يصبح هو صاحب حق المجيء بالحكومة وصاحب الحق في تكوينها وصاحب الحق في محاسبتها.

ولاشك ان الشكوك وعدم الثقة القائمة بين الشعب والحكومة سببه ان لااحد من الشعب يعرف واحيانا لااحد من الوزراء يعرف لماذا ذهبت تلك الحكومة ولماذا اتى غيرها، دع عنك انه لااحد يعرف الاسس التي شكلت الوزارة سندا لها؟ لااحد يعرف البرنامج او المخطط الذي تلتزم به الحكومة قبل تكوينها وبعد تكوينها وتلتزم امام الشعب بتنفيذه ولاشك انه كلما ذهبت وزارة وجاءت اخرى يطرح تساؤل من معيتنا عن الاسس التي شكلت الوزارة سندا لها فلا يجد الجواب؟! واصبحت القناعة لدى الناس ان الوزير لايشارك بالقرار السياسي.

٥ ـ ان الدستور الاردني حدد حقوق المواطنين وواجباتهم في المواد (٥ ـ ٢٣) منه والمطلوب اعادة الحياة لهذه المواد والغاء كافة القيود والعقبات التي تحول دون ممارسة الحقوق الواردة بها.

فالدستور يؤكد ان الامة مصدر السلطات وهذا يعني ان كل سلطة من السلطات مصدر وجودها الأمة وينبغي على ذلك ان القضاء سلطة وليس مجرد مرفق عدالة فهو سلطة تراقب اعمال السلطة التنفيذية وتحمي حريات المواطنين، واعمال ذلك يقتضي توسيع صلاحيات محكمة العدل العليا او على الاقل اعادة الصلاحيات التي كانت لها عام ١٩٥٢ والغاء كل النصوص التي تقيد تلك الصلاحيات.

٦ ـ ان اعادة النظر في منهج الحكم تقتضي اتاحة الحريات والديمقراطية المنظمة بالدستور ولاشك ان ممارسة الحريات والديمقراطية المنظمة بالدستور والقانون خير حماية لسلامة وامن الوطن والنظام ولاشك ايضاً انه اذا سدت امام المواطن القنوات الشرعية المحددة في الدستور فان المواطن سيعبر عن نفسه باسلوب غير شرعي.

وفي هذا المجال لابد من التأكيد على ان الذين يطالبون بفتح القنوات للحقوق والحريات المكرسة في الدستور هم حماة الدستور وحماة المشروعية والذين يصادرون هذه الحقوق والحريات هم الذين يعتدون على الدستور.

٧ ـ ان اعادة النظر في منهج الحكم تقتضي فتح قنوات ممارسة الحقوق والحريات للمواطن واعطاء المواطن حق التفكير والتعبير وحق الرقابة الشعبية على الحكم عن طريق انتخابات نيابية حرة وممارسة حرية الرأي عن طريق الصحافة الحرة وفي اطار

ذلك يجب اعادة النظر في توقيف المواطنين دون محاكمة واعادة النظر في موضوع الممنوعين من السفر ومن العمل في المؤسسات العامة او الذين يفصلون من العمل دون مبرر الا الاستناد الى طلب أجهزة الامن ودون ان يتاح لهم حق الدفاع عن انفسهم.

٨ ـ ان اعادة النظر في المنهج الاقتصادي هي من أساسيات اعادة النظر في منهج الحكم:

١٠) ـ تؤكد الحكومات باستمرار على دور القطاع الخاص بهدف تقليص تدخل الدولة في حقل الاقتصاد والتموين ونرى ان هذا التوجه خاطىء وخطر ومناقض للتوجه العالمي الذي يقوم على تدخل الدولة حماية للفئات الفقيرة التي تشكل اكثرية الشعب.

ان اصحاب المصالح الاستغلالية هم الذين يروجون لمقولة ان كل مشروع تتولاه الحكومة هو مشروع فاشل من واقع الاردن قول غير صحيح، وهم بذلك يدافعون عن استغلالهم وفي هذا الاطار يجب اعادة النظر في موضوع دور القطاع الخاص الذي يعيش اصلا في بلدنا على حساب القطاع العام.

ب) ـ ان مجتمعنا عاش في السنوات الاخيرة في جو من الفوضى الاستهلاكية وهذا قول بحاجة الى تحديد فالحقيقة ان الاستهلاك الباذخ والانفاق الاستفزازي والمظهري الذي فرط وبدد ثروة الوطن والمواطن هو الذي اتاح لشريحة ضيقة في مجتمعنا غالباً ماتكون شريحة المستغلين من اصحاب الثروات الطفيلية الطائلة، وهذا يقتضي اتخاذ الاجراءات الاقتصادية اللازمة التي تلغي فرص الاستغلال والثراء غير المشروع لهذه الشريحة وبحيث تتحمل هذه الشريحة الاعباء اللازمة لاعادة التوازن الاقتصادي وبحيث لاتتحمل الطبقات الشعبية اعباء اضافية لانها لاتملك ماتعطيه.

وفي النتيجة يجب ان يتحمل الاغنياء المستفيدون من سنوات الطفرة القسم الاعظم من الاعباء المالية فالموظف والجندي والشرطي والفلاح والعامل بصورة عامة بقي دخله محدودا بينما تدنت قيمة النقد ولم تعد دخول هذه الفئات تقابل حاجاتها.

٩ ـ ان اعادة النظر في منهج الحكم تجعل من الاردن نموذجا عصريا حضاريا ويجعل الحكم مستقراً مقنعا لابناء الاردن ويجعل من الحكم امتداداً للشعب، والحكم المقنع لشعبه يحميه شعبه، وهذه ضمانة الاستقرار الوحيدة والاكيدة.

وتفضلوا بقبول أجّل الاحترام

٢٧/ ٤/ ١٩٨٩

التواقيع : .

المحامي سليمان الحديدي
المحامي خالد عرار
جودت المحيسن
المحامي صالح كنيعان الفايز
اميل يوسف عزيزات
الدكتور فارس ظاهر الفايز
المحامي موسى الاعرج
المحامي حسين مجلي
المهندس تيسير الصغير
المحامي سائد كراجة
عبد الله صايل الخريشا
امير اللواء المتقاعد مشهور حديثة الجازي
المحامي سليم الزعبي
المحامي سليم الحنابلة
المحامي ضيف الله شخاتره
الدكتور عبد الحافظ الشخاتبة
حمد الفرحان
د. حسن خريس
المهندس ميشيل مسنات
د. هاني حدادين
د. نبيه معمر
محمود المعايطة
المهندس عبد الغني ابو قورة
د. رضوان العبدلات
امير اللواء المتقاعد احمد شحادة الشويكي
وآخرون (تواقيع غير واضحة على صورة المذكرة التي بين ايدينا).

وثيقة ابناء مدينة السلط

حضرة صاحب الجلالة الملك الحسين المعظم

تحية الاحترام والتقدير وبعد ،

تداعى ابناء مدينة السلط يوم ٢٢ رمضان عام ١٤٠٩ هـ الموافق ٢٨/ ٤/ ١٩٨٩ للبحث في الاوضاع التي نجمت عن الحوادث المؤسفة اثر اعلان الحكومة السابقة عن بعض الاجراءات الاقتصادية ، وقد تدارس المجتمعون بروح ايجابية واحساس كامل بالمسؤولية تلك الاحداث والاسباب التي ادت اليها وتقرر بالاجماع ان يتقدموا الى جلالة القائد الرائد محط الآمال ومعقد الرجاء بهذه المذكرة سائلين المولى القدير ان يحفظكم ويرعاكم ويسدد على طريق الخير خطاكم .

يا صاحب الجلالة : نعرف عن جلالتك ما يدفعنا الى التوجه بالكتابة اليك ، فانت رجل حليم وعلامات حلمك كثيرة في هذا البلد ، وانت رجل صاحب تجارب عديدة وقاسية ، وانت انسان وعلى اتصال وثيق بكثير من رؤساء الدول ، وانت ملك قمت وتقوم بزيارات متصلة للعديد من البلدان ، وتتحدث وتتحاور وتدافع عن قضايا شعبك وامتك مع العديد من رؤساء الدول ، وانت ملك تسعى جهدك لتصون بلدنا وتحافظ عليه وتعمل جاهداً لتطويره وتنميته ودفعه في معارك التقدم والرقي ، وانت كذلك ومرة ثانية انسان .

يا جلالة الملك : نعرف انك تحب سماع الصدق وتحترم الصادقين ، وانت تعرف وبحدسك وتجربتك غير الصادقين ، ومع ذلك تظل حلياً وتظل ملكاً .

يا جلالة الملك : انك مواظب طويل النفس ولا تسلم بسهولة ، انك شجاع وغير هياب تؤمن بالقدر خيره وشره .

يا جلالة الملك : الاردن في كثير من البلدان يعرف بك .

يا جلالة الملك : ان هذا البلد الذي تنتمي اليه وتحبه وتضحي من اجله ، والذي تجاوز عمره على هذه الصورة سبعة عقود من الزمان مر بتجارب متصلة ليست كلها مريحة او مضيئة ، ولكنها بمجملها تجارب نافعة وفريدة اوصلته الى ما هو عليه اليوم ، صورة فريدة متميزة في عالم عربي لا تسر اوضاعه احد ، متمزق متشرذم ، مستقطب ، ضعيف رغم كثرة اهله ، وفقير رغم انسياب الخير في معظم ارضه ، في بعض اجزائه تخمة ، وفي بعضها الآخر ضيق ومعاناة ، ويكاد يتساوى في كل اقطاره بالفسحة الضيقة التي يمنحها لشعوب هذه الاقطار للمشاركة في صياغة حياته والاسهام في رسم صورة المستقبل .

يا صاحب الجلالة : نعترف اننا في الاردن نعيش ضائقة اقتصادية ومالية ونقدية ونعرف كذلك ان هذه الضائقة الازمة قاسية وشديدة ، ونعرف ايضاً ان جزءاً هاماً من اسبابها كان من صنع ايدينا والقسم الآخر مفروض علينا ، ونعلم كذلك ان مواجهة هذه الضائقة والتغلب عليها وتجاوز آثارها يتطلب التعرف على الاسباب المباشرة التي أدت اليها ، وقد أشرت جلالتك في اكثر من مرة الى ان هذه المرحلة التي نعبرها تحتاج الى مراجعة شاملة وتقييم موضوعي دقيق لاستخلاص النتائج والعبر .

يا صاحب الجلالة : ان فترة الطفرة والرفاه التي اجتاحت المنطقة وامتدت الى اردننا قد خلقت وانتجت انماطاً للسلوك والاستهلاك وافرزت مفاهيم وقيماً جديدة غريبة على مجتمعنا وعاداتنا وتقاليدنا ، وقد تكرست هذه الظواهر الغريبة الهجينة

عبر السنوات القليلة الماضية . هذه الطفرة وما صاحبها من مال سهل أدى الى عدم الحكمة في توظيف واستثمار هذه الاموال سواء في القطاع العام او القطاع الخاص او المشترك ، لقد قامت الحكومات المتعاقبة بتنفيذ عديد من المشاريع الخدمية التي ليس لها اولوية وقامت بتنفيذ مشاريع واجرت تعديلات وتغييرات عليها مما ضاعف تكاليفها دون مبرر .

لقد قامت شركات مساهمة عامة استثمرت فيها مئات الملايين وواجهت معظمها مشاكل ومصاعب أدت الى تصفية بعضها والى تخريب بعضها الآخر والى اعادة النظر وهيكلة بعض ثالث ، وتواترت احاديث كثيرة عن سوء التخطيط وسوء النية والتسيب الذي اصاب هذه الشركات ومع ذلك لم يقدم احد ممن اسهموا بالسطو على المال العام او اساءوا التصرف في الامانة الموكولة اليهم الى المحاكم مما اشعر العديد من المستهترين والمتنفعين والمضاربين والمنحرفين بامكانية استمرار السطو وتخريب المؤسسات والشركات وجني وتكديس المال الحرام .

لقد انشئت مؤسسات ودوائر للقيام بمهمات ووظائف لا لزوم لها ويمكن تأديتها بالكوادر القائمة لو اختيرت هذه الكوادر على اساس العدل والكفاءة . ولكن انتشار مراكز القوى والابتعاد عن القيم الشريفة والتضليل كل ذلك أدى الى هدر المال العام الوطني .

يا صاحب الجلالة : ان موضوع المزارعين ومديونيتهم التي تجاوزت (٤٠) مليون دينار من المآسي الماثلة والمستمرة ، وموضوع تنمية الثروة الحيوانية صورة اخرى عن سوء التخطيط وعدم صواب القرارات ودلالة واضحة على الفساد والانحراف .

ان زيادة اسعار معظم السلع الضرورية ادت الى عدم قدرة نسبة كبيرة جداً من ابناء شعبنا من الموظفين المدنيين والعسكريين والمتقاعدين والفلاحين والعمال على مواجهة التزاماتهم الحياتية .

يا صاحب الجلالة : ان الضائقة التي نمر بها والتي ادت الى ارتفاع تكاليف المعيشة وتدني قيمة العملة الوطنية مع ثبات الرواتب والاجور اثارت هواجس كثيرة بين ابناء اسرتنا . ان ارتفاع اسعار السلع يومياً او اسبوعياً او شهرياً اصبح امراً عادياً . ونضرب مثلاً : ارتفاع اسعار الدواء بصورة متكررة ولعل ذلك وحده يدعو الى التأني والمراجعة ، ونحن المواطنون نعرف في معركة الاسعار هذه من الغالب ومن المغلوب من الرابح والمنتهز الذي لا يخاف الله ومن الخاسر المتألم المسحوق .

وطلابنا يا صاحب الجلالة الذين يدرسون خارج الاردن وتأمين التحويلات اليهم ماذا نفعل بهم لن نثقل عليك ولكنها مأساة بين البنك المركزي والمصارف التجارية .

وشبابنا الجامعيون العاطلون عن العمل والبطالة المتزايدة ، وتدهور القطاع الزراعي ووصول نسبة عالية الى خط الفقر كل ذلك يثير القلق .

يا صاحب الجلالة : ان السلع المنتجة محلياً قد زادت اسعارها وبصورة متصلة ، وان ذبذبة اسعار الصرف ادت حتماً الى زيادة كلفة الاستيراد والى زيادة كلفة السلع المحلية المعتمدة في موادها الاولية على الخارج ، كثيرة هي الامثلة يا سيدي على المعاناة . . ومع ذلك فان هذه الضائقة قابلة للحل على المدى المتوسط ولكن حلها يتطلب زرع الثقة بين مؤسسات الدولة وبين المواطن هذه الثقة المطلوبة تكاد تكون منعدمة لاسباب كثيرة واحيلؤها يتطلب توفر عناصر متعددة وهذا لن يتوفر الا من خلال اعادة النظر في منهج الحكم بحيث يقوم هذا المنهج على الاسس التالية :

اولاً : تحديد العلاقة بين مؤسسات الدولة وبين الشعب ، والمعيار الوحيد المقبول هو الدستور الاردني وتطبيق احكامه .

ثانياً : ان قيام منهج سليم وصحي للحكم وفق احكام الدستور يقتضي الاقرار بالقيم والمبادىء والتسليم بالمؤسسات وبالحقوق والحريات التي نص عليها وتضمنها الدستور .

ثالثاً : ان الصدق والصراحة والنزاهة من جانب مؤسسات الدولة ، والصدق والصراحة من قبل الشعب المتنظم في

مؤسساته هي الطريق الى النمو والتقدم .

رابعاً : ان من اسباب عدم الثقة والشكوك بين الشعب والحكومة ـ أية حكومة ـ هو غياب المعايير التي يتم بموجبها تشكيل الحكومات ، فغالباً ما تأتي حكومة وتذهب أخرى دون ان يعرف الناس وربما السادة الوزراء سبب ذهاب حكومة وتشكيل غيرها ، كم مرة عبر مسيرتنا تشكلت حكومة على صورة فريق منجانس لها برنامج تلتزم به ويجري تقييم انجازها على اساسه ؟ كم مرة اقترف مسؤولون اخطاء وتمت محاسبتهم ؟

خامساً : ان الدستور الاردني حدد حقوق المواطنين وواجباتهم في المواد (٥ ـ ٢٣) والمطلوب اعادة الحياة الى هذه المواد والغاء كافة القيود وازالة كل العقبات التي تحول دون ممارسة الحقوق الواردة بها . فالدستور يؤكد ان الامة مصدر السلطات ويترتب على ذلك ان القضاء سلطة وليس مجرد مرفق عدالة . وهو على هذا النحو سلطة تراقب اعمال السلطة التنفيذية وتحمي حريات المواطنين ، وينبني على ذلك ضرورة توسيع صلاحيات محكمة العدل العليا ، وفي هذا الاطار وبسبب كثرة القوانين المؤقتة التي تصدر في غياب السلطة التشريعية نرى ضرورة وجود محكمة عليا تنظر في دستورية القوانين ، وعند هذه النقطة ايضاً نأمل بالغاء المحاكم العرفية العسكرية والعودة الى القضاء المدني وسيادة القانون .

سادساً : ان اعادة النظر في منهج الحكم تقتضي اتاحة الحريات والديمقراطية المنظمة وفق احكام الدستور ، وليس من شك ان ممارسة هذه الحريات بالاسلوب الديمقراطي وضمن احكام الدستور والقوانين الصادرة بمقتضاه هي الضمان الاكيد لحماية الوطن والنظام ولا ريب ان غياب الحريات وانعدام الديمقراطية وسد جميع قنوات التواصل المشروعة والمكرسة في نصوص الدستور ستؤدي الى افرازات غريبة وممارسات خاطئة مشوهة ، وسيلجأ المواطن للتعبير عن نفسه باسلوب او اساليب غير شرعية .

سابعاً : ان اعادة النظر في منهج الحكم تقتضي فتح قنوات ممارسة الحقوق والواجبات للمواطن وتكريس حق المواطن في التفكير والتعبير وحق الرقابة الشعبية على الحكم عن طريق انتخابات نيابية حرة ، وممارسة حق التنظيمات السياسية ، وممارسة حرية الرأي عن طريق الصحافة الحرة ، وهنا لا بد ان نؤكد على ضرورة تعديل قانون المطبوعات لالغاء هواجس الخوف من ممارسة حرية النقد الموضوعي البناء .

وفي اطار ذلك يجب اعادة النظر في توقيف المواطنين دون محاكمة واعادة النظر في موضوع الممنوعين من السفر ومن العمل في المؤسسات العامة او الذين يفصلون من العمل دون مبرر الا الاستناد الى طلب اجهزة الامن ودون ان يتاح لهم حق الدفاع عن انفسهم .

يا صاحب الجلالة : ان اعادة النظر والمراجعة الامينة للمنهج الاقتصادي هي من اساسيات اعادة النظر في منهج الحكم ، ولا شك عندنا ان من الاسباب المباشرة التي ادت الى ظهور الازمة الاخيرة معبراً عنها بالاحداث التي وقعت في مناطق مختلفة من الاردن ما يلي :

١ ـ كانت الحكومات المتعاقبة في العقد الاخير والحكومة الاخيرة على الاخص تعلن باستمرار عن متانة الاقتصاد الاردني وقوة الدينار الاردني وفجأة وبلا سابق انذار او اعداد فجع المواطن بواقع وحقائق مختلفة اشد الاختلاف .

٢ ـ ترتب على انخفاض سعر صرف الدينار زيادة كبيرة في الاسعار تجاوزت كحد ادنى ٤٠٪ في كثير من الاحيان وللعديد من السلع الضرورية وغير الكمالية ، ولا تزال الاسعار في ارتفاع مستمر ومتصل .

٣ ـ قامت الحكومة باتخاذ العديد من القرارات والاجراءات الاقتصادية دون محاولة تبادل الرأي والمشورة حول مضمون هذه القرارات والابعاد والآثار التي تترتب عليها مع الفعاليات الشعبية المختلفة .

٤ ـ ان القرارات الاخيرة التي ادت الى زيادة اسعار مشتقات البترول بصورة خاصة وما سوف يترتب على ذلك من زيادات

حتمية على العديد من الخدمات والمنتجات الصناعية يدل على عدم اهتمام الحكومة بردود الفعل الشعبية وتكريس مفهوم التعامل الفوقي مع الجماهير .

٥ ـ ان تبرير الحكومة لهذه القرارات التي ادت الى زيادة كبيرة في اسعار مواد اساسية للمواطن بدعوى الاستجابة لتوصيات بعثة صندوق النقد الدولي الداعي الى تخفيض عجز الموازنة والغاء الدعم للسلع وتخفيض عجز الميزان التجاري وميزان المدفوعات يدل على التسليم السريع والاستجابة الفورية لهذه التوصيات لسرعة الحصول على شهادة حسن السلوك التي تمكن الحكومة من خلال نادي لندن ونادي باريس الحصول على قروض جديدة وجدولة القروض القديمة المرهقة لكاهل هذه الدولة .

٦ ـ في ضوء كل ذلك اصبح محتوماً ان يعبر المواطن عن نفسه بطريقة اخرى مثل التظاهرات التي يتخللها اتلاف بعض الاموال العامة والخاصة ـ رغم اننا نستهجن مثل هذا التصرف ـ كل ذلك لعدم توفر الوسائل المشروعة للتعبير .

يا صاحب الجلالة : ان الذي جرى في الأردن على محدوديته يجري مثله واشد كثيراً في العديد من دول العالم التي تعاني من المديونية وانعدام الحرية وغياب الديمقراطية والذي يجري حالياً في الاتحاد السوفييتي والصين الشعبية والعديد من دول آسيا وامريكا اللاتينية شاهد على ما نقول .

يا صاحب الجلالة : رغم معرفتنا بصعوبة الوضع المالي والاقتصادي وضرورة العمل الوطني المشتركة لمواجهته الا ان تجاوز هذا الوضع لن يتم بالامكانات المحلية ، ولا بد من التوجه الى اقطار الامة العربية للمساندة على تجاوز هذه المحنة ولكن بفهم جديد ورؤيا جديدة . ان توصيات صندوق النقد الدولي تتلخص عادة : بشد الاحزمة من أفقر الناس ، وتقليص العجز في موازنة الدولة ، وتخفيض قيمة العملة لجعل المستوردات الرئيسية غالية الثمن ، والغاء الدعم للسلع الاساسية ، وبيع المؤسسات العامة الى القطاع الخاص ، ولا تتضمن شروط الصندوق وتوصياته في معظم الاحيان سياسات واضحة لمكافحة التضخم بزيادة فرص العمل والانتاج ، ولا تحث على تخفيض الانفاق العسكري ، وقد تأكد بوضوح انه عندما تتبع الدول المدينة هذه الشروط تثور الاضطرابات ، ويقول الامريكان في واشنطن هذه الايام : ان صندوق النقد الدولي أهم عدداً من الثورات اكثر من ماركس ولينين معاً .

يا جلالة الملك : ان معالجة المديونية لا تتم بالتخفيف من حجمها او في تأمين خدمتها بل في انعاش اقتصاد الدولة والنهوض به ورفع مستوى المعيشة للمواطنين ، ويمكن تحقيق ذلك برفع مستوى الانتاج وكفاءته ونوعيته ، وهذا يتطلب اعادة الثقة والمصداقية والثبات في القرارات ، فمع النمو والثقة يستمر تدفق رأس المال بدءاً من توقف هروب رأس المال المحلي والكفاءات ، فلا يوجد نقص في رأس المال وانما يوجد نقص في الاماكن الجيدة التي يمكن ان يستثمر فيها .

يا جلالة الملك : لقد عمدت الحكومة الاخيرة الى تعظيم دور القطاع الخاص وعمدت الى محاولة دفعه للقيام بمبادرات مختلفة ولكن هذا القطاع لم يتجاوب الى حدود تلك التطلعات وظل يعيش في ظل القطاع العام وتابعاً له ، اننا ونحن نرحب بدور اوسع للقطاع الخاص والمبادرات الفردية الا ان هناك حدوداً لا يجوز تجاوزها وقطاعات ومرافق لا يجوز ان تحير له .

ان اصحاب المصالح الاستغلالية والانتهازيين يروجون دوماً مقولة ان المشاريع الحكومية مشاريع فاشلة وان الاجدى تحويلها وبيعها الى القطاع الخاص ، والحقيقة ان اي مشروع سواء كان في القطاع العام او الخاص يعتمد نجاحه او فشله على الادارة التي تشرف عليه وعلى التخطيط والدراسة المسبقة ، ان كوادر المشاريع والمؤسسات جميعها سواء كانت انتاجية او خدمية هم من ابناء هذا الوطن . والفارق الوحيد هو تحقيق العدل والمراقبة الجادة ومكافأة المجد وتشجيع الابداع واطلاق المواهب .

لقد عاش مجتمعنا في السنوات الاخيرة في جو من الفوضى الاستهلاكية ومن شيوع انماط من الاستهلاك الباذخ والانفاق

الاستفزازي والمظهري الذي اسهم في تبديد ثروة الوطن ، وضمن هذا المناخ الذي هيء له استطاعت شريحة صغيرة في مجتمعنا ـ في معظمها من المستغلين والابتزازيين واصحاب الثروات الطفيلية الطائلة ـ من استنزاف هذه الموارد المحدودة . وفي تقديرنا انه على هذه الفئة المتنفعة والتي قامت بتهريب الاموال الى الخارج ان تتحمل القسم المهم من الاعباء المالية وان تسعى فوراً الى اعادة التوازن للاقتصاد الوطني وتوفير العملات المطلوبة للاسهام في تحريك الاقتصاد وتنمية الصادرات .

يا صاحب الجلالة : اننا برغم كل ما سبق ندرك ان هناك ضغوطاً سياسية تمارس على هذا البلد لاخضاعه وجره الى مواقف تخالف قناعاته وألتزاماته القومية . ونود ان نؤكد لجلالة القائد اننا معكم وبكم سائرون لتحدي كل هذه الضغوط . اننا نعرف كذلك الادوات التي تمارس الضغوط من خلالها . وعلى هؤلاء ان يفهموا اننا نجوع ونعرى ولا نفرط بحريتنا او كرامتنا . على هؤلاء ان يدركوا اننا نحميهم وندفع الاذى عنهم .

يا صاحب الجلالة : ان تنمية قدراتنا الذاتية واستثمار امكانياتنا وثرواتنا يتطلب حشد كل الجهود المخلصة الشريفة المتزرعة في تراب هذا الوطن . . ويتم ذلك من خلال مناخ حر ديمقراطي يكفله الدستور .

ان قيام مجلس التعاون العربي خطوة على طريق طويل ، وان حسن استثمار هذه الفرصة بالتنسيق العلمي والتخطيط الشامل الموضوعي ومن خلال الوعي على مفهوم التكامل للاقتصاد العربي وادراك ان هذا المجلس جزء من خطة قومية وليس حلقة منغلقة سيكون سبيلنا الى الانعتاق من ذل السؤال .

ان الخروج من هذه الضائقة يتطلب المصارحة المطلقة وتزويد الناس بكل المعلومات الضرورية من خلال وسائل اعلام واعية وامينة وكفوءة وصادقة وبيان الابعاد المترتبة على المشكلة التي نواجهها ان المشاركة في تحمل العبء تقتضي المشاركة في صنع القرار .

لقد قلت واكدت يا صاحب الجلالة ان الانسان هو اغلى ما نملك فلنلتق بهذا الانسان ولنعط لهذا الانسان الفرصة لاطلاق المواهب وقوى الابداع واستثمار قدراته وطاقاته وتوظيفها لخير هذا الوطن . . ليمارس الانسان حقوقه الدستورية ليقوم بقناعة مطلقة بتأدية واجباته .

يا صاحب الجلالة : اننا لن نجدد البيعة لاننا ما زلنا على عهد الرجال ، معك سنمضي ومعك سوف نتجاوز هذه المحنة ، ومعك ومن خلفك سنعلي بناء هذا الوطن ليظل منارة لامتنا ، ومع امتنا العربية التي سترى الحق لن نخضع ولن نتنازل عن ثوابت سياستنا التي ارسيتها عبر مسيرة طويلة .

يا صاحب الجلالة : انت رأس هذه الاسرة ، وانت ملك ، وانت انسان ، انت حنيم وبحلمك سوف نطوي صفحة لنبدأ ونستمر معك على طريق الخير .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

بيان اللجنة النسائية الوطنية في الاردن

يا جماهير شعبنا في الاردن

يا جماهيرنا النسائية

منذ ايام اهتز جنوب ووسط وشمال الاردن باحد اوسع التحركات الجماهيرية التي شهدتها البلاد منذ سنوات طويلة . حيث اعلنت الجماهير الشعبية عن رفضها لكافة الاجراءات الاقتصادية الناتجة عن السياسات الاقتصادية الخاطئة التي ادت الى ارتفاع نسب البطالة ، واغراق البلاد بالديون الخارجية ، وانخفاض القوة الشرائية للدينار ، والغلاء الفاحش الذي استهدف المواطن في لقمة عيشه ، وحملت الجماهير الحكومة مسؤولية الفساد والتلاعب بمقدرات الشعب ، مطالبة بتشكيل حكومة وطنية ، وقالت كلمتها ضد مصادرة الحريات العامة والاستهانة بحقوق المواطنين في المشاركة برسم سياسات البلاد من خلال المطالبة باجراء انتخابات نيابية حرة نزيهة .

وبالرغم من مشروعية تلك المطالب الشعبية الا انها وجهت من قبل الدوائر المعنية باجراءات منافية لابسط قواعد احترام حقوق الانسان في التعبير عن رأيه بصدد قضاياه المصيرية والوطنية ، حيث سقط عشرات الضحايا من قتل وجرحى وزج بالمئات من المواطنين في السجون ولوحق العشرات منهم تضييقاً لحرية التعبير عن المطالب المشروعة .

يا جماهير شعبنا

يا جماهيرنا النسائية

ان الامر الملفت للنظر تلك الهجمة الشرسة على نسائنا اللواتي حاولن التعبير عن موقفهن بالمشاركة في التحرك الجماهيري العفوي والسلمي في الجامعتين الاردنية واليرموك ، حيث زجت السلطة مجموعة من الطالبات في السجون وتعرضت مجموعة من طالبات اليرموك للضرب المبرح والاهانة والملاحقة والاعتقال كما زج بالطالبة تهاني الشخشير الطالبة في الجامعة الاردنية في سجن جويدة حيث لا تقاليد لمعاملة المعتقلات السياسيات الامر الذي اثار استهجان واستنكار الاوساط النسائية والجماهيرية الواسعة .

يا جماهيرنا الشعبية

يا جماهيرنا النسائية

ان موقف السلطة المتمثل بزج الطالبات في السجون وتعريضهن للضرب المبرح والاهانة والملاحقة يمثل انعطافة خطيرة ، اذ تلجأ السلطة لارهاب القطاعات النسائية المختلفة وبالاستهتار بالخصوصية الانسانية والاجتماعية للنساء وتعريضهن للضرب والاهانة والسجن بما يتنافى والتقاليد الاجتماعية السائدة ، كما يؤكد على استمرار الاستهتار بالحريات العامة التي كفلها الدستور لكل مواطن ومواطنة ، الامر الذي يتطلب من كافة الجماهير النسائية وقفة صلبة للدفاع عن حق النساء بالمشاركة في التعبير عن الرأي في كل ما يمر بالبلاد من احداث وبكل الوسائل وعلى رأسها وجود التنظيم النسائي المستقل .

يا جماهير شعبنا

يا جماهيرنا النسائية

ان الجماهير النسائية مدعوة لحشد جهودها من اجل الافراج عن كافة المعتقلين والمعتقلات فوراً والنضال من اجل اطلاق الحريات الديمقراطية واحترام الحقوق الدستورية وتطبيق مبدأ فصل السلطات ، ومن اجل العمل على تغيير جذري في السياسة الاقتصادية لضمان تجاوز أسباب ونتائج الازمة الاقتصادية الخانقة .

الحرية لكافة المعتقلين والمعتقلات

الحرية للطالبة تهاني الشخشير

ومعاً نحو تحقيق كافة المطالب الجماهيرية المشروعة .

اللجنة النسائية الوطنية في الاردن

عمان ٣٠/ ٤/ ١٩٨٩

ابناء مدينة العقبة

جلالة الملك الحسين المعظم حفظه الله .

نرفع نحن أبناء مدينة العقبة أخلص مشاعر التأييد لجلالتكم وندعو الله أن يحفظكم ويرعاكم بتوفيقه .

ياصاحب الجلالة ،

لقد أكرمنا الله بك حين أكرمك بأنك من آل بيت نبيه الكريم ، أهل الحكمة والحلم والحنكة في قيادة الامة ومعالجة قضاياها الداخلية والمصيرية .

ياصاحب الجلالة ،

إن أبناء مدينتك (العقبة) يرجون أن يتقدموا بين يدي جلالتكم بوثيقتهم هذه آملين بحلمكم وعطفكم الابوي بتحقيق رجائهم بالمشاركة في عرض وجهة نظرهم عن الواقع الذي يعيشه أبناء بلدنا الاردن الغالي هذه الايام من منطلق تشجيعكم لابناء شعبكم الوفي على الحوار البناء الذي فتحتم قلبكم الكبير له مع جميع أهلك في الاردن .

ياصاحب الجلالة ،

انطلاقا من حرصنا على المزيد من التقدم والبناء والازدهار لبلدنا الاردن العزيز، نرى ان من أهم دعائم هذا البناء ، ينبغي أن يكون في الحرص على سيادة الدستور وأحكام القانون واستقلال القضاء وعدم تجاهله وتجاوزه من قبل السلطة التنفيذية او باسمها .

ياصاحب الجلالة ،

يكفل الدستور الحريات للمواطنين كما يقرر الواجبات ، ومن هذه الحريات حرية التعبير قولاً وكتابة ، وحرية العمل والتنقل ، وقد جسدتم جلالتكم هذا بشعاركم (الانسان أغلى ما نملك) .

وأما فصل بعض المواطنين من وظائفهم وأعمالهم ومنع آخرين من العمل وخاصة من الذين أنهوا دراساتهم الجامعية ، وعدم السماح لهم بالسفر سعيا وراء لقمة العيش الكريمة او لتحصيل العلم ، بدون سند قانوني ، فهو اعتداء على الدستور وعلى شعاركم (المواطن أغلى مانملك) مما يُفقد المواطن عاطفة الحب التي يجب أن تكون سائدة بين المواطن والمسؤول . وتعلمون جلالتكم ان (عزة الوطن من عزة المواطن) .

ياصاحب الجلالة ،

ان اعطاء المواطنين حق المشاركة الفعلية في معالجة قضاياهم هو الضمانة الحقيقية للازدهار والامن والاستقرار ، وذلك من خلال إعادة الحياة النيابية التي أعلنتم جلالتكم عنها ، وإعطاء دور أوسع للمؤسسات الشعبية والنقابات المهنية لكي تتحمل مسؤولياتها بالمشاركة في البناء التشريعي والانتاجي .

ياصاحب الجلالة ،

إن ماوقع في أردننا الحبيب من حوادث مؤسفة ، والتي قدر الله أن طوقتموها جلالتكم بحكمتكم ، لايخفى على جلالتكم انها لم تكن وليدة ساعتها بقدر ماكانت نتيجة مجموعة عوامل متراكمة ، كان آخرها الاجراءات الاقتصادية الاخيرة والغلاء

الذي أثقل الايدي الأمينة التي تقدر إمكانيات البلد المحدودة مادياً، كما تقدر الضائقة المالية التي يعاني منها المواطنون.

ياصاحب الجلالة،

لقد كرّمتم مدينة العقبة فأوليتموها اهتماماً خاصاً، ولولاكم لما كانت كما عليه الان تنظيمياً وبناءً بحيث غدت بفضلكم ثغر الاردن الباسم، ونرجوا ان نؤكد لجلالتكم صدق شعورنا بعطف جلالتكم وحرصكم على إحقاق الحق لأي مواطن من أبنائكم في وطننا العزيز.

ونحن أبناء العقبة لانكتمكم شعورنا الصادق بأننا أصبحنا غرباء في بلدنا، ولانبالغ إذا قلنا إننا نكاد أن نصبح كالهنود الحمر في أرضنا التي نشأنا عليها وورثناها عن الاجداد في العقبة القديمة، ولسنا متخلفين كالهنود الحمر ولاينطبق علينا الادعاء بإنعزاليتهم أو رفضهم للقوانين والتطور المعاصر. ودليلنا على ذلك العديد من مذكرات تظلماتنا المتكررة للمسؤولين ومنها ما كان مرفوعاً لجلالتكم ونشك في وصولها لجلالتكم، ويتلخص ذلك في قبولنا لقرارات لجنة تنظيم العقبة سابقاً في أرضنا ثم في سلطة إقليم العقبة الحالية وتعاوننا معهم وتنفيذنا لقراراتهم ولكن، حيث وصلت السكين العظم الآن فباعت سلطة الاقليم أحياء البلدة القديمة لدائرة التطوير الحضري بسعر دينار واحد للمتر الواحد، واقتصر على دائرة التطوير في الحي الذي بدأت العمل به (حي صلاح الدين) على تزفيت الشوارع بعد أن ضيقت مساحتها للحصول على مساحة تجارية أكبر وأبقت البيوت القديمة على حالها بعد أن اقتطعت أفنيتها للمتاجرة بها، ومع أن كلفة المتر الواحد لم تتجاوز الثلاثة دنانير ثمناً للارض وكامل الخدمات، إلا أنها فرضت علينا ثمناً للمتر الواحد أربعة عشر ديناراً مستغلة حرصنا على الحفاظ على أراضي الاجداد وتمادت في المتاجرة حتى بأفنية بيوتنا وعرضها في مزاد علني لتجار العقارات في الاردن بمبلغ وصل لاثنين وعشرين ديناراً مما أعجزنا عن الاحتفاظ ببقية بيوتنا لنا، فكيف بحال أولادنا الذين سيصبحون بلا مأوى في بلدهم، بعد أن أعجزتنا دائرة التطوير بالمزايدات التجارية التي يمارسها في تلك السوق السوداء، المحمية رسمياً بسيف السلطة مما لانشك بأن ضمير جلالتكم لايرضاه لأي مواطن من عشائر محافظات المملكة التي وزعت عليهم أراضي الدولة في محيطهم مجاناً أو بأسعار رمزية، ونحن نلتمس من عدل جلالتكم الايعاز بإحقاق الحق ورفع يد دائرة التطوير الحضري عن أراضينا وإعادتها لسلطة إقليم العقبة لتتولى بنفسها إعادة تنظيمها وتطويرها مع استعدادنا التام للمشاركة الايجابية في التنفيذ بموجب قانون سلطة إقليم العقبة وقانون البلديات في المملكة الاردنية الهاشمية.

ياصاحب الجلالة،

لايخفى على جلالتكم أن قطاعاً واسعاً من أبناء العقبة يمتهن حرفة صيد الاسماك، وقد كانت تكفل مصدر رزق لهم ولعائلاتهم كما كانت تشكل رافداً إقتصادياً للوطن، وذلك قبل ظهور تعقيدات الاجراءات المحلية، فلكي يستطيع الصياد الحصول على تصريح سفر للصيد لسفرة واحدة لاتستغرق أسبوعاً، أصبح الان مضطراً لمراجعة سبع سلطات محلية تأخذ من وقته حوالي أسبوعين بالاضافة للصعوبات التي يواجهها الصيادون في المياه الاقليمية لمصر والسعودية مما تسبب في هجر معظم الصيادين لهذه الحرفة الانتاجية وعرضتهم وعائلاتهم للحاجة.

ياصاحب الجلالة،

إن لاخوانك الصيادين من أبناء العقبة أملاً بأمركم السامي للسلطات المحلية بتخفيف التعقيدات التي لاحاجة لها بها لايمس الضرورات الامنية، ورجاء بجهودكم المباركة لتكليف الجهات المختصة بالاتصال بالمسؤولين بالدولتين الشقيقتين مصر والسعودية بالسماح لصيادي الاسماك بالصيد في مياهها الاقليمية.

حفظكم الله ورعاكم ذخراً للامة والوطن.

العقبة في ٢٠/ ٥/ ١٩٨٩

مذكرة فعاليات لواء مادبا الى رئيس الوزراء الشريف زيد بن شاكر

دولة رئيس الوزراء الاكرم:

يسعدنا، نحن الفعاليات الشعبية والاجتماعية والنقابية في لواء مادبا، أن نزجي لسيادتكم التحية الصادقة آملين أن تتكرس لنا جميعاً فرصة التعبير الحر عن ارائنا ومعتقداتنا السياسية، وعلى فتح أقنية الحوار لغد نرى جميعنا مواطنين ومسؤولين أننا نحمل سوية مسؤولية الوصول بأردننا ـ الدولة ـ النظام والشعب الى الوضع الذي يستطيع فيه الرد على التحدي المتمثل في التربص الامبريالي بمقدرات شعبنا، وعلى حقه المقدس في العيش بحرية وسلام وعلى خياره الوطني المستقل في اتخاذ المبادرات، والمقررات، والاتجاهات السياسية والفكرية والاقتصادية التي تؤمن له الصمود والفلاح في معركة مصيره الوطني.

من هنا فاننا نرى البطء في اتخاذ الاجراءات العملية التي تؤمن للشعب العربي الاردني المزيد من المنعة، والاستقرار، والحرية، سيزيد من حدة الاشكالات التي تعيق مسيرة التقدم والنهوض الذي دعا اليه جلالة الملك المعظم في كتاب التكليف السامي.

لذا فإننا نلفت نظر سيادتكم مجدداً الى ضرورة ايلاء المطالب الشعبية التالية اهتمامكم الشخصي لينتقل الاردن وهو معافى الى المواقع المتقدمة التي وضعه فيها موقعه الاستراتيجي كحلقة من حلقات الصمود القومي في مواجهة التعنت واللامبالاة التي تعيشها المنطقة العربية.

أولا: الغاء الاجراءات الاقتصادية الأخيرة للحكومة المقالة والتي الحقت الضرر بمختلف القطاعات، وفتح الباب أمام أوسع مشاركة شعبية لصياغة برنامج انقاذ اقتصادي يوزع أعباء التقشف توزيعاً عادلاً على جميع طبقات المجتمع ومراقبة تطبيقه من خلال مشاركة شعبية. فالشعب الذي يتحمل التضحيات والمشاق في سبيل انقاذ البلاد، من حقه أن يشارك في صنع القرارات التي يتوقف عليها مستقبل البلاد.

ثانياً: ـ العمل على اطلاق الحريات العامة والديمقراطية، والغاء الاجراءات الاستثنائية، والاحكام العرفية، وايقاف عمليات التدخل في شؤون النقابات والجمعيات والنوادي وسائر المؤسسات الشعبية، وضمان حرية التعبير والنشر والصحافة، والغاء جميع القرارات التي صدرت سابقاً بمنع السفر والفصل من العمل ومصادرة الوثائق التي اتخذت على خلفية الآراء السياسية لاصحابها.

ثالثاً: التهيئة على كل الاصعدة للمباشرة في التحضير للانتخابات النيابية بمزيد من الضمانات للحريات العامة، وتعديل قانون الانتخاب فيما يخص حرية الناخب والمرشح بما يضمن حق جميع المواطنين في الترشيح، واعادة النظر في توزيع المقاعد النيابية وفي الاجراءات التي تتعلق في عملية تسجيل الناخبين بما يسهل مهمة الناخب ويضمن أوسع مشاركة شعبية في الانتخابات، وتعديل العمر القانوني للناخب ليشمل سن الثامنة عشرة، وتخفيض رسوم الترشيح بما يضمن عدم اقتصار عملية الترشيح على المقتدرين مادياً.

رابعاً ـ التوسع في اطلاق يد القضاء والدولة في محاسبة ومحاكمة المسؤولين عن الفساد والرشوة في الادارة وانزال العقاب العادل بهم ليكونوا عبرة للأجيال ولحملة المسؤولية الوطنية

خامساً ـ اطلاق سراح باقي المعتقلين السياسيين الذين مضى على اعتقالهم وتوقيفهم أكثر من شهر دون محاكمة أو استجواب أو اتهام، والكف عن ملاحقة الوطنيين الشرفاء ومداهمة بيوتهم ليعودوا جميعهم الى أسرهم ووظائفهم الخاصة والعامة.

سيادة الرئيس...

اننا على ثقة من أن كامل القرارات والاجراءات التي سوف تتخذونها في هذا الاتجاه سوف تلقى كل التأييد والترحيب من أبناء شعبنا العظيم مما سيفتح الأبواب على مصراعيها لتجري الثقة بين الحكومة والشعب على قاعدة متينة من الفهم المتكامل للأدوار والواجبات والحقوق فيما بين الطرفين.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والمودة.

١٩٨٩/٥/٣٠

الموقعون:

صالح نهار السيوف، رئيس مجلس قروي المأمونية.
شكري سلايطة، مختار عشيرة السلايطة.
المحامي صالح زعل الكتيعان الفايز.
د. عبد الحافظ الشخانبة.
الجيولوجي جورج حدادين، رئيس الهيئة المشرفة لمجمع النقابات المهنية.
عبد الله فؤاد حمارنة، رئيس لجنة مهندسي لواء مادبا.
محمود الفايز، عضو الهيئة الادارية لنادي منجا.
صالح فهد، رئيس نادي منجا الثقافي الرياضي.
عبد الحميد محمد طلاق الحلايبة.
المهندس جهاد الحمارنة، عضو مجلس قروي منجا.
د. فاديا حدادين، رئيسة نادي صاحبات الاعمال والمهن.
د. نوفان المعايعة.
نبيلة غيشان.
المحامي بسام اليعقوب.
المهندسة خلود حمارنة.
المهندس رجائي كرادشة، عضو الهيئة المشرفة لمجمع النقابات المهنية.
د. غسان حدادين، عضو الهيئة الادارية لنادي الوحدة.
جانيت كرادشة.
عيثم الطوال.
المهندس فايز الفايز، نائب رئيس لجنة مركز مهندسي مادبا.
جريس النحاس، عضو الهيئة الادارية لجمعية الانوار التعاونية.
اميل يوسف عزيزات.
رائدة حمارنة.
وجدان جماني.
زياد هلسا.
باسم هلسا.
المحامي فهد الشاهين.
هزاع مسلم الفقهاء.
خليل نهار.

مذكرة نسائية جماهيرية الى رئيس الوزراء

دولة رئيس الوزراء الأكرم

تحية وبعد،

ايماناً منا بمصلحة وطننا وضرورة الاسهام في تطويره وتقدمه، وتحقيق العدالة الاجتماعية والرفاه لكافة قطاعات شعبنا، فاننا نرى ان الاحداث التي جرت في الاردن مؤخراً، جاءت نتيجة غياب الحريات الديمقراطية عن كافة قطاعات الشعب بما فيه النساء، ونتيجة لسياسات اقتصادية أدت الى تفاقم الأزمات المعيشية بكل ماحملته من انعكاسات على شعبنا بكل فئاته وخاصة العائلات الكبيرة العدد وذات الدخل المحدود، وان تهدئة الأوضاع واعادة الطمأنينة والاستقرار لاتكون الا بالاستجابة للمطالب الشعبية التي عبر عنها شعبنا بوسائل مختلفة، واننا إذ نضم صوتنا الى أصوات أبناء شعبنا ونتبنى مطالبهم نؤكد على ضرورة الاستجابة للمطالب التالية:

١ ـ الغاء الأحكام العرفية واعادة الحياة للدستور واطلاق الحريات العامة والديمقراطية.

٢ ـ الاسراع في اجراء الانتخابات النيابية على قاعدة تعديل قانون الانتخاب بما يكفل حق جميع المواطنين بالترشيح والانتخاب وفق اسس ديمقراطية عادلة.

٣ ـ العودة عن الاجراءات الاقتصادية الاخيرة والتي نتج عنها ارتفاع تكاليف المعيشة وتفشي ظاهرة البطالة وازدياد الاعباء الحياتية على كاهل أسرنا الى درجة غير محتملة. وبنفس الوقت اعادة النظر بالسياسات الاقتصادية للتوصل الى حلول جدية ناجحة للازمات القائمة.

٤ ـ ضمان حقنا كنساء في تكوين وانشاء تنظيم نسوي مستقل قادر على تمثيلنا وتبني همومنا ومشكلاتنا والدفاع عن مطالبنا وحقوقنا.

٥ ـ الافراج الفوري عن كافة المعتقلين السياسيين والاستجابة لمطالب عائلاتهم بالعودة الى ذويهم لممارسة حياتهم الطبيعية الى جانب أبناء شعبهم والتوقف عن اعتقال وملاحقة الفتيات بما يتنافى مع الأعراف والتقاليد الاجتماعية السائدة.

١٩٨٩/٦/١٩

الموقعات:

الكاتبة أمينة العدوان
المحامية أسمى خضر
د. صفاء القسوس
سميرة اميل عزيزات ـ مأدبا
سميحة التل ـ اربد
عبلة محمود ابو علبة
اعتصام خالد عيسدات ـ عضو نقابة البتروكيماويات
هيفاء العتوم ـ عضو نقابة الخدمات الصحية
أكابر حمارنة ـ والدة معتقل
نعيمة هشام عوض ـ زوجة معتقل
رشيدة طه ـ زوجة معتقل
المعلمة ايمان رزق العبدلات
المعلمة سوسن خالد عكاشة
المهندسة سناء النمر
المهندسة عبير زريقات
المحامية يولا حدادين
الصيدلانية أميمة عزب الخواجا
المهندسة انشراح حمدان
المهندسة الزراعية اروى الحنبلي
المهندسة الزراعية كريمة غانم
المحامية سلام شنار
المهندسة الزراعية غادة الدباس
المهندسة حنان مضاعين
المهندسة خولة النمري
الصيدلانية نداء عبد الغني
زكية نصراوي ـ اربد من ذوي المعتقلين
جميلة قندح الزعبي ـ اربد من ذوي المعتقلين
حفصة سليمان الزعبي ـ اربد من ذوي المعتقلين
الصحفية سهير التل
النقابية اوجيني حداد
د. حنان البديري
منوة عودة الله الحباشنة ـ الكرك
ميساء طعمة نفاع ـ عضو نقابة المصارف
سحاب شاهين
يسرى الكردي
تغريد سليم الخولي ـ عضو نقابة

الخدمات الصحية
نجاح البطاط ـ عضو نقابة الصناعات الغذائية
فضية هلسة ـ والده معتقل
سعاد عبد الرزاق سعيد ـ زوجة معتقل
نورة النحاس ـ زوجة معتقل
د. تغريد شرياحة
د. هيام حسن شلبابة
د. أمل امبابة
د. منال امبابة
د. سهى النحاس
د. ناديا حدادين
د. صباح فراج
د. منار النمري
د. ابتسام خطاب
المحامية المتدربة رولا حدادين
المهندسة الزراعية اسمهان حتر
المهندسة حنى البديري
تهاني الشرع ـ طالبة في جامعة اليرموك
ديمة عقل ـ طالبة في جامعة اليرموك
سبا الزين ـ طالبة في جامعة اليرموك
سائدة نصري سليم ـ اربد
اوديت نحاس ـ مأدبا
نبيلة غيشان ـ مأدبا
خالدة عساسفة ـ الكرك
مليحة أحمد حباشنة ـ الكرك
عبلة صلاح حباشنة ـ الكرك
لبيبة ناصر ـ الكرك
سميحة الحباشنة ـ الكرك

نجاح خيطان ـ الكرك
ريما زكي هلسة ـ الكرك
عفاف هلسة ـ الكرك
فهمية هلسة ـ الكرك
كوثر جزعة هلسة ـ الكرك
ابراهيم غياضة ـ الكرك
جميلة خيطان مصاروة ـ الكرك
تغريد برقان ـ الكرك
بسمة عكشة ـ الكرك
عبير حمدان ـ طالبة في جامعة اليرموك
دنيا صلاح عبد اللطيف ـ طالبة في جامعة اليرموك
رحاب الخطيب ـ طالبة في جامعة اليرموك
ميسر احمد سليم ـ الرصيفة
هدى جميل أحمد ـ الرصيفة
تهاني ذيب حمزة ـ الرصيفة
يسرى محمد خليل ـ الرصيفة
خولة جميل احمد ـ الرصيفة
عالية عبد الرحيم ـ الرصيفة
الكاتبة ريما محمد ملحم
الكاتبة رغدة محمد
وجدان الافغاني
هيفاء جمال
نجلاء حسون
خولة الاشهب
امنة عيسى احمد ـ عضو نقابة الغزل والنسيج
جائيت كرادشة ـ مأدبا
جميلة حمارنة ـ مأدبا
بديعة حمارنة ـ مأدبا
هيام طوال ـ مأدبا

غادة عزمي ـ مأدبا
عطاف النمري ـ اربد
وفاء محمد حتاملة ـ اربد
لمى بني هاني ـ اربد
ايمان عكور ـ اربد
شما عقاب اسعد عزام ـ اربد
آمال علي مطالقة ـ اربد
هدى المستريحي ـ اربد
سحر نصيرات ـ اربد
منى صادق ـ اربد
المعلمة خولة احمد دروسين
المعلمة وداد احمد يوسف عبد
فاطمة النجاب
منى شامية
عليا الاشهب
ماجدة ابويمن
جواهر محمد الخطيب ـ عضو نقابة البتروكيماويات
نورة عيساوي ـ عضو نقابة المصارف
منتهى سالم احمد ـ عضو نقابة الغزل والنسيج
عطاف المصلح ـ عضو نقابة الممرضات
نجية اسعد دلقموني ـ اربد
مأري ماردينى ـ اربد
المعلمة غادة محمد يوسف
المعلمة سمية محمود القيسي
المعلمة رشيقة عبد الهادي حسين
المعلمة مكرم الكيلاني
تمام خليل محمد سليمان ـ عضو نقابة الصناعات الغذائية
آمنة الحلوة ـ عضوة نقابة المصارف

نورا الخطيب ـ عضوة نقابة الخدمات الصحية
انتصار مطر ـ عضوة نقابة المصارف
هند دياب دلقموني
منى حتاملة ـ اربد

المعلمة ليلى حسن عنبتاوي
المعلمة فاطمة عبد الله عثمان
المعلمة نجوى ابراهيم حجير
المعلمة ميسون عبد الله بلعاوي
سميرة عويس ـ زوجة معتقل
حنان هلسة ـ زوجة معتقل

عفاف الشلبي ـ زوجة معتقل
خديجة كمال خليل ـ زوجة معتقل
ماجدة المصري
الصحفية محاسن الامام
الصحفية سميرة عوض
الصحفية لميس برغوتي

عريضة أهالي مدينة الزرقاء ومحافظتها الى رئيس الوزراء

سيادة رئيس الوزراء الأكرم

تحية واحتراماً وبعد،

نحن المواطنين الموقعين أدناه من سكان مدينة الزرقاء ومحافظتها ايماناً منا بعدالة المطالب التي طرحها اخواننا المواطنون في محافظات معان والكرك والطفيلة والسلط وعمان واربد، والتي عبر عنها كتاب التكليف السامي الموجه لسيادتكم، نتقدم بمذكرتنا هذه وكلنا أمل وثقة بأن حكومتكم لن تتوانى في تنفيذ تلك المطالب الوطنية العامة وهي:

١ ـ الافراج عن كافة المحتجزين أثناء الأحداث الأخيرة في البلاد.

٢ ـ رفع الأحكام العرفية والقوانين الاستثنائية واطلاق الحريات العامة لجميع المواطنين بما يضمن فتح أقنية الحوار المسؤول وتحقيق المشاركة الشعبية.

٣ ـ اعادة النظر في الاجراءات الاقتصادية الأخيرة لتصحيح الأخطاء، وتصويب المسيرة ومعالجة الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها البلاد.

٤ ـ انجاز الاصلاح الاداري والمالي ووضع حد للفساد والرشوة والاستغلال والاحتكار والربح الحرام والجرائم الاقتصادية ومحاسبة المسؤولين الذين يثبت اقترافهم لهذه الجرائم بحق شعبهم ووطنهم.

٥ ـ تعديل قانون الانتخاب الحالي بما يضمن الآتي:

أ ـ حق الترشيح لكل مواطن.

ب ـ مشاركة الشباب في الانتخاب من سن ١٨ عاماً.

ج ـ عدم تقسيم الدوائر الانتخابية المعتادة الى دوائر صغيرة، ضيقة لاتضمن العدالة في التوزيع النسبي للسكان.

د ـ تمديد مدة الدعاية الانتخابية المحصورة بثلاث أسابيع فقط بما يتلائم والعملية الانتخابية يتم بعدها اجراء انتخابات نيابية عامة حرة ونزيهة تأتي بمجلس نيابي يمثل الشعب تمثيلاً حقيقياً، قادر على حمل الأمانة الشعبية، والمشاركة الفعالة في صنع القرار ومراقبة اعمال السلطة التنفيذية بما يخدم المصالح العليا للوطن والمواطنين.

وتفضلوا سيادتكم بقبول وافر الاحترام.

حزيران ١٩٨٩

مذكرة أهالي محافظة المفرق

وجه سكان محافظة المفرق مذكرة الى الملك حسين في شهر حزيران. وفيما يلي أبرز المطالب التي تضمنتها المذكرة:

* اعادة النظر في قرارات رفع الاسعار والحد من الارتفاع المستمر لاسعار السلع والمواد الغذائية الاساسية الاخرى.
* اطلاق الحريات العامة التي نص عليها الدستور وخاصة ما نصت عليه المواد من (٥ ـ ٢٣) والغاء الاحكام العرفية والقوانين الاستثنائية.
* اجراء انتخابات نيابية عامة حرّة ونزيهة دون تدخل السلطة التنفيذية وتعديل قانون الانتخاب ليحقق أكبر قدر من الحرية للمشاركة الشعبية في الانتخاب واعتبار شروط المرشح المنصوص عليها في الدستور هي الاساس وما عداها هو المخالف للدستور.
* التعامل بالصراحة التامة والصدق ما بين مؤسسات الدولة والمواطن.
* اطلاق سراح المعتقلين بسبب الاحداث الاخيرة أو بسبب آرائهم الفكرية.

المفرق في حزيران ١٩٨٩

مذكرة أهالي مدينة اربد

وجه المواطنون في مدينة اربد في شهر حزيران مذكرة الى الحكومة تحمل تواقيع الآلاف منهم. وجاء في المذكرة: «اننا نضم أصواتنا لكل الاصوات الشريفة التي ارتفعت في مدن وقرى الاردن للمطالبة بتحقيق الاصلاحات الاقتصادية والسياسية، ونطالب بما يلي:

* الغاء كافة القرارات المرتبطة برفع الاسعار.
* اطلاق الحريات الديمقراطية، حرية الرأي والتنظيم والصحافة، وكل الحريات التي ضمنها الدستور في مواده من (٥ ـ ٢٣).
* الغاء الاحكام العرفية واحياء الدستور بما يضمن استقلال السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية.
* الغاء قانون الانتخاب الحالي.

* اجراء انتخابات نيابية نزيهة بموجب قانون انتخاب ديمقراطي جديد يضمن لكافة أبناء الشعب الذين تنطبق عليهم المواصفات الواردة في الدستور لحق الترشيح.
* الامتناع عن دفع الديون المترتبة على الدولة أسوة بالعديد من بلدان العالم المدينة لصندوق النقد والبنك الدوليين.
* اطلاق سراح المعتقلين والمطاردين السياسيين اثر الاحداث الاخيرة وكافة المعتقلين والسجناء السياسيين من قبل ».

اربد في حزيران ١٩٨٩

وثائق عمالية

بيان صادر عن اللجنة العمالية الوطنية

الاحداث الأخيرة التي اجتاحت مناطق مختلفة من البلاد وأجمع على تسميتها انتفاضة الخبز والديمقراطية، كشفت عن عمق الازمة الاقتصادية التي تمر بها البلاد وحدّة المعاناة التي وصلت اليها الجماهير الشعبية في الاردن، نتيجة الأوضاع الاقتصادية المتردية والتي تسبب في وصولها الى ماوصلت اليه النهج الاقتصادي للحكومات المتعاقبة وتوجته حكومة زيد الرفاعي الأخيرة بسلسلة من الاجراءات التجويعية بغية تخفيض العجز في موازنة الدولة وتوفير الأموال لتسديد أقساط وفوائد القروض الخارجية التي فوجيء المواطنون أنها من أعلى نسب المديونية في العالم نسبة لعدد السكان.

ان الأزمة الاقتصادية التي تعصف بالبلاد المرشحة لمزيد من التردي لم تكن قدراً محتوماً على الأردن وانما كانت نتيجة للامعان في نهج العبث والاستهتار والتبعية المطلقة للامبريالية ممثلة بصندوق النقد الدولي الذي وقعت فيه حكومة زيد الرفاعي صك الاستسلام الاقتصادي للامبريالية العالمية، بعد أن تمكن ازلام أمريكا في الاردن من نهب خيرات البلاد وتهريبها للخارج وترك البلاد تنوء بأعباء الديون الخارجية بعد أن أوصلوها الى حالة الافلاس التام.

ان جماهيرنا الشعبية تدرك أن انقاذ البلاد من الوضع المتدهور يتطلب اطلاق الحريات العامة وافساح المجال للجماهير للمشاركة في تقرير مصير الوطن واعطائها الحق في التنظيم السياسي والاجتماعي والغاء الأحكام العرفية وكافة القوانين الاستثنائية واطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين والغاء الاعتقال السياسي واجراء انتخابات نيابية حرة ونزيهة بعد أن يتم تعديل القانون الانتخابي بما يتفق والمطالب الجماهيرية المعلنة.

ولأن الطبقة العاملة من أكثر الطبقات الشعبية قدرة على التنظيم ولأن لها تنظيمها النقابي المعترف به رسمياً ولأنها تستند على ارث نضالي زاخر حيث كانت الطبقة العاملة فصيلاً نشطاً من فصائل حركة التحرر الوطني وقوة طبقية خاضت نضالاً طبقياً مميزاً منذ صدور قانون النقابات العمالية عام ١٩٥٣ حيث حققت من خلال هذا النضال العديد من المكاسب العمالية

مثل قانون التعويض لعام ١٩٦٠ وكذلك العديد من الاتفاقيات الجماعية والمكتسبات الاجتماعية التي تحققت في ظروف صراع مرير مع أصحاب العمل وأجهزة السلطة الطبقية التي ساندت اصحاب العمل ضد العمال عبر مراحل الصراع المختلفة وساهمت في ضرب الحركة النقابية وفرض قيادة انتهازية نفعية معادية لمصالح العمال، حيث ساهمت هذه القيادة في التستر على سياسة ضرب الطبقة العاملة الاردنية من خلال ادخال العمالة الوافدة ونشر البطالة بين العمال، واضعاف الحركة النقابية لتسهيل مهمة الهجوم على مكتسباتهم العمالية والاعتداء على أجورهم وفصلهم من العمل يساعدهم في ذلك قانون العمل الذي لايحمي العمال من الفصل التعسفي.

اننا مطالبون كنقابيين وعمال في هذه المرحلة التي تمر بها البلاد باعادة تنظيم صفوف الطبقة العاملة وتعبئتها من أجل تطهير الحركة النقابية من القيادات الرجعية لتستعيد الحركة النقابية دورها النضالي في الدفاع عن مصالح العمال وحقوقهم المكتسبة، ومن أجل الانخراط في النضال الوطني العام التي تخوضه جماهيرنا الشعبية في مختلف المواقع والشرائح الاجتماعية الوطنية على ارضية البرنامج الوطني المرحلي الذي تكرس من خلال الوثائق والمذكرات والبيانات التي صدرت عن القوى الوطنية والشعبية في الاردن والتي نعلن باسم اللجنة العمالية الوطنية، التي تداعى عدد من النقابيين التقدميين والوطنيين لتشكيلها، عن تأييدنا لهذه المطالب وستعمل هذه اللجنة على مواصلة النضال العمالي في سياقه الوطني العام والطبقي الخاص وصولا الى تحقيق اهداف اماني شعبنا في الاردن والمتجسدة في قيام حكومة وطنية ذات برنامج انقاذ وطني شامل يحظى بتأييد ومساندة كافة أبناء الشعب الاردني ويرتكز بشكل اساسي على مايلي:

١ ـ الغاء الأحكام العرفية وكافة القوانين الاستثنائية.

٢ ـ اطلاق الحريات العامة وافساح المجال للمواطنين لممارسة حقهم في حرية المعتقد والتنظيم السياسي.

٣ ـ اطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين.

٤ ـ تعديل قانون الانتخابات بالغاء كافة المواد المقيدة لحرية المواطنين في ممارسة حق الترشيح والانتخابات واجراء انتخابات نيابية حرة نزيهة.

٥ ـ التراجع عن الاجراءات الاقتصادية الأخيرة والغاء الاتفاق مع صندوق النقد الدولي.

٦ ـ التأكيد على وحدة الشعب الاردني الفلسطيني في تصديه لمهمات النضال الوطني والتأكيد على دعم ومساندة الانتفاضة الباسلة في الاراضي المحتلة.

اللجنة العمالية الوطنية
عمان/ حزيران ١٩٨٩

مذكرة وفد الحركة العمالية لمقابلة الملك حسين

حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم

لاشك إن هذا التوجه لفتح قنوات الحوار مع جميع قطاعات الشعب ومن ضمنها الحركة العمالية التي تمثل أكبر شريحة في

المجتمع الأردني ويقع على عاتقها العبء الأكبر في تخطي الأزمة الاقتصادية التي تمرُّ بها بلدنا. شيء هام جداً. وهذا كان مطلباً من مطالب الحركة النقابية.

إن الحركة النقابية والعمالية تواجه العديد من المشاكل والقضايا ولها همومها ومعاناتها وتتلخص هذه القضايا بالنقاط الرئيسية التالية:

١ ـ قانون العمل: إن القانون المعمول به حالياً قد وضع عام ١٩٦٠ وأصبح لايتلاءم مع الظروف القائمة وكنتم قد أمرتم في عام ١٩٧٨ بمنا ة الأول من أيار باصدار قانون عمل جديد ومتطور ولم ينفذ هذا الأمر حتى الآن.

٢ ـ العمالة الوافدة: وان العمالة الوافدة تشكل منافساً خطيراً للعامل الأردني وأصبح من الضروري تنظيم عملية الاستخدام بمشاركة النقابات بما يضمن أولوية حق العامل الأردني بالعمل والعيش الكريم.

٣ ـ البطالة: إن البطالة تزداد يوماً بعد يوم وتطال جميع القطاعات بدون استثناء، الأمر الذي يتطلب إيجاد الحلول المناسبة لهذه المسألة بمشاركة الحركة النقابية وكذلك مشكلة الغلاء وارتفاع الأسعار والضرائب. هذا إلى جانب التسريح بالجملة والفصل التعسفي وتخفيض أجور العمال.

٤ ـ الحريات النقابية: تتعرض الحركة النقابية للتدخل في شؤونها الداخلية من قبل الأجهزة الامنية، ويتجلى ذلك في منع العديد من النقابيين من الترشيح لمراكز نقابية، والمنع من السفر ومصادرة جوازات السفر وحرمانهم من حق العمل، وملاحقتهم في أرزاقهم. وإن العديد من زملائنا النقابيين رهن الاعتقال الآن رغم أوامر جلالتكم بالافراج عن كافة المعتقلين في الأحداث الأخيرة. وآخر مثال على تدخل الأجهزة الأمنية هو ما جرى قبل هذا اللقاء مع جلالتكم حيث تم استبعاد رئيس نقابة الخدمات الصحية من حضور هذا اللقاء اسوة بالزملاء رؤساء النقابات الموجودين في هذه القاعة.

وبمناسبة الانتخابات النيابية وحديث جلالتكم بأن قانون الانتخاب سيعدل ليضمن تمثيل كافة شرائح المجتمع فإن الطبقة العاملة تأمل أن يكون لها ممثلوها في مجلس النواب أسوةً بالعديد من الدول العربية وغيرها.

لنا أمل كبير بأن جلالتكم ستولون هذه القضايا عنايتكم واهتمامكم

والسلام عليكم.

١٩٨٩/٦/١٨

وثائق شبابية

بيان الى جماهير الطلبة والجاليات الاردنية خارج الوطن

كل الدعم لانتفاضة جماهيرنا الاردنية

ضد سياسة التجويع والفساد والقمع

- من أجل الغاء زيادات الاسعار وحماية المصالح المعيشية للجماهير الشعبية
- من أجل محاسبة المسؤولين عن الفساد ووقف نهب موارد الدولة

● من اجل تشكيل حكومة ائتلاف وطني واباحة الحريات العامة واجراء انتخابات نيابية حرة.

أيها الزملاء الطلبة

يا ابناء جالياتنا الاردنية خارج الوطن

منذ مساء الثلاثاء الماضي والمظاهرات الشعبية العارمة تجتاح معظم مدن وقرى اردننا الحبيب، من معان والطفيلة الى الكرك ومأدبا والسلط والفحيص وعجلون واربد وعمان، احتجاجاً على الارتفاع في اسعار العديد من السلع الاساسية والذي فرضته الحكومة تنفيذاً لشروط الاتفاقية المجحفة التي عقدتها مؤخراً مع صندوق النقد الدولي والتي تمثل استمراراً لسياسة ارتهان البلاد للقروض والمساعدات الخارجية والتضحية باستقلالها الاقتصادي واحكام تبعيتها للاحتكارات المالية العالمية.

لقد خرجت جماهير الشعب الى الشوارع لتعبر عن استنكارها لسياسة الاعتداء على قوت الشعب والاقتطاع من لقمة الشغيلة والكادحين واستشراء الفساد والرشوة والنهب الجشع لموارد الدولة. خرجت لتعبر عن رفضها لسياسة البذخ والانفاق التبذيري، سياسة الاعتماد المطلق على القروض والمساعدات الخارجية، تلك السياسة الاقتصادية الهوجاء التي انتهجتها الحكومة على امتداد السنوات الماضية والتي ادت الى استفحال الازمة الاقتصادية التي تعاني منها البلاد وتدهور مستوى معيشة الشعب بكافة طبقاته، بينما يزداد غنى وثراء حفنة من كبار التجار وكبار الموظفين الفاسدين والرأسماليين الطفيليين.

وبدلاً من ان تصغي الحكومة لمطالب الجماهير وتستجيب لها، فقد لجأت كعادتها الى اساليب القمع والارهاب فزجت قوات الامن والجيش في مواجهة مع اخوتهم ابناء الشعب، واصدرت الاوامر باطلاق النار على المواطنين، وطوقت المدن والقرى وفرضت حظر التجول عليها وشنت حملة اعتقالات واسعة شملت المئات من الشخصيات والعناصر الوطنية والمواطنين الابرياء. وكانت حصيلة المواجهات الدامية سقوط عشرة شهداء من المواطنين وواحد من قوى الامن، عدا خسارة فادحة لشعبنا الواحد المعطاء، بالاضافة الى اكثر من مائة جريح والحاق الدمار بالعشرات من المؤسسات والمرافق العامة.

ان الحكومة تحاول ان تلقي مسؤولية هذا الدمار والخسائر البشرية والمادية على عاتق من تسميهم بالمحرضين وعناصر الشغب. ولكنها تتجاهل حقيقة ان مجابهة الجماهير الغاضبة بالقمع الوحشي واطلاق النار هي السبب الحقيقي لما وقع من مجازر وخراب مادي. ويتحدث بعض كبار المسؤولين عن نبذ العنف واللجوء الى قنوات الحوار، وكأنهم يتناسون ان الحكومة هي نفسها التي اغلقت كل قنوات الحوار بمصادرة حقوق الشعب وحرياته الديمقراطية واخضاعه للقمع والاحكام العرفية والاستثنائية، وحظر نشاط القوى الوطنية وحرمانها من ابسط حقوق التنظيم والتعبير، والتدخل المباحثي في شؤون النقابات والجمعيات والنوادي وسائر المنظمات الجماهيرية، ومصادرة حرية الصحافة وكم افواه المواطنين والاعتداء الفظ على ابسط حقوقهم البديهية، بما في ذلك حقهم في العمل والسفر والتنقل، بهدف اخضاعهم واخماد كل اشكال المعارضة المشروعة لسياسة الحكومة.

ان الحكومة تحاول تضليل جماهير الشعب بالادعاء ان سبب الازمة الاقتصادية المستفحلة هو امتناع بعض الدول العربية عن تسديد مساعداتها المقررة للاردن منذ قمة بغداد عام ١٩٧٨. وتعترف الحكومة بصراحة انها قد لجأت خلال هذه الفترة الى اغراق البلاد بالقروض الخارجية بديلاً عن المساعدات المتأخرة. لقد كان من المقرر ان يتلقى الاردن من المساعدات العربية خلال السنوات العشرة الاخيرة مبلغاً اجمالياً يصل الى ١٢ مليار دولار. والحقيقة تبقى ان الحكومة قد تسلمت نصف هذا المبلغ، اي ٦ مليارات دولار، واقترضت من مؤسسات المال الدولية مايوازي ٦,٥ مليار دولار عدا القروض العسكرية.

أليس من حق جماهير الشعب ان تتساءل أين ذهبت هذه المليارات، ومن المسؤول عن هذه السياسة الاقتصادية الخرقاء وهذا الاستهتار بمصير ومستقبل البلاد وسيادتها واستقلالها الاقتصادي؟ لقد حذرت القوى الوطنية على امتداد السنوات الماضية من مغبة هذه السياسة وطالبت بوقف البذخ والانفاق الحكومي الاستهلاكي، وتوظيف المساعدات العربية الشقيقة

في تعزيز القاعدة الانتاجية للاقتصاد الوطني وفي تنمية موارد البلاد وتعزيز استقلالها وتقليص اعتمادها على الدعم الخارجي. ولكن الحكومة تجاهلت هذه التحذيرات واغلقت آذانها عن هذه المطالب. وواصلت سياسة التبذير والبذخ ورشوة كبار التجار والمتمولين والمحتكرين واستشرت مظاهر الفساد والنهب المفضوح لموارد الدولة، مما قاد البلاد الى الافلاس والكارثة الاقتصادية.

واليوم بعد ان اتضح حجم الكارثة التي ادت اليها هذه السياسة المدمرة، فان الحكومة تصر على الاستمرار في الدوران في حلقتها المفرغة من خلال الاتفاقية المجحفة التي عقدتها مع صندوق النقد الدولي. وفي مقابل قرض قصير الاجل لايتجاوز ٢٧٥ مليون دولار وافقت الحكومة على كل شروط الصندوق الدولي برفع اسعار المحروقات والسلع الاساسية، وبيع مؤسسات القطاع العام للرأسمال الخاص، وتخفيض القيمة الرسمية للدينار بنسبة ٤٠٪ خلال بضعة اشهر، بما يعني استفحال الازمة والمزيد من الغلاء الفاحش والبطالة والتدهور في مستوى معيشة اوسع القطاعات الاجتماعية والحاق الضرر الفادح بمصالح مختلف طبقات الشعب بما في ذلك طلبتنا الدارسين في الخارج وابناء الجاليات الاردنية العاملين خارج الوطن.

وتحت ستار شعارات «التقشف» تسعى الحكومة الى تحميل طبقات الشعب الكادحة والوسطى كامل اعباء الازمة، وكامل النتائج المدمرة لسياستها الخرقاء. ان جماهير الشعب الغاضبة ترفض ذلك وتعلن انه يجب اولاً محاسبة المسؤولين عن السياسة التي قادت البلاد الى كارثة الافلاس. واذا كان لابد من التقشف فان هذا يجب ان ينطبق بشكل عادل على جميع طبقات المجتمع وليس على الشغيلة والكادحين فقط. وهذا يتطلب برنامجاً للانقاذ الاقتصادي يوزع اعباء التقشف توزيعاً عادلاً على جميع طبقات المجتمع. وينبغي ان يشارك الشعب، بقواه الوطنية ونقاباته وفعالياته، في صياغة هذا البرنامج ومراقبة تطبيقه من خلال حكومة وطنية موثوقة. فالشعب الذي يتحمل التضحيات والمشاق في سبيل انقاذ البلد، من حقه ان يشارك في توجيه دفة الحكم وصنع القرارات التي يتوقف عليها مستقبل البلاد.

وهذا يتطلب اطلاق الحريات الديمقراطية، والغاء الاوضاع الاستثنائية والاحكام العرفية، واقرار حرية النشاط والتنظيم السياسي والنقابي والاجتماعي، واجراء انتخابات نيابية حرة نزيهة، وتشكيل حكومة ائتلاف وطني تضم ممثلين عن كافة طبقات الشعب وقواه الوطنية تقود البلاد على طريق الخلاص من الكارثة المحدقة.

زملاءنا الطلبة، اخوتنا العاملين في الخارج:

هذه هي المطالب المشروعة التي رفعتها حركة الاحتجاج الشعبية التي انطلقت في معظم مدن وقرى المملكة، والتي اجمعت عليها اوسع القوى الوطنية والنقابات العمالية والمهنية والفعاليات الاجتماعية في البلاد.

لنعلن جميعاً، بصوت واحد، تضامننا مع هذه المطالب التي هي وحدها الطريق لانقاذ الوطن. لنتحد جميعاً في النضال من أجل:

١) الغاء الزيادات في الاسعار ووقف استفحال الغلاء وتثبيت قيمة الدينار وحماية مستوى معيشة الجماهير الشعبية.

٢) محاسبة المسؤولين عن المجازر وتعويض اهالي الشهداء والجرحى واطلاق سراح المعتقلين فوراً وسحب الجيش وقوات الامن وانهاء حظر التجول ورفع الحصار عن المدن والقرى المطوقة.

٣) محاسبة المسؤولين عن الفساد والاختلاسات وتطهير اجهزة الدولة منهم.

٤) تشكيل حكومة ائتلاف وطني تتبنى برنامجاً للانقاذ الاقتصادي يوزع اعباء الازمة بشكل عادل على جميع طبقات المجتمع، ويحرر البلاد من الارتهان للقروض والمساعدات الخارجية ويوطد دعائم الاستقلال الاقتصادي.

٥) اطلاق الحريات الديمقراطية، والغاء الاوضاع الاستثنائية، واجراء انتخابات نيابية حرة نزيهة ينبثق عنها مجلس نيابي يمثل الشعب تمثيلاً حقاً ويحقق المشاركة والرقابة الشعبية على شؤون الحكم.

ايها الاخوة:

ان رابطة الشباب الديمقراطي الاردني (رشاد) تدعوكم للمساهمة النشطة في دعم حركة الاحتجاج الشعبية الباسلة داخل الوطن.

ندعوكم لتشكيل لجان التضامن من اجل نشر اهداف ومطالب الحركة الشعبية وجمع التبرعات لاهالي الشهداء والجرحى والمعتقلين وسائر المتضررين من القمع الدموي الحكومي.

ندعوكم لارسال البرقيات والمذكرات والوفود الى السفارات الاردنية في الخارج للتعبير عن تضامنكم مع جماهير شعبكم المنتفضة والدعوة للاستجابة لمطالبها المشروعة.

ندعوكم للاتصال مع جميع القوى الوطنية والديمقراطية العربية والعالمية، ومع مؤسسات حقوق الانسان، ومطالبتها بالتعبير عن تضامنها مع شعبنا والضغط على الحكومة من اجل احترام حقوقه وحرياته ومطالبه.

لنعلن جميعاً بصوت واحد مع جماهير شعبنا داخل الوطن:

نريد الخبز والكرامة والحرية

نريد حكومة وطنية

رابطة الشباب الديمقراطي الاردني (رشاد)

٢١ نيسان ١٩٨٩ لجنة التنسيق المركزية لفروع الخارج

بيان شباب آل التل

تألمنا اشد الالم وتأسفنا على ما جرى لاخوتنا في الجنوب.. واذا كان ما جرى هناك في معان او في الكرك والطفيلة او غيرهما من مدن وقرى الجنوب وصولاً الى مدينة السلط الباسلة يندرج ضمن محصلة النتائج التي أدت اليها الاسباب الوجيهة الكثيرة.. فان الاسباب ومناقشتها هي الاحرى بالبحث والتمحيص ولعل في طليعتها:

١ ـ غياب الشعب غياباً كاملاً عن صورة ما اتخذته الحكومة الحالية التي لا تمثله وليست لها صلة به.

٢ ـ اصرار هذه الحكومة على التمادي في نهب هذا الشعب ومصادرة امواله وتجويعه وتهريب الاموال الى الخارج وانتشار الفساد والرشوة والمحسوبية وابعاد الشرفاء، عن المسؤولية.. وتبذير هذه الاموال على مشاريع غير منتجه، وبالرغم من التحذير.

٣ ـ كبت الحريات العامة وقمع كل رأي يصدر عن الشعب او ممثلية (كتّاباً وصحفيين وأدباء وشعراء وفنانين).. وغيرهم من قادة الفكر والرأي حتى ولو كان ذلك الرأي يتعلق بالقوت اليومي.

٤ ـ غياب الديمقراطية بسائر اشكالها عن الساحة فلا حياة برلمانية ولا صحافة حرة ولا أي نوع من انواع المنابر التي يسمح فيها للمواطن بالحوار الهادف البناء.

٥ ـ ان هذا الشعب النبيل الذي اثبت عبر كل الازمات التي مر بها هذا البلد.. انه يستحق الاحترام والحب والتقدير، وقد بلغت هذه الحكومة من استهتارها بأبناء هذا البلد انها لجأت الى التدخل السافر في كل الانتخابات التي كانت تجري في أي

مجال من مجالات التمثيل الشعبي.

ان ابناء الشمال الذين كانوا دائماً وابداً في خدمة الوطن الغالي وضحوا بأرواحهم ودمائهم في سبيله شأنهم في ذلك شأن سائر ابناء الوطن.. يأسفون على ما وقع لابناء اخواننا في الجنوب ويعلنون تضامنهم مع اهلنا في معان والكرك وفي السلط، وفي كل اردننا العزيز، ويؤكد بقوة على ان مطالبهم العادلة في ضرورة احداث تغيير اساسي في الحكومة بكاملها وتقديم الفاسدين من اعضائها الى المحاكمة ومحاسبتهم جميعاً على ما فعلوه بهذا الوطن وشعبه تلتقي مع سائر المواطنين في جميع محافظات المملكة.

ان ابناء الشمال كغيرهم من أبناء الاردن يؤمنون بالنظام وبرأس النظام ولا هم ضد أمن هذا الحمى واستقراره ولكنهم ضد الفساد الذي مارسته هذه الحكومة وضد ما سببته من خراب ودمار، الامر الذي اوصله حدود الكارثة.

وان ابناء الشمال بكافة فئاتهم واتجاهاتهم وعشائرهم وافرادهم ليطالبون باقالة هذه الحكومة الفاسدة المفسدة وتشكيل حكومة وطنية اردنية نظيفة تحقق في كل ما أوصل البلاد الى ما وصلت اليه واعادة العدالة والديمقراطية والحرية وحماية هذا الوطن الجميل الذي يعتز به ابناء الشمال كما يفتديه ابناء الجنوب والوسط وكل اردني منتمٍ لهذا التراب الطاهر.

٢٣/ ٤/ ١٩٨٩

بيان لشعب الأردن من شباب بني حميدة

يا أبناء شعبنا البطل..

لقد اقدمت مجموعة من ذوي النفوس المريضة، من الذين لا يتركون فرصة للتمسح بالحاكمين والتزلف لهم، الا وانتهزوها، على اعلان الولاء للحكم وتأييده في عدوانه على شعبنا باسم ابناء عشائر بني حميده الاباة.

ونعلن نحن ممثلي شباب بني حميده ما يلي:

أولا: لا يمثل هؤلاء السقط التافهون سوى انفسهم، هذا ان كانوا يملكونها اصلا.

ثانيا: ان عشائر بني حميده جزء لا يتجزأ من شعبنا الاردني البطل، الامها من الامه، وافراحها من افراحه، واهدافها من اهدافه. وابناؤها يقفون الى جانب اهلهم واخوانهم من ابناء الاردن الاشاوس في معان والطفيلة والكرك والشوبك ومأدبا والسلط وعمان واربد.... وكل بقعة من ثرى اردننا الحبيب، والذين ثاروا على الظلم والقهر والاستغلال وطلبوا مجد وحرية البلاد والشعب.

وان ابناء بني حميده يشاركون ـ دون تردد او غموض ـ شعبهم الاردني في مطالبه التي رفعها اثناء الانتفاضة الباسلة ومازال، وهي:

١ ـ الغاء الاحكام العرفية المفروضة على شعبنا منذ عام ١٩٦٧، والغاء جميع القوانين الاستثنائية غير الدستورية، والعودة الى سيادة الدستور الاردني وحرية التعبير والصحافة والاجتماع وتشكيل المنظمات الشعبية والنقابية، باعتبار ذلك حقاً مقدساً للمواطن الاردني وضمانة لوضع حد نهائي للنهب والسلب الذي طالما مارسته الزمر الحاكمة في ظل الاستبداد والقهر وتكميم

الافواه.

٢ ـ الغاء المادة غير الدستورية من قانون الانتخابات الجديدوالتي تشترط حصول المرشح على (حسن سلوك) (!) من المخابرات. واجراء الانتخابات في موعدها الدستوري على ان تشرف عليها حكومة نزيهة مشكلة من رجالات البلد الموثوقين.

٣ ـ الالغاء الفوري للاتفاق المشؤوم المعقود مع صندوق النقد الدولي، وحل مشكلة الديون على حساب الذين استفادوا منها لا على حساب الشعب ومحاسبة المسؤولين السابقين واللاحقين وانصارهم الذين كونوا ثروات بالملايين من نهب وسلب المال العام، ومصادرة الثروات المشبوهة، وفرض ضرائب تصاعدية على البنوك والمؤسسات الرأسمالية الكبيرة، والغاء الانفاق الترفي ـ بما في ذلك امتيازات الزمر الحاكمة وهو ما من شأنه ان يوفر مبالغ كبيرة للخزينة.

٤ ـ الغاء قرارات رفع الاسعار الجائرة، وزيادة الرواتب والاجور، وتوفير فرص عمل للعاطلين، والغاء الديون المترتبة على المزارعين وحل مشكلة التعليم الجامعي محلياً وجعله مجانياً.

٥ ـ اطلاح سراح جميع المعتقلين في الاحداث الاخيرة ومن ضمنهم نخبة نفخر بها من ابناء عشائرنا، وهم: الاستاذ محمد مشرف الفقهاء، والمحامي شريف شوفان البطوالبة والطالب ياسر مصبح القبيلات.. ووقف الملاحقات الجارية بحق العديدين سواهم.

عاش شعبنا الاردني البطل
المجد والخلود لشهدائه الابرار
والحرية للسجناء والمعتقلين من ابنائه البواسل.

٢٢ أيـــار ١٩٨٩

بيان شباب محافظة الكرك

يا أبناء شعبنا العظيم،

تصادف اليوم الذكرى الأربعون لانتفاضة شعبنا المجيدة، ضد القهر والطغيان والفساد والتجويع. ونحن اذ نحيي ذكرى استشهاد العديد من أبناء شعبنا الذين رووا بدمائهم الطاهرة تراب معان، والكرك، والطفيلة والمزار، لنعاهد جماهيرنا على الاستمرار في سبيل تحقيق أهداف شعبنا في الحرية وتحقيق العدالة الاجتماعية والقضاء على كافة أشكال القهر والفساد.

يا جماهير شعبنا المكافح،

ان تضحيات أبناء شعبنا لن تذهب هدراً، واننا نزداد اصراراً يوماً بعد يوم، من أجل النضال لتحقيق طموحات وأهداف شعبنا المتمثلة في:

١ ـ اطلاق الحريات العامة السياسية والفكرية والاجتماعية والصحافية والقضائية..

٢ ـ الغاء الاحكام العرفية وكافة القوانين الاستثنائية المقيدة للحريات.

٣ ـ اجراء انتخابات نيابية حرة ونزيهة على أساس قانون انتخابي تتوفر فيه كافة الشروط الدستورية.

٤ ـ محاسبة المسؤولين عن أعمال الفساد والسرقات ومصادرة ما سرقوه من أموال الشعب والعمل على تعزيز الوضع الاقتصادي للاردن من خلال تحميل الفئات التي استفادت من أموال المساعدات والقروض أعباء التقشف اللازم لذلك.

٥ ـ الغاء الاتفاقات مع صندوق النقد الدولي والاجراءات الاقتصادية التي ترتبت عليه، وحماية مداخيل ذوي الدخل المحدود من التضخم وارتفاع الاسعار.

يا جماهير شعبنا،

اننا اذ نعاهد شهداءنا على المضي قدماً من أجل تحقيق الحرية والتقدم والعدالة الاجتماعية لشعبنا، ندعوكم لرص الصفوف والتعاون والاستمرار في سبيل تحقيق كافة مطالب شعبنا.

تحية لدماء شهداء انتفاضة نيسان
ولتناضل من أجل اردن حر كريم

شباب محافظة الكرك
٢٨/ أيار ١٩٨٩

بيان صادر عن التجمعات الشبابية في شمال الاردن

يا جماهيرنا الأبية في اربد وعجلون وجرش والمفرق والبادية الشمالية والرمثا والكورة والأغوار الشمالية وبني كنانة والمخيمات،

يا أبناء شعبنا الاردني البطل،

لا زالت أجهزة الحكم في بلدنا ممعنة في تنكرها للمطالب الجماهيرية التي رُفعت في الانتفاضة المجيدة التي اجتاحت مناطق واسعة من البلاد ومن خلال البيانات والمذكرات والعرائض الموقعة من كافة اوساط شعبنا والداعية الى محاسبة المفسدين واشاعة الحريات الديمقراطية واجراء الاصلاحات السياسية والاقتصادية والديمقراطية الواسعة، ولا زالت هذه الأجهزة تماطل في اطلاق سراح المعتقلين ووقف الملاحقات، وتختلق الاكاذيب والذرائع في تضييقها على خناق جماهيرنا والهائها عن مطالبها. إن جماهيرنا التي ما اعتادت أن تصغر اكتافها أمام الاعداء وما نكصت أمام الصعاب مدى التاريخ، ستواصل نضالها من أجل:

١ ـ محاكمة المسؤولين عن الازمة الاقتصادية التي وصلت اليها البلاد ، والضرب بيد من حديد على كل السماسرة والمفسدين والمرتشين الذين يرهنون مقدرات البلاد للبلدان الاستعمارية .

٢ ـ التراجع عن الاجراءات الاقتصادية الأخيرة بما في ذلك تخفيض الأسعار والامتناع عن دفع الأقساط والفوائد المترتبة الى جهازي الامبريالية : صندوق النقد الدولي وبنك الانماء الدولي .

٣ ـ وضع حدّ لعسف أجهزة المخابرات والاستخبارات وكل الأجهزة الأمنية التي انطلقت من عقالها وعاثت في البلاد فساداً .

٤ ـ اطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين في السجون واقبية المخابرات والتوقف عن الملاحقات والمطاردات .

٥ ـ إجراء تغيير جوهري في صيغة الحكم ، وذلك من خلال الغاء الاحكام العرفية واحياء الدستور واجراء الانتخابات النيابية على أساس قانون ديمقراطي جديد وتشكيل حكومة وطنية نزيهة ، واباحة الحريات العامة بما فيها حرية الصحافة وتشكيل التنظيمات السياسية والشبابية والطلابية والنقابية على الأسس التي كفلها الدستور . واطلاق طاقات الجماهير وخاصة الشباب ، واتاحة فرص العمل والحركة والسفر والتوقف عن حجز جوازات السفر والطرد التعسفي من العمل .

٦ ـ فصل السلطات الثلاث ، التشريعية والتنفيذية والقضائية ، وضمان رقابة البرلمان على الحكومة ومحاسبتها وحرية القضاء واستقلاليته والغاء المحاكم العسكرية .

٧ ـ سَنّ سياسات اعلامية وتعليمية وطنية مستندة الى تراث شعبنا وتاريخه ومصالحه وقضاياه الوطنية والقومية والتقدمية ، ووقف المحاولات لبث الاشاعات والنزعات الاقليمية والعشائرية والطائفية الهادفة الى تمزيق الوحدة الوطنية للشعب .

٨ ـ دعم انتفاضة الجماهير العربية الفلسطينية في الاراضي المحتلة على طريق اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على التراب الوطني الفلسطيني ، والتوقف عن وصف ابطال شعبنا وشهدائه بالخلل والجنون ، وفتح الجبهة مع العدو أمام المناضلين من أجل التحرير .

المجد والخلود لشهداء انتفاضة نيسان المجيدة
والنصر لشعبنا البطل

حزيران ١٩٨٩

التجمعات الشبابية في شمال الاردن